



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الأبعاد السكانية في لواء المزار الجنوبي

إعداد الطالبة
سناء ضيف الله الجعافرة

إشراف
الدكتور عبدالحميد القيسي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في الجغرافيا قسم الجغرافيا

جامعة مؤتة، 2005



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (13)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة سناء ضيف الله الجعافرة بـ:

" الأبعاد السكانية في لواء المزار الجنوبي "

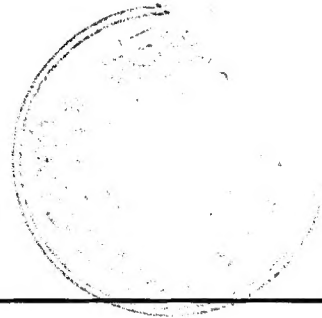
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا.

القسم: الجغرافيا.

التوقيع	التاريخ	
د. عبدالحميد القيسي	2005/4/26	مشرفاً ورئيساً
أ.د. موسى عبودة سمحة	2005/4/26	عضواً
أ.د. صالح الكساسبة	2005/4/26	عضواً
د. زكي مشوقة	2005/4/26	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL :03/2372380-99

Ext. 5328-5330

FAX:03/ 2375694

e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة - الكرك - الاردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

فرعي 5328-5330

فاكس 03/2 375694

البريد الالكتروني

الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهدي هذه الثمرة العلمية التي طال انتظاري لها إلى والدي ووالدتي أطال الله بقاءهما، وإلى منارة دربي زوجي، وإلى إخوتي وأخواتي الأحبة، وإلى رفيق الدرب ابن شقيقتي إبراهيم.

سناء جعفره

الشكر والتقدير

أتقدم بعميق الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرف الرسالة الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الحميد القيسي على ما قدمه من إرشاد وتوجيه أثناء كتابة الرسالة، وأتقدم من أساتذتي الفاضلين أعضاء لجنة المناقشة:

1. الأستاذ الدكتور موسى سمحه

2. الأستاذ الدكتور صالح الكساسبه

3. الدكتور زكي مشوقه

بتفضلهم بمناقشة الرسالة والملاحظات القيمة التي قدموها، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع وخص بالذكر العاملين في مديرية زراعة لواء المزار الجنوبي ورئيس بلدية منطقة المزار الجنوبي.

سواء جعفره

فهرس المحتويات

الموضوع

الإهداء

الشكر والتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

ملخص باللغة العربية

ملخص باللغة الإنجليزية

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1.1. المقدمة.

2.1. موقع منطقة الدراسة.

3.1. أهمية الدراسة.

4.1. مشكلة الدراسة.

5.1. أهداف الدراسة.

6.1. أسئلة الدراسة.

7.1. مبررات الدراسة.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

1.2. الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات.

1.3. منهجية الدراسة.

الفصل الرابع: عرض النتائج.

1.4. التوزع الجغرافي للسكان والعوامل المؤثرة فيه.

4.1.1. التوزع الجغرافي للسكان.

4.1.2. الكثافة السكانية.

- 4.1.2.1. الكثافة العامة.
- 4.1.2.2. الكثافة الزراعية.
- 4.1.2.3. نسبة التركيز السكاني.
- 4.1.3. العوامل المؤثرة في التوزيع السكاني.
 - 4.1.3.1. العوامل الطبيعية.
 - 4.1.3.1.1. المناخ.
 - 4.1.3.1.2. مصادر المياه.
 - 4.1.3.1.3. التضاريس.
 - 4.1.3.1.4. التربة.
 - 4.1.3.2. العوامل البشرية.
 - 4.1.3.2.1. النشاط الزراعي.
 - 4.1.3.2.2. النقل.
- 2.4. النمو والتركيب السكاني.
 - 2.4.1. النمو السكاني.
 - 2.4.2. الهجرة.
 - 2.4.3. التركيب السكاني.
 - 2.4.3.1. التركيب النوعي.
 - 2.4.3.2. التركيب العمري.
 - 2.4.3.3. الهرم السكاني.
 - 2.4.3.4. نسبة الإعاقة.
- 3.4. الأبعاد السكانية في منطقة الدراسة.
 - 3.4.1. الأبعاد السكانية.
 - 3.4.1.1. بعد التعليم.
 - 4.3.1.1.1. الطلاب.
 - 4.3.1.1.2. المدارس.
 - 4.3.1.1.3. الهيئات التعليمية.

3.4.1.2. بعد الصحة.

3.4.1.3. بعد المياه.

3.4.1.4. بعد المساحات العمرانية.

3.4.1.5. بعد الكهرباء.

4.4. التوقعات المستقبلية للسكان والخدمات.

4.4.1. التوقعات المستقبلية.

4.4.2. التوقعات لحجم السكان.

4.4.3. التوقع المستقبلي لبعء التعليم.

4.4.3.1. التوقع المستقبلي لأعداد الطلبة.

4.4.3.2. التوقع المستقبلي لأعداد المدارس.

4.4.3.3. التوقع المستقبلي لأعداد الهيئات التعليمية.

4.4.4. التوقع المستقبلي لبعء الصحة.

4.4.5. التوقع المستقبلي لبعء المساحات العمرانية.

4.4.6. التوقع المستقبلي لبعء المياه.

4.4.7. التوقع المستقبلي لبعء الكهرباء.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

1.5. النتائج.

2.5. التوصيات.

المراجع.

الملاحق.

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التغير في عدد سكان منطقة الدراسة.	2
2	التغير في عدد سكان بلدة مؤتة والمزار (1952-2004).	2
3	خريطة موقع منطقة الدراسة.	4
4	مقارنة بين مستويات الكثافة العامة والزراعية.	17
5	العلاقة بين معدل الأمطار وعدد السكان في لواء المزار.	20
6	العلاقة بين معدل درجات الحرارة وعدد السكان في منطقة الدراسة.	21
7	خريطة طبوغرافية لمنطقة الدراسة.	24
8	العلاقة بين نسب السكان والارتفاع عن مستوى سطح البحر.	25
9	خريطة توزيع التربة في منطقة الدراسة.	27
10	خريطة توزيع التجمعات السكانية وطرق النقل في منطقة الدراسة.	30
11	التغير السكاني في بلدة مؤتة بين عامي (1952-2004).	32
12	التغير السكاني في منطقة الدراسة بين عامي (1952-2004).	34
13	التغير في معدلات النمو السكاني في اللواء بين عامي (1952-2004).	34
14	معدلات النمو السكاني في اللواء.	35
15	الهرم السكاني للواء المزار في عام 2004 حسب عينة الدراسة.	42
16	نسب طلبة المرحلة الأساسية على مستوى مناطق اللواء.	45
17	توزيع نسب الطلبة الذكور والإناث في المرحلة الأساسية في اللواء.	46
18	توزيع نسب الطلبة في المرحلة الثانوية في اللواء.	47
19	توزيع نسب الطلبة في المرحلة الثانوية للذكور والإناث.	49
20	العلاقة بين أعداد الطلبة والسكان في اللواء.	50
21	توزيع نسب المدارس على المناطق في اللواء.	51
22	توزيع نسب مدارس الذكور والإناث على مستوى المناطق في اللواء.	52
23	العلاقة بين أعداد الطلبة والمدارس في اللواء حسب التجمعات السكانية.	53
24	توزيع نسب المعلمين في منطقة الدراسة على مستوى المناطق.	55

25	العلاقة بين أعداد الطلبة والمدارس في منطقة الدراسة.	55
26	العلاقة بين أعداد الهيئات التدريسية والمدارس في منطقة الدراسة.	56
27	نسبة السكان إلى الخدمات الصحية المتوفرة في اللواء.	59
28	مقارنة أعداد مقدمي الخدمات الصحية بالنسبة لحجم السكان.	62
29	نسب الكوادر الصحية في اللواء حسب المناطق.	63
30	التغير في حجم المساحات العمرانية على مستوى المناطق في اللواء.	68
31	المساحات العمرانية في التجمعات السكانية لعامي (1994 و 2004).	70
32	مقارنة بين كمية استهلاك الكهرباء وعدد المشتركين في الخدمة.	72
33	العلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الطلبة في اللواء.	79
34	مقارنة معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الطلبة في اللواء.	80
35	العلاقة معدل نمو السكان مع معدل نمو أعداد المدارس في اللواء.	82
36	مقارنة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد المدارس في اللواء.	83
37	العلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الهيئات التعليمية.	85
38	مقارنة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الهيئات التعليمية.	86
39	العلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الكوادر الصحية في اللواء.	89
40	مقارنة معدل نمو السكان مع معدل نمو الكوادر الصحية في اللواء.	89
41	العلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المساحات العمرانية.	96
42	مقارنة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المساحات العمرانية.	97
43	مقارنة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو استهلاك المياه في اللواء.	99
44	مقارنة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو استهلاك الكهرباء.	101

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الكثافة العامة للتجمعات السكانية في منطقة الدراسة لعام 2004.	15
2	الكثافة الزراعية للتجمعات السكانية في منطقة الدراسة لعام 2004.	16
3	نسبة التركيز السكاني في لواء المزار لعام 2004.	18
4	أعداد السكان ومعدل النمو السكاني حسب التجمعات السكانية.	33
5	نسب الأسر الوافدة لمنطقة الدراسة والراغبين بالهجرة منها.	37
6	التوزيع النسبي للفئات العمرية حسب عينة المسح الميداني.	40
7	نسب الإعاقة على مستوى المناطق في اللواء.	43
8	حالة الفروع الأكاديمية والمهنية للذكور والإناث في المدارس الثانوية.	48
9	علاقة الارتباط بين عدد السكان والمتغيرات الأخرى.	50
10	توزيع المراكز الصحية والكوادر الصحية المتوفرة في منطقة الدراسة.	58
11	توزيع نسب عدد السكان إلى المراكز الصحية في اللواء.	60
12	مقارنة بين كميات الضخ السابقة والحالية في آبار محي.	65
13	معدل النمو السكاني والتوقعات السكانية لعامي 2009 و 2014	75
14.	علاقة الارتباط بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المتغيرات.	79
15	التوقع لمعدل نمو وأعداد الطلبة في لواء المزار لعامي 2009 و 2014.	81
16	التوقع لمعدل نمو وعدد المدارس في اللواء لعام 2009 و 2014.	84
17	التوقع لمعدل نمو السكان وعدد الهيئات التعليمية لعامي 2009 و 2014	87
18	التوقع لمعدل نمو وعدد الأطباء العاميين لعامي 2009 و 2014.	91
19	التوقع لمعدل نمو وعدد أطباء الأسنان لعامي 2009 و 2014.	92
20	معدلات النمو والأعداد المتوقعة لخدمة الصحية لعامي 2009 و 2014.	94
21	المساحات العمرانية الحالية والمستقبلية في اللواء.	98

الصفحة	قائمة الملاحق	رمز الملحق
109	العنوان الإستبيان	أ

الملخص

الأبعاد السكانية في لواء المزار الجنوبي

سناء ضيف الله الجعافره

جامعة مؤتة، 2004م

تم في هذه الرسالة دراسة الأبعاد السكانية التي ظهرت كنتيجة لمعدل النمو السكاني المرتفع الذي بلغ في لواء المزار الجنوبي 3.7%. وتم تحديد التجمعات السكانية التي ارتفع فيها معدل النمو السكاني، وبلغ أعلى معدل لنمو السكان في بلدة مؤتة "6.4%"، وقد ساهمت الهجرة إليها دورا بارزا في زيادة معدل النمو السكاني فيها. وربط هذا المعدل المرتفع بظهور الأبعاد السكانية في البلدة، وبلغ أدنى معدل لنمو السكان في بلدة سول بحوالي 1.9%. هذا وتم قياس معدل النمو السكاني والتوقع المستقبلي لحجم السكان من خلال الصيغة الأسية، بالإضافة إلى قياس معدل نمو الأبعاد السكانية والتوقع المستقبلي لها من خلال نفس الصيغة السابقة، وتم جمع البيانات السكانية من خلال توزيع استبانة على مجتمع الدراسة باستخدام العينة العنقودية من مرحلتين.

وقد هدفت الدراسة إلى تقييم واقع الأبعاد السكانية وربطه مع حجم السكان، بالإضافة إلى مقارنة معدل نمو السكان حسب التجمعات السكانية مع معدل نمو الأبعاد السكانية، وتبين أن بلدة مؤتة والطيبة تحديدا تعاني من نقص واضح في بُعدي التعليم والصحة رغم أنهما تسيطران على أعلى معدل لنمو السكان. وبالتالي يضطر العديد من الطلبة إلى الانتقال للدراسة في المدارس الخاصة في بلدة المزار. وتبين أن حجم سكان اللواء سيصل إلى (93970) نسمة عام 2014 وسيحتاجون إلى (9) مدارس و(249) معلم ومعلمه و(2) طبيب عام و(13) طبيب أسنان و(5) صيادلة، بالإضافة إلى اتساع المساحة العمرانية إلى 26 مليون م². وأن تجمع قرى الخرشة يتعرض إلى هجرة ونزوح للسكان من القرى المطلة على وادي الحسا(أم الينابيع، إصراره، أم الخنازير) مما أدى إلى إغلاق عدد من المدارس في هذه القرى.

Abstract

Demographic Dimensions in the District of South Mazar

Sanaa' Dheifa-llah Ja'afreh

Mutah University, 2004

This study tackles demographic dimensions as outputs of increasing growth of citizens which reached an average of 3.7%. The study has been able to locate high growth centers. It has been found that the town of Mu'tah has shown the highest rate which is 6.4% this increase of growth is attributed to the recent immigration of many people in to it. The rate of growth at the town of soul is 1.9%. By means of a questionnaire, the present study has been capable of assessing the rate of population growth and its expected future rate and size by reference to exponential formula the questionnaire was distributed among the informants by the use of cluster samples at two stages.

This study aims to assess demographic dimensions and linking them with the population size. It also seeks to compare the average of growth rate according to population aggregates and the average of growth of population dimensions. The results reveal that despite Mu'tah and Taybah towns show a high rate of population growth, the show a remarkable low level at both education and health. Due to this fact many pupils are forced to transfer to private school in Mazar town. The study estimate that population in south Mazar district may reach 93970 people in the year 2014 when such population need 9 schools, 249 teachers, 2 general physicians, 13 dentists and 5 pharmacists. The inhabited area will reach 26 million m². khracha aggregate of towns witnesses a remarkable migration from it (i.e. little village that overlook AL-Hasa valley, namely Um-l-yanabic, 'israreh, and Um-l-khanazir) to the nearby towns and villages.

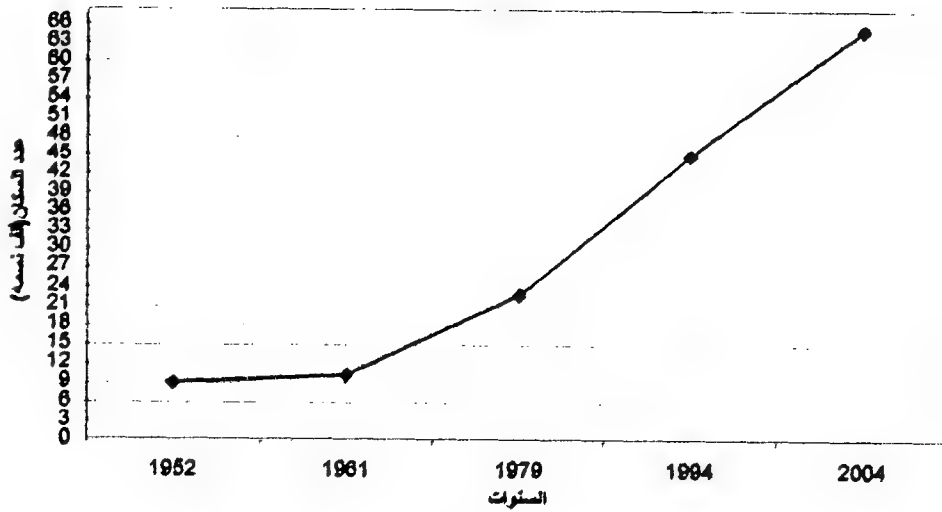
الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1. المقدمة

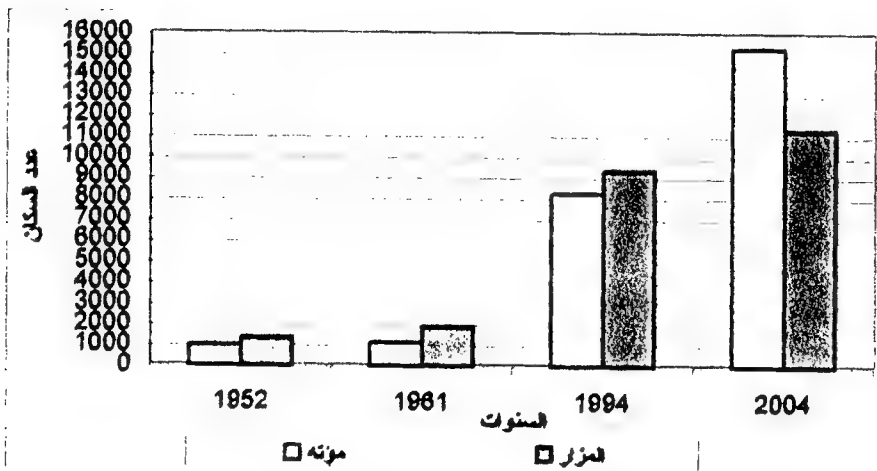
يُعاني الأردن من مشكلة النمو السكاني بالرغم من التناقص الواضح في معدل النمو السكاني في الفترة الحالية عما كان عليه الوضع سابقاً، حيث كان معدل النمو السكاني في عام 1979 (4.9%) وانخفض إلى (4.4%) في عام 1994 ثم تسارع الانخفاض حتى وصل إلى (2.8%) في عام 2004. مما دفع الجهات المعنية والباحثين والمخططين إلى مواجهة هذه المشكلة قبل تفاقمها خاصة إذا ما ارتفع معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي سببت هذه المشكلة ظهور أبعاد سكانية برزت تحديداً في القطاع الخدمي لأنه يعتمد على غيره من القطاعات في توفير الخدمات لغيره كما ونوعاً (اللجنة الوطنية للسكان، 1994).

ويتغير حجم السكان في أي تجمع بشري مع مرور الوقت بالزيادة والنقصان نتيجة للعوامل الطبيعية والعوامل غير الطبيعية (أبو العطاء، 1997). ونلاحظ في لواء المزار الجنوبي زيادة سريعة في حجم السكان حيث بلغ معدل النمو السكاني فيه 3.7% في عام 2004م خاصة بعد القرار الحكومي بإنشاء جامعة مؤتة حيث زاد معدل النمو السكاني في المنطقة بسبب الهجرة المتزايدة إلى بلدة مؤتة تحديداً لغرض العمل والدراسة والاستثمار، مما ساهم في زيادة الضغط السكاني على الخدمات المقدمة إلى المواطن في البلدة. وتضاعف عدد سكان اللواء بين عامي 1961-1979 من 10042 نسمة إلى 22729 نسمة، وتضاعف عدد السكان في اللواء بين عامي 1979-1994 من 22729 نسمة إلى 42248 نسمة كما في الشكل (1). مما يؤكد أن المنطقة جاذبة للسكان، وهناك هجرة واضحة إلى اللواء وخاصة في بلدة مؤتة وذلك لقربها إلى الجامعة مقارنة بمنطقة المزار الشكل (2) (الإحصاءات العامة، 2004).



الشكل رقم (1)

التغير في عدد سكان لواء المزار الجنوبي (1952-2004).



الشكل رقم (2)

التغير في عدد سكان بلدي مؤنة والمزار (1952-2004)

وتدفعنا هذه الظاهرة إلى تقييم الأبعاد السكانية الناجمة عن ارتفاع معدل نمو السكان في بعض التجمعات السكانية حيث بلغ في مؤته 6.4%. وبالتالي تحديد حجم المشكلة وتقدير الأبعاد السكانية المستقبلية التي ستبنى بالاعتماد على الحجم السكاني الحالي للتجمعات السكانية، وإذا ما استمرت الزيادة السكانية على نفس النمط، ستتفاقم المشكلة خاصة إذا لم يكن هناك وعي وإدراك من قبل الجهات المعنية لهذه المشاكل (التعليم، الصحة، المساحات العمرانية) التي بدأت تظهر واضحة أمام

السكان والمهتمين وأصحاب القرار خاصة في بلدة مؤته مما يجعلهم يقفون عاجزين عن معالجتها لأنها بحاجة إلى دعم حكومي لا تستطيع المؤسسات الحكومية المحلية استيعاب كلفتها المرتفعة.

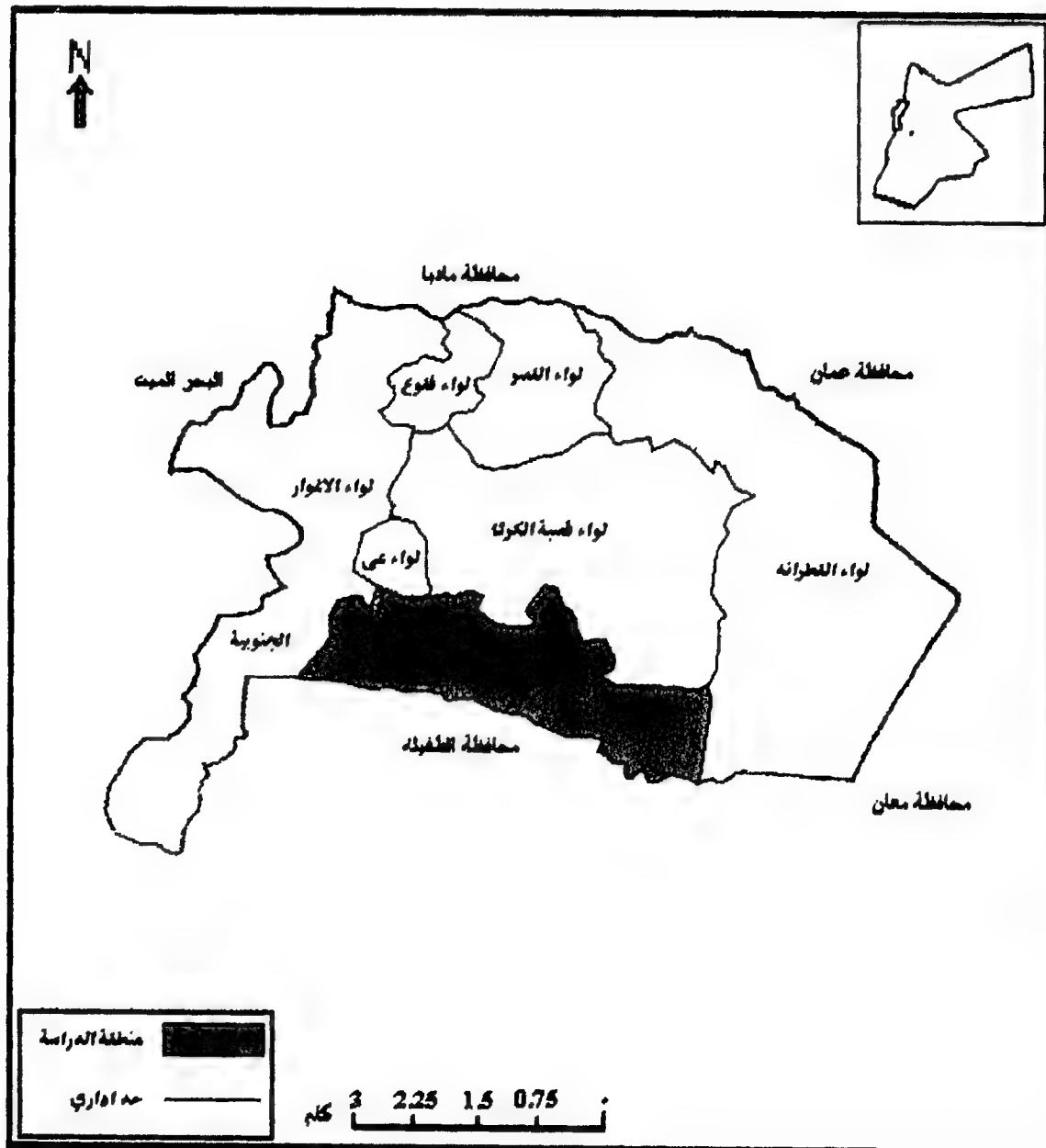
2.1. موقع منطقة الدراسة

تقع منطقة الدراسة التي تتبع إدارياً لمحافظة الكرك إلى الجنوب من مدينة الكرك على بعد 13 كم، ويُسرف اللواء من الجهة الجنوبية على وادي الحسا الذي يُعتبر الحد الفاصل بين محافظة الكرك والطفيلة والحد الطبيعي لمنطقة الدراسة من الجهة الجنوبية أما من الشمال فيحدها لواء قصبة الكرك ولواء عي ومن الغرب فتُسرف منطقة الدراسة على لواء الأغوار الجنوبية وتصل حدود اللواء شرقاً حتى حدود لواء القطرانه الشكل (3).

وتبلغ مساحة منطقة الدراسة حوالي 560 كم² يسكنها حالياً 64908 نسمة يتوزعون على منطقتين إداريتين هما مركز اللواء وقضاء مؤاب، ومنح امتداد منطقة الدراسة من الغرب إلى الشرق ميزة التباين الطبيعي بين أطراف ووسط اللواء، فشرقاً حيث المنطقة شبه الصحراوية وغرباً حيث المنطقة الشفا غورية أما الوسط فيمتد في بيئة هضبية يتجاوز ارتفاعها 1000 متر فوق مستوى سطح البحر.

3.1. أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة لتحديد واقع السكان والأبعاد السكانية وتقدير الانعكاسات النمو السكاني المرتفع الذي يعطي صورة واضحة عن منطقة الدراسة خاصة لأغراض المشاريع التنموية والخدمية والبحثية، علماً أن جامعة مؤته بحد ذاتها أعطت تغيراً واضحاً على منطقة الدراسة، ولكي نحدد أثر النمو السكاني على الأبعاد السكانية في اللواء لما له من أهمية بالغة عند التخطيط للخدمات. بالإضافة إلى ما تقدمه الدراسة من تحديد لأثر النمو السكاني على واقع الخدمات، وبالتالي توضيح لصانعي القرارات الحكومية أهمية معدل النمو السكاني عند تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية التي يحتاجها سكان لواء المزار.



الشكل رقم (3)

خريطة موقع منطقة الدراسة.

4.1. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الأثر البارز للنمو السكاني على القطاع الخدمي والمشاريع التنموية في منطقة الدراسة، حيث أن النمو السكاني له أبعاد كثيرة على حياة الإنسان خاصة إذا لم يرافقه زيادة في النمو الاقتصادي. مما يؤثر على كم ونوع الخدمة المقدمة للمواطن، فتظهر في اللواء مشاكل التعليم والصحة والزحف العمراني والإسكان.

وتتركز هذه المشاكل في المناطق التي يتزايد أعداد سكانها بشكل يفوق الزيادة الطبيعية بسبب الهجرة من داخل اللواء وخارجه ومن خارج المحافظة أيضاً، وتبرز للعيان بلدي مؤته والمزار حيث تتفاقم مثل هذه المشاكل دون وجود حلول لها أو مشاريع تتبنى دراسة هذه المشاكل وتحدد أثرها على المواطن وتضع الخطط المستقبلية لجدولة هذه المشاكل من اجل الوصول إلى حلول لها. وهذا ما ستحاول الدراسة مناقشته من خلال تحليل الأبعاد السكانية (التعليم، الصحة، الإسكان، والمياه) التي تظهر نتيجة النمو السكاني.

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

1. دراسة الخصائص الديموغرافية الحالية في اللواء من حيث النمو والتوزيع والتركيب السكاني.
2. دراسة التوزيع الجغرافي للسكان والعوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي لسكان لواء المزار.
3. دراسة واقع الأبعاد السكانية في اللواء.
4. تحديد أثر النمو السكاني على الأبعاد السكانية في منطقة الدراسة.
5. حساب معدل النمو السكاني السنوي وإعداد توقعات سكانية مستقبلية لحجم السكان بالإضافة إلى الأبعاد السكانية على مستوى التجمعات السكانية في اللواء.
6. ربط ومقارنة معدل نمو كل بعد سكاني مع معدل نمو السكان.
7. إظهار العلاقة بين السكان والأبعاد السكانية ومعدل نمو السكان ومعدل نمو الأبعاد السكانية.

6.1. أسئلة الدراسة

1. ما هي العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان في اللواء.
2. ما هي اتجاهات النمو السكاني وطبيعة التركيب السكاني في اللواء.
3. ما هو واقع الأبعاد السكانية في اللواء.
4. ما مستقبل حجم السكان في اللواء على مستوى كل تجمع سكاني.
5. ما اثر معدل نمو السكان على الأبعاد السكانية في اللواء.

6.1. مبررات الدراسة

1. عدم توفر دراسات سابقة تتناول أثر النمو السكاني على الأبعاد السكانية وتحديد القطاع الخدمي.
2. أهمية الدراسة في توجيه أنظار المخططين للمشاريع التنموية والخدمية من خلال الأرقام التي تقدمها الدراسة.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

1.2. الدراسات السابقة

1. اللوزي، (1989)، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان لواء المزار الجنوبي. وتشير الدراسة إلى الخصائص الديموغرافية دون التطرق إلى معدلات المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة كجزء من الجانب الديموغرافي ومن ثم المشاكل التي تواجه المزار الجنوبي ولم تتطرق الدراسة إلى التوقعات المستقبلية.
2. الزعبي، (1994)، الاحتياجات الأساسية لسكان الاردن حتى عام 2005 وربطها بالعوامل الديموغرافية. جاءت هذه الدراسة لتعطي تفصيلاً واضحاً حول الاحتياجات الأساسية للمجتمع الأردني حتى عام 2005 بناءً على معدلات الإنجاب حيث تم إعداد توقعات مستقبلية للسكان والمجال الصحي والتعليمي والمساكن وقوة العمل والماء والغذاء.
3. الحنيطي، (1996)، العلاقة بين التوزيع السكاني وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية في منطقة ابوعلندا والقويسمه - محافظة عمان. حيث تم دراسة السكان في المنطقة وتقدير التوقعات لأعداد المراكز الصحية والمدارس بناءً على فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن التوزيع الحالي لمواقع الخدمات الصحية والتعليمية هو توزيع عشوائي لا يتوافق مع التوزيع الفعلي للسكان حيث انه لم يحقق مبدأي الفاعلية و المساواة.
4. الكساسبة، (1998)، مواقف السكان المحليين تجاه استراتيجيات التنمية الريفية المقترحة في أربعة ألوية بمحافظة الكرك. تناولت الدراسة واقع سكان أربعة ألوية (القصبة، المزار، القصر، عي) في محافظة الكرك والمشكلات التي تواجه السكان في منطقة الدراسة كانهخفاض مستوى الدخل والبطالة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية بالإضافة إلى برامج التنمية المقترحة لحل تلك المشاكل، واستخدم الباحث استبانة توضح آراء السكان و استخدم مربع كاي ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة معرفة السكان بالمشكلات

الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههم، وإلى أن الظروف الطبيعية تساعد على قيام الزراعة البعلية، بالإضافة إلى اتفاق السكان في المناطق التنموية على وجود هذه المشكلات وعلى برامج حلها.

5. أبو العطا، (1997)، النمو السكاني لدولة البحرين حتى عام 2010 وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية. أشارت الدراسة إلى التداخل بين عناصر النمو السكاني والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ومستوى الإعاقة والتعليم والتنمية البشرية ويستخدم الباحث مجموعة من المعادلات التي تمكن من خلالها من إيجاد التوقعات المستقبلية لنسبة الأمية وعدد الأطباء والتلاميذ وحجم القوى العاملة.

6. الرمانه، (1998)، تغير حجم وتركيب السكان في التجمعات السكانية الرئيسة في محافظة البلقاء (1952-1994). حيث درس الباحث تغير الحجم والنمو لسكان والكثافات والتركز السكاني للتجمعات الرئيسة وتغير التركيب السكاني في منطقة الدراسة والتغيرات المستقبلية للسكان وبعض المؤشرات التنموية ومن أهم نتائج الدراسة أن هناك نمو سكاني مرتفع في المنطقة بسبب ارتفاع صافي الهجرة بالإضافة إلى ارتفاع في الكثافة السكانية كما وأظهرت الدراسة أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الديموغرافية على تغيير التركيب العمري والنوعي والتعليمي للسكان.

7. الختاتنة، (1999)، الاتجاه السكاني في محافظة الكرك 1961-1994. وتناولت الدراسة الاتجاهات السكانية في المحافظة حسب الفترة السابقة والتركيب العمري والنوعي لسكان المحافظة والإسقاطات السكانية للحضر والريف. وركزت الدراسة على التغيرات التي حدثت للتركيب العمري والنوعي للسكان لما له من تأثيرات في جوانب الحياة المختلفة.

8. بطوش، (2000)، العلاقة بين التوزيع السكاني والخدمات التعليمية لمحافظة الكرك. تناولت الدراسة خصائص السكان في محافظة الكرك ثم قيمت مواقع الخدمات التعليمية في المحافظة والنظرة المستقبلية للزيادة السكانية والاحتياجات التعليمية المستقبلية في منطقة الدراسة وخلصت الدراسة إلى أن

التوزيع الحالي لمواقع الخدمات التعليمية هو توزيع عشوائي لا يتوافق مع التوزيع الفعلي للسكان، ولهذا فإنه لم يحقق مبدأي الفاعلية و المساواة في توفير الخدمات لأكبر عدد من السكان.

9. الدباس، إسماعيل (2002). العلاقة بين السكان والتوزيع المكاني لمراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظة البلقاء-الأردن. تناولت الدراسة الواقع الحالي لتوزيع مراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظة البلقاء وذلك من أجل معرفة مدى عدالة توزيع المراكز وفاعلية هذه المراكز في تقديم الخدمة للمواطن، باستخدام نسبة التغطية والمسافات الموزونة. وقد توصل الباحث إلى أن هناك سوء في توزيع المراكز الصحية في المحافظة بسبب عدم التزام وزارة الصحة بالمعايير عند إنشاء المراكز الصحية، إذ وجد أن هناك مراكز متقاربة جداً بينما تجمعات سكانية يزيد عدد سكانها عن 2000 نسمة وتبعد أكثر من 10 كم عن أقرب مركز ولا تتوفر فيها مركز صحي. بالإضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أنه لو وزعت المراكز الصحية بشكل مثالي لتمكن تغطية (95.5%) من مجموع سكان المحافظة من خلال توزيع 22 مركز بدلاً من 39 مركزاً صحياً متوفر حالياً بنسبة تغطية (94.46%) من مجموع السكان.

10. الصرايره، هند (2004). العلاقة بين التوزيع السكاني وتخطيط الخدمات في لواء ذيبيان. تناولت الدراسة توزيع وخصائص السكان وربطها بتوزيع الخدمات التعليمية والصحية باستخدام معامل ارتباط سبيرمان وحساب المسافات الموزونة للتجمعات السكانية بالإضافة إلى التخطيط للاحتياجات المستقبلية، وقد اقتصرَت الدراسة على خدمتين فقط دون التطرق إلى خدمات أخرى في اللواء وقد توصلت الدراسة إلى عدم عدالة توزيع خدمات الرعاية الصحية الأولية بين الوحدات الإدارية على مستوى المحافظة أو على مستوى اللواء.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3. منهجية الدراسة

1. تم استخدام المسح الميداني من أجل جمع بيانات ومعلومات تتعلق بالتركيب العمري والنوعي والهجرة وذلك من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة. باستخدام أسلوب العينة العنقودية من مرحلتين وهي اختيار عينة عشوائية بسيطة من العناقيد ثم اختيار عينة عنقودية منتظمة من العناصر الموجودة في العناقيد التي تم اختيارها في المرحلة الأولى (علوان، 1994؛ الصرايره، 2004).

وتم سحب عينة عنقودية في المرحلة الأولى من مجموع العناقيد (البلوكات) الموجودة في لواء المزار الجنوبي ومن ثم سحب عينة من الأسر الموجودة في البلوكات التي تم تحديدها في المرحلة الأولى. وحدد حجم العينة في المرحلة الأولى بنسبة 25% من عدد العناقيد والذي بلغ 45 عنقود (بلوك) من مجموع البلوكات البالغ 180 بلوك وفي المرحلة الثانية تم سحب عينة منتظمة بنسبة 10% من عدد الأسر الموجودة داخل كل بلوك بأسلوب العينة المنتظمة، وبذلك يكون قد بلغ عدد الوحدات التي تم دراستها 460 وحدة. وقامت الباحثة باستخدام خرائط (رسم توضيحي) لكل بلوك تم استخدامها في التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004م والذي يحتوي على أرقام للمنازل من أجل سهولة التعرف على موقع البلوك على مستوى اللواء وبالتالي سهولة الوصول إلى كل وحدة سكنية تم اختيارها من خلال استخدام المعادلة التالية:

$$N / 10$$

حيث أن:

N: عدد المنازل في كل بلوك.

لو افترضنا أن عدد المنازل 60 في البلوك الأول فإن الرقم الفاصل بين كل وحدة وأخرى هو 6 وبعدها نقوم بثلاثة مراحل:

1. اختبار رقم عشوائي من 1 - 5.
2. نبداً العد من الرقم العشوائي المختار حتى نصل إلى الوحدة السكنية السادسة وبالتالي تكون أول وحدة سكنية تقوم الباحثة بتسجيل بياناتها.
3. اختيار الوحدة السادسة التي تليها في البلوك، ونستمر بهذه الطريقة حتى آخر وحدة سكنية في البلوك.
2. استخدام صيغ رياضية لحساب النمو السكاني والتوقعات لأعداد السكان والهيئات التعليمية والطلبة والمدارس والمراكز الصحية والكوادر الصحية (الأطباء، الصيادلة....) وأعداد المشتركين في شبكة المياه وكميات المياه المطلوبة بالإضافة إلى الزيادة في المساحة العمرانية. ويتم ذلك باستخدام الصيغ الرياضية التالية (الشلقاني، 1994):

1. معادلة النمو السكاني:

$$R = (P_t / P_o)^{1/t} - 1$$

حيث أن:

R: معدل النمو السكاني

P_t: عدد السكان عام 2004

P_o: عدد السكان عام 1994

t: الفرق بين عام 2004 و 1994 = 10 سنوات

2. معادلة التوقع للسكان والأبعاد السكانية:

$$P_t = P_o * e^{rt}$$

حيث أن:

P_t: العدد المراد التوقع له في السنة t

P_o: العدد في سنة الأساس وهي في الدراسة عام 2004

e: أساس اللوغريتم الطبيعي أو العدد النيبيري والذي يساوي (2.71828).

t: الفرق في السنوات بين سنة الأساس (2004) والسنوات المراد التوقع لها

(2009) و (2014).

r: معدل النمو السكاني.

3. استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل بيانات التركيب العمري والنوعي وبيانات التعليم والصحة والمساحات العمرانية والكهرباء والمياه.
4. استخدام خريطة الكرك الطبوغرافية وخريطة التربة والخريطة الإدارية بمقياس رسم 1:100000.
5. جمع بيانات الدوائر الرسمية المتعلقة بالتعليم والصحة والزراعة والمياه والبلديات والأراضي والكهرباء والنقل وغيرها.
6. استخدام علاقة الارتباط بين حجم السكان والأبعاد السكانية ومعدل النمو السكاني مع معدل نمو كل بعد سكاني.
7. استخدام صيغة رياضية لحساب حجم المياه المتساقطة على المساحة التنظيمية في بلدي مؤتة والمزار:

$$\text{حجم المياه المتساقطة على المساحة} = \frac{\text{المساحة} \times \text{معدل الأمطار} \times 1000}{1000} = \frac{1000 \times 1000 \times 1000}{10^6} \text{ (الطرلونه، 1999)}$$

الفصل الرابع

عرض النتائج

1.4. التوزيع الجغرافي للسكان والكثافة السكانية

1.4.1. التوزيع الجغرافي للسكان

أن توزيع السكان في الاردن بشكل عام له ارتباط وثيق بالظروف الجغرافية خاصة المناخية والطبوغرافية منها (سمحه، 1994) بالإضافة إلى دور الظروف الاقتصادية التي تساهم في وجود توزيع غير منتظم للسكان (الرامان، 1998). وجاءت أهمية التوزيع الجغرافي للسكان لغرض معرفة وتحديد أماكن تركيز السكان وتدخلهم، وما صاحبها من تنقل للسكان من مكان لآخر مع تغير نمط الحياة (Barrett, 1992). فكان السكان في اللواء سابقاً يتركزون في المنطقة الشفا غورية وذلك لتوفر المياه الجوفية (مياه الينابيع) التي بلغ عدد الينابيع فيها حوالي 32 نبعاً بالإضافة إلى انتشار السكان في المنطقة الهضبية التي يهطل عليها أعلى معدل للأمطار (300-350 ملم)، وبالتالي كانت مصادر المياه تُعد أهم ضابط يؤثر في التوزيع الجغرافي للسكان. لذا كان السكان يتركزون في الأجزاء المطلة على وادي الاردن في فترة ما قبل الثمانينيات، أما بعد ذلك فبدأ السكان ينتقلون تدريجياً من الأجزاء الشفا غورية وشبه الجافة إلى المناطق الهضبية المنتشرة في الجزء الأوسط من منطقة الدراسة. وكما أشار الجنابي في كتابه جغرافية الحضر إلى تغير الوظيفة المكانية لأي منطقة مع الزمن، فإن قرار إنشاء جامعة مؤتة في الجزء الأوسط من لواء المزار ساهم في تغيير الوظيفة المكانية للمنطقة فتغيرت وظيفة المكان الزراعية إلى وظيفتي الإسكان والتجارة، وبالتالي جذبت المنطقة الكثير من الاستثمارات الخاصة من قبل سكان منطقة الدراسة والمناطق المجاورة لأنها أصبحت مجدية مادياً أكثر من الوظيفة المكانية السابقة ولإنتشار الخدمات التجارية والتعليمية وغيرها. وانتشر نمط ونظام حياة جديدين يُعدان في المنطقة ظاهرة سكانية واجتماعية عامة يقتدي بها الجميع؛ ترتب عليها تركيز السكان في مناطق محددة تنتشر قرب جامعة مؤتة مثل (المزار، مؤتة) وتوسع عمراني سريع فيها

وتخلخل سكاني في المناطق المجاورة بسبب الهجرة المستمرة والمتزايدة التي تبعت الخدمات وفرص العمل التي تغيرت من زراعية إلى تجارية وحرفية.

4.1.2. الكثافة السكانية

تعتبر الكثافة السكانية إحدى المقاييس التي يمكن أن يستخدمها الباحث للوصول إلى العلاقة بين السكان والمكان، ومن أجل معرفة تركيز أو تشتت السكان في مكان ما، وبذلك يظهر مدى تأثير العوامل الطبيعية والبشرية في ذلك التوزيع. ولذلك نجد أن العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض يمكن قياسها بعدة صيغ رياضية منها الكثافة العامة (الحسابية)، والكثافة الزراعية (الفيزيولوجية) ونسبة التركيز السكاني (الطائي، 1989). وسيتم حساب كل منهما كما يلي.

4.1.2.1. الكثافة العامة للسكان

بلغت الكثافة العامة للسكان في لواء المزار الجنوبي لعام 2004م حوالي 116 نسمة/كم²، بينما بلغت حسب تعداد عام 1994م 76 نسمة/كم²، علماً أن هذه الأرقام لا تعطي مؤشراً حقيقياً لأنها تعتمد على المساحة الكلية سواء كانت مستغلة فعلاً أو غير مستغلة من قبل الإنسان، وهناك تباين واضح في مستويات الكثافة العامة حسب التجمعات السكانية في اللواء. إذ يتضح من الجدول (1) أن هناك تجمعات سكانية كثافتها العامة أعلى من معدل الكثافة اللواء وبعضها أقل ويمكن أن نرجع السبب إلى صغر مساحة بعض التجمعات السكانية بالإضافة إلى انخفاض عدد سكانها.

ونلاحظ من الجدول أيضاً أن أعلى مستويات الكثافة العامة وصلت في منطقة مؤته 2014 نسمة/كم²، وذلك يعود إلى صغر المساحة مقارنة بعدد السكان، أما أدنى مستويات الكثافة العامة فنجدتها في أم حماط وذات رأس التي بلغت على التوالي (23 و 49) نسمة/كم² ويمكن أن يعزى ذلك لاتساع المساحة والتي تعود إلى أن معظم الأراضي في تلك المناطق ترجع ملكيتها إلى الدولة (الأراضي الأميرية) إذ قدرت تلك المساحات بحوالي 195 كم² (دائرة الأراضي والمساحة، 2004) وبذلك تكون قد ساهمت في انخفاض مستويات الكثافة العامة في تلك المناطق.

الجدول رقم (1)

الكثافة العامة للتجمعات السكانية في منطقة الدراسة لعام 2004.

التجمع السكاني	عدد السكان (نسمه)	المساحة (كم2)	الكثافة (نسمه/كم2)
المزار	11321	30.776	368
مؤته	15300	7.595	2014
الحسينية	4263	10.2	418
العمرية	1834	2.995	612
الخالديه	1787	3.1	576
الفيصليه	697	2.073	336
الهاشمية	1581	3.361	470
سول	2533	15.202	167
قرى الخرشه	3060	42.385	72
محي	3946	26.169	151
ذات راس والعينا	5904	120.548	49
أم حماط	2101	92.885	23
العراق	3753	48	78
الطبيه	6828	154.425	44
المجموع	64908	559.714	116

ويمكن أن نستنتج أن مستويات الكثافة العامة متباينة في منطقة الدراسة وغير معبره عن توزيع السكان بشكل حقيقي، لأن هناك مساحات واسعة من الأراضي غير مأهولة بالسكان لذا يفضل استخدام نوع آخر من أنواع الكثافات السكانية أكثر تعبيراً عن واقع التوزيع السكاني في اللواء، حيث سيتم استخدام الكثافة الزراعية (الفيزيولوجية) لذلك.

4.1.2.2. الكثافة الزراعية

يعد هذا النوع من الكثافات مؤشراً أفضل من الكثافة العامة لأنه يركز على الأراضي المستغلة زراعياً والقابلة للاستغلال من قبل الإنسان فقط (أبو صبحه، 1993)، وقد بلغ مجموع مساحة هذه الأراضي في اللواء لعام 2004 حوالي 304 كم² وبذلك نجد أن معدل الكثافة الزراعية داخل اللواء لذلك العام بلغت 214 نسمة/كم² وهي أعلى من معدل الكثافة العامة في اللواء لنفس العام بسبب تدني المساحات المستغلة مقارنة مع المساحات الكلية ويشير الجدول (2) إلى مستويات الكثافة الزراعية داخل التجمعات السكانية في اللواء التي تم حسابها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الكثافة الزراعية} = \text{مجموع السكان} / \text{مساحة الأراضي الزراعية.}$$

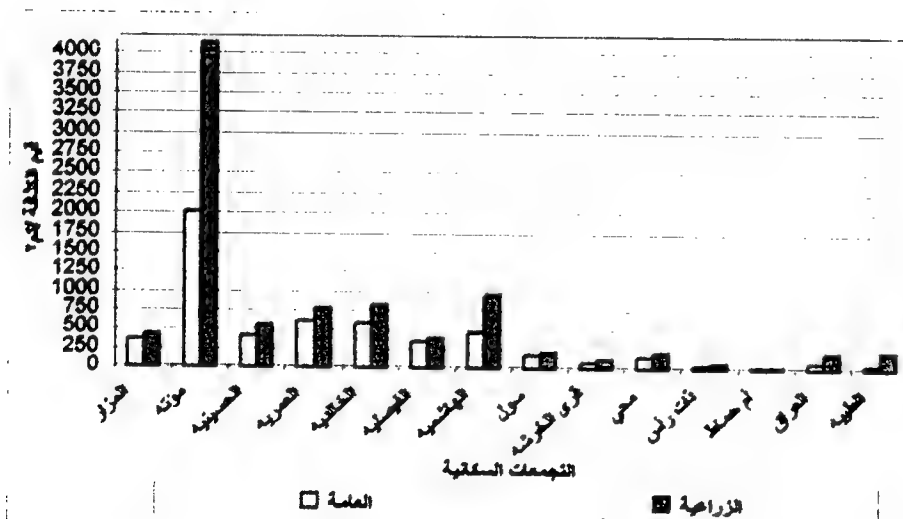
الجدول رقم (2)

الكثافة الزراعية للتجمعات السكانية في منطقة الدراسة لعام 2004.

التجمع السكاني	عدد السكان (نسمة)	المساحة (كم ²)	الكثافة (نسمة/كم ²)
المزار	11321	25.578	443
مؤته	15300	3.714	4120
الحسينية	4263	7.568	563
العمرية	1834	2.348	781
الخالديه	1787	2.188	817
الفيصلية	697	1.8	387
الهاشمية	1581	1.694	933
سول	2533	13.18	192
قرى الخرشة	3060	24.1	127
محي	3946	21.617	182
ذات رأس والعينا	5904	74.103	80
أم حماط	2101	75.656	28
العراق	3753	19	197
الطبيه	6828	31.091	220
المجموع	64908	303.637	214

ويلاحظ من الجدول أن مؤته تحتل أعلى مستويات الكثافة وذلك لارتفاع عدد سكانها، وتعود الزيادة السكانية فيها إلى وجود جامعة مؤته التي ساهمت في زيادة

عدد سكان المنطقة بشكل كبير نتيجة للهجرة المتزايدة إلى المنطقة لغايات الدراسة والعمل والاستثمار. تليها من حيث مستوى الكثافة كل من الهاشمية والخلادية والعمرية والحسينية والمزار وذلك لأنها تقع ضمن المنطقة الهضبية التي تتصف بمناخ ملائم إذ يسقط عليها معدل أمطار سنوي 330 ملم بالإضافة إلى خصوبة التربة والعامل الإداري. وبالمقابل لا تؤثر العوامل سابقة الذكر في التجمعات السكانية للمنطقة شبه الجافة، حيث نجد فيها أدنى مستويات الكثافة الزراعية التي تتمثل في محي وأم حماط. وبذلك نخلص إلى أن الظروف الطبيعية والبشرية لعبت دوراً بارزاً في توزيع السكان في منطقة الدراسة وان هناك تبايناً واضحاً في مستويات الكثافة العامة والزراعية داخل التجمعات السكانية في اللواء والتي يمكن ملاحظتها من الشكل (4).



الشكل رقم (4)

مقارنة بين مستويات الكثافة العامة والزراعية حسب التجمعات السكانية في لواء المزار.

4.1.2.3. نسبة التركيز السكاني

تبرز أهمية دراسة نسبة التركيز السكاني في محاولة التعرف على نمط التركيز السكاني في الإقليم، وما هو مدى ميل السكان إلى التركيز أو التشتت في أي منطقة داخل حدود الإقليم، نظراً لأن دراسة التوزيع السكاني لا تهتم بالتوزيع العددي المطلق للسكان بل بدراسة العلاقة بين التوزيع العددي ومساحة الرقعة المأهولة. ويتم حساب نسبة التركيز السكاني باستخدام طرق إحصائية منها الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التركيز} = \frac{1}{2} \text{ مج | س - ص |}$$

حيث أن:

س: النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم الكلية.

ص: النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم.

مج: مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب دون النظر إلى الإشارات السالبة.

الجدول رقم (3)

نسبة التركيز السكاني في لواء المزار لعام 2004.

المنطقة	المساحة كم ²	عدد السكان	النسبة من المساحة الكلية	النسبة من جملة السكان	الفرق بين النسبتين س-ص
الشفاء غورية	202.25	10581	36%	16.3%	19.7
الهضبية	238.42	48280	43%	74.4%	31.4
شبه الجافة	119.05	6047	21%	9.3%	11.7
المجموع	559.74	64908	-	-	62.7

ومن خلال الجدول السابق يمكن حساب نسبة التركيز السكاني التي بلغت في لواء المزار 31.3%، والتي تشير إلى أن التوزيع السكاني يتجه نحو التشتت إذ أنه كلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على شدة التركيز والعكس كلما قلت فإن التركيز يبدأ في

الانخفاض، ويكون التوزيع السكاني مثالياً عندما تكون نسبة التركيز السكاني تساوي صفراً.

4.1.3. العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان

هناك العديد من العوامل المؤثرة في توزيع السكان والتي تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط بحيث تؤثر في تباين توزيع السكان بين التشتت والتركز، ومن هنا يجب تحليل التباين المكاني لكثافات السكان في ظل العوامل المؤثرة وليس في فترة زمنية معينة لأنها تتغير مع تغير ظروف المكان والزمان (الحديثي، 1988؛ الشواور، 1992)، أما على مستوى منطقة الدراسة فنلاحظ أنها تتفاوت في توزيع السكان بين المناطق الشفا غورية والهضبية وشبه الجافة، وسيتم دراسة هذه العوامل كما يلي:

4.1.3.1. العوامل الطبيعية

تعد العوامل الطبيعية ذات أثر مباشر في توزيع السكان لأن الإنسان يستثمرها ويوظفها لمنفعته تبعاً لامكانياته المادية والتنظيمية والفنية (حزين، 2004)، وتظهر في منطقة الدراسة بعض العوامل الطبيعية التي لها أثر بارز في توزيع سكان اللواء.

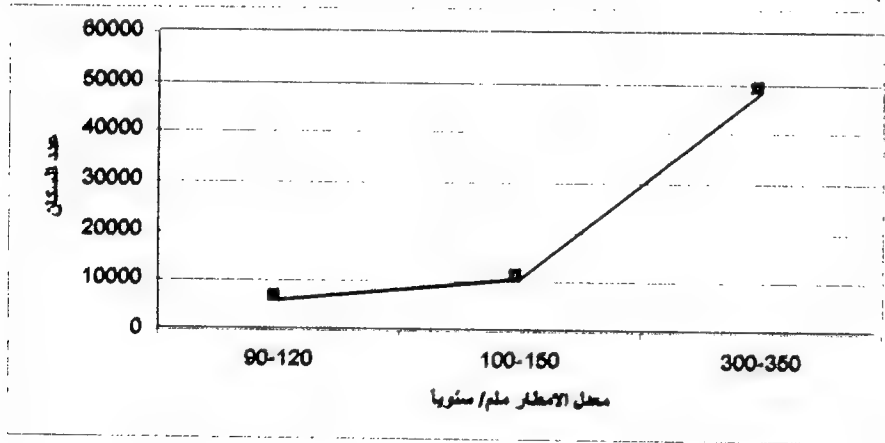
4.1.3.1.1. المناخ

يرى كثير من الباحثين أن للمناخ دوراً في تباين توزيع السكان على سطح الأرض وتحديد المناطق الصالحة لسكن الإنسان بشكل مباشر إضافة إلى أثره على النبات الطبيعي والتربة والزراعة. ويتأثر الإنسان بعناصر المناخ المختلفة لذلك يبحث باستمرار عن المناخات المعتدلة التي يستطيع التكيف معها بسرعة بدون أن تؤثر على نشاطاته (السعدي، 1988). وتركز هذه الدراسة على عنصري المطر والحرارة كعناصر مناخية مؤثرة في توزيع السكان على مستوى اللواء.

أ. الأمطار

تؤثر الأمطار في توزيع السكان في اللواء حيث يتراوح أعلى معدل سنوي للأمطار بين 300 - 350 ملم في المنطقة الهضبية من منطقة الدراسة والتي يسكنها أكثر نسبة من السكان البالغ عددهم 48280 نسمة حسب تعداد عام 2004. وتأتي

الأجزاء الشفا غورية من منطقة الدراسة في المرتبة الثانية من حيث توزيع السكان والتي يسكن فيها حوالي 10581 نسمة ويتراوح معدل الأمطار فيها بين 100-150 ملم، حيث يعتمد سكانها بشكل رئيسي على المياه الجوفية التي ستأتي دراستها لاحقاً كونها عاملاً مهماً في تركيز سكان المنطقة الشفا غورية في قراهم. أما الأجزاء شبه الجافة والتي يقل فيها توزيع السكان كلما ابتعدنا شرقاً عن الهضبة حيث يبلغ عدد سكانها 6047 نسمة، ويتراوح معدل أمطارها السنوي بين 90-120 ملم، والتي تتذبذب من عام إلى آخر، مما دفع المزارعين إلى عدم زراعة معظم أراضيهم لأنها لا تنتج غالباً سوى محصول الشعير والذي لا تتجح زراعته في كثير من المواسم بسبب نقص كميات الأمطار، وبالتالي نستنتج أن لمعدل الأمطار السنوي أثراً بارزاً في توزيع السكان حيث يزداد التركيز السكاني كلما زاد معدل الأمطار ويقل مع انخفاض معدل الأمطار الشكل (5) ويعود السبب في ذلك إلى أن السكان يعتمدون على مياه الأمطار في ممارسة نمط الزراعة البعلية. (مديرية زراعة المزار، 2004).



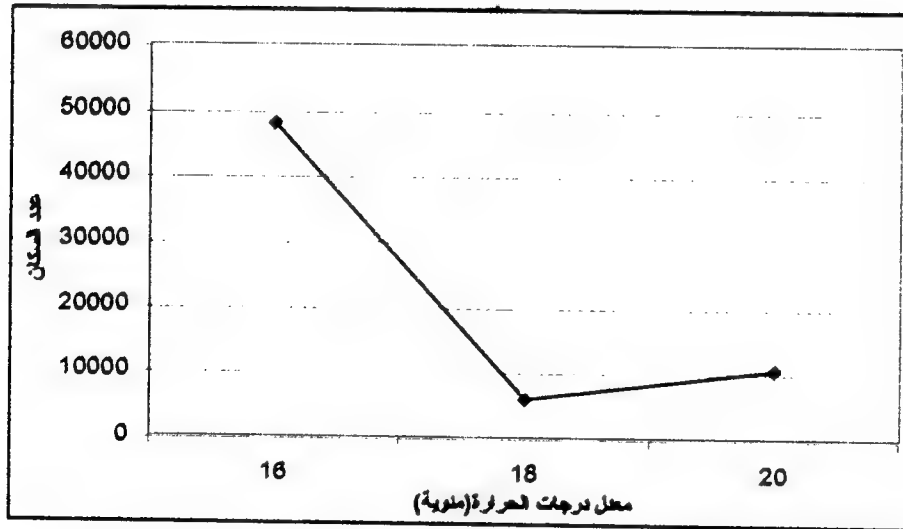
الشكل رقم (5)

العلاقة بين معدل الأمطار وعدد السكان في لواء المزار.

ب. درجات الحرارة

يجب الإشارة هنا إلى أن مناطق الدراسة من الشرق إلى الغرب لا يوجد فيها تطرف واضح في درجات الحرارة بحيث تكون درجات الحرارة سبباً لدفع السكان إلى الهجرة، وإنما هناك تقارب واضح في معدل درجات الحرارة على مستوى

اللواء ككل. وهناك اثر قليل لدرجات الحرارة في توزيع السكان على مستوى اللواء متطرقين إلى كل الأجزاء الرئيسية حيث يوجد ثلاثة مناطق تتفاوت فيها معدلات درجات الحرارة السنوية سواء كانت الهضبية منها أو الشفا غورية أو شبه الجافة حيث يوضح الشكل (6) أن اقل معدل لدرجات الحرارة في المنطقة الهضبية الذي بلغ 16°م وأعلاها في المناطق الشفا غورية وبلغت 20°م أما المناطق شبه الجافة فوصل معدل درجة الحرارة إلى 18°م (مديرية زراعية المزار، 2004)، مما يؤكد على أن السكان يتركزون في المناطق المعتدلة من حيث درجات الحرارة، أما بالنسبة لتركز سكان المناطق الشفا غورية رغم ارتفاع درجات الحرارة فيها مقارنة بشبه الجافة فيعود إلى توفر مياه الري من خلال الينابيع التي يستخدمها السكان في زراعة الأشجار المثمرة والخضروات في كل من الطيبة والعراق والعينا. أما المياه الجوفية في المنطقة شبه الجافة والممثلة بالآبار الارتوازية فتستخدم غالباً للأغراض المنزلية.



الشكل رقم (6)

العلاقة بين معدل درجات الحرارة وعدد السكان في منطقة الدراسة.

4.1.3.1.2. مصادر المياه

لمصادر المياه أثر مباشر على توزيع السكان، سواء كانت مياه أمطار أو مياه جوفية، فكلاهما ساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تشتت السكان أو تركّزهم على

مستوى معظم التجمعات السكانية في اللواء وسيتم تناول المياه الجوفية بالتفصيل. أما الأمطار فقد سبق الإشارة لها في موضوع المناخ.

أ. المياه الجوفية

لا تقل المياه الجوفية أهمية عن الأمطار من حيث أثرها على توزيع السكان، حيث يعود للمياه الجوفية الفضل الكبير في بقاء جزء كبير من سكان المناطق الشفا غورية تحديداً في مناطق سكناهم. وذلك لتركز المياه الجوفية في الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية من منطقة الدراسة حيث تنتشر الأودية والصدوع المطلّة على وادي الأردن مثل وادي الحسا ووادي العراق حيث تتفجر فيها العديد من الينابيع التي بلغ عددها 32 نبعاً يتراوح تصريفها السنوي بين 1750 م³ في بلدة الطيبة و 500 ألف م³ في منطقة العينا وبمجموع تصريف سنوي مقداره 1.3 مليون م³ ويتركز معظمها في منطقة الطيبة التي إذ يوجد بها 21 نبعاً على إرتفاعات تتراوح بين 800م – 1100م بمجموع تصريف سنوي مقداره 84350 م³ تستخدم مياهها في ري الأشجار المثمرة المزروعة في مساحة 1627 دونم، إضافة إلى سقاية الماشية في كل من (العراق، الطيبة، العينا). وتقوم وزارة الزراعة ممثلة بمديرية زراعة المزار الجنوبي بصيانة هذه الينابيع من خلال إقامة خزانات خرسانية على المنابع الرئيسية، بالإضافة إلى تبطين قنوات الري لغرض زيادة كفاءة نقل المياه من مصادرها إلى الأراضي الزراعية. وقد ساهمت هذه الصيانة في زيادة الكفاءة التي بلغ أعلاها 75% في عين الهيشه (بلدة العراق) (مديرية زراعة المزار، 2004). وهكذا ساهمت هذه الينابيع في توطن السكان في هذه المناطق منذ القدم باستثناء منطقة العينا التي هاجر سكانها إلى بلدة ذات رأس رغم أنهم ما زالوا يمارسون النشاط الزراعي المروي في منطقة العينا.

أما بالنسبة للأجزاء شبه الجافة حيث تتواجد مصادر المياه الجوفية التي تم استخراجها من قبل الجهات الحكومية والخاصة على شكل آبار ارتوازية، لغايات الشرب والزراعة، وتتوزع هذه الآبار في كل من محي ونخل بواقع 7 آبار في محي لغايات الشرب بلغ مجموع الضخ منها 395 م³ / ساعة وبئر في نخل لغايات

الزراعة. ومن الجدير بالذكر انه لا يسمح للمواطنين باستخدام هذه الآبار لغايات زراعية وذلك لأهميتها كمصدر مائي عذب حيث يتم ضخ مياهها إلى سكان اللواء وسيتم تفصيل ذلك لاحقاً في موضوع البعد المائي (مديرية مياه المزار، 2004).

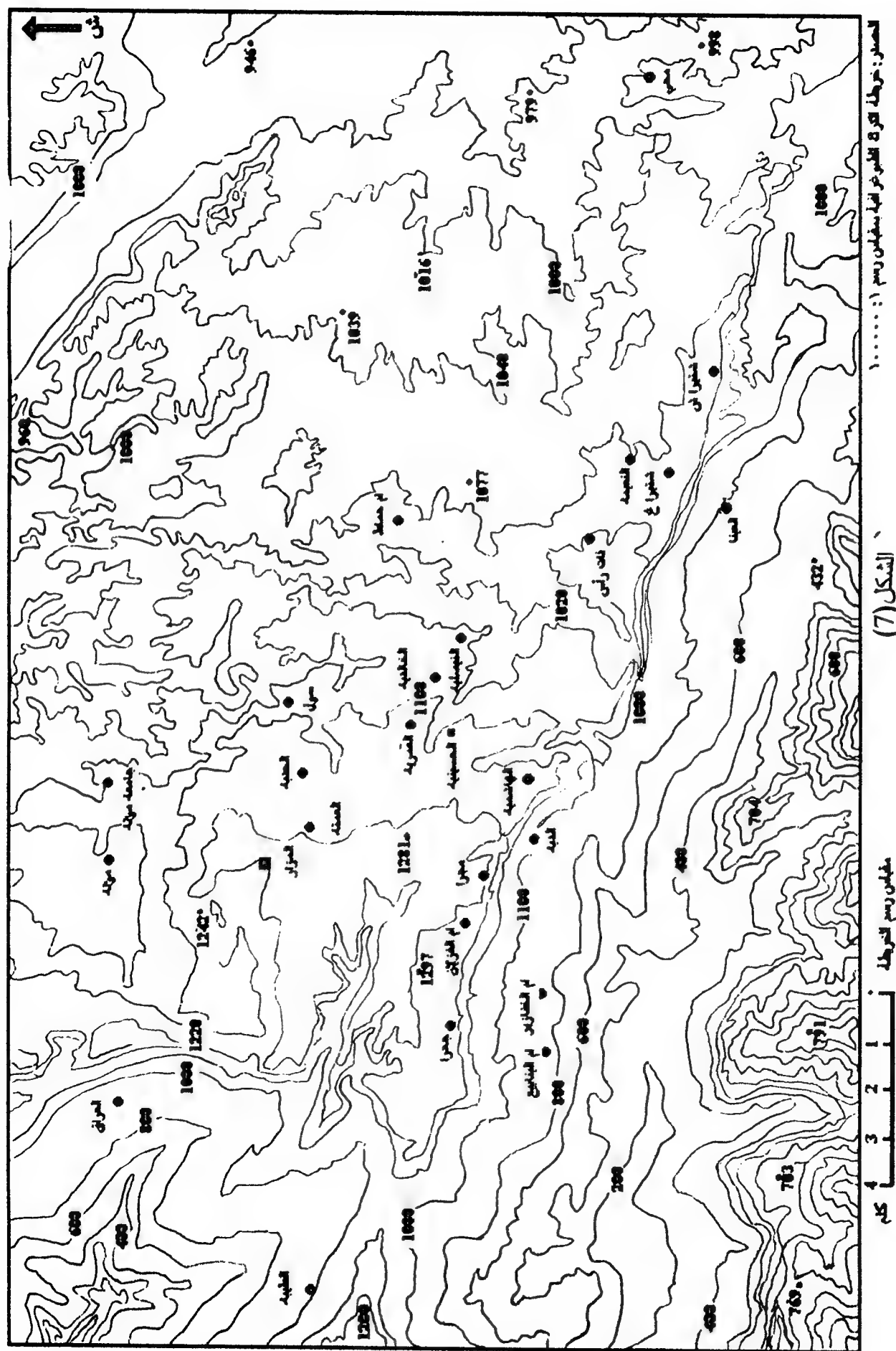
4.1.3.1.3. التضاريس

يتضح من الشكل (7) أن هناك تباين في الارتفاع عن مستوى سطح البحر في اللواء، وتتراوح الارتفاعات بين 580-1300م وبالتالي يؤثر هذا التباين في توزيع السكان، حيث يتركز معظمهم في منطقة الهضبة التي يبلغ معدل ارتفاعها حوالي 1200م ويهطل عليها أعلى كمية من الأمطار يتراوح معدلها بين 300 - 350 ملم/سنوياً، بالإضافة إلى استواء سطحها. مما شجع السكان على استثمار هذه الأجزاء من منطقة الدراسة واتخاذها موطناً لممارسة معظم نشاطاتهم (الزراعية، التجارية، السكنية).

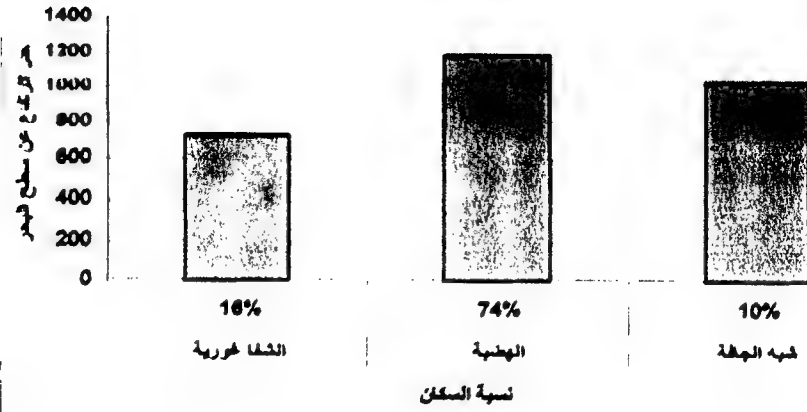
أما بالنسبة إلى المناطق الشفا غورية التي لا يتجاوز معدل ارتفاعها 790 متر والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث توزيع السكان، فإنه يسقط عليها معدل أمطار اقل من منطقة الهضبة وأكثر من المنطقة شبه الجافة بمعدل يتراوح بين 100 - 150 ملم/سنوياً، بالإضافة إلى الوعورة والانحدارات الشديدة في هذه الأجزاء التي تجاوزت 7° فقد ساهمت مديرية زراعة المزار ممثلة بمشروع إدارة الموارد الزراعية في تنفيذ العديد من السلاسل الحجرية للحد من انجراف التربة علماً أنها تشترط على المزارع زراعة الأرض بالأشجار المثمرة (مديرية زراعة المزار، 2004) إلا أن بعض سكانها لا يرغبون النزوح منها بسبب ممارسة النشاط الزراعي.

وتأتي المناطق شبه الجافة التي يبلغ معدل ارتفاعها حوالي 1040م بالمرتبة الثالثة والأخيرة من حيث توزيع السكان وذلك لأنه يسقط عليها معدل أمطار يتراوح بين 90 - 120 ملم/سنوياً، مما أدى إلى عدم ممارسة النشاط الزراعي على نطاق واسع فيها مقارنة بالمنطقة الهضبية والشفا غورية. ونستنتج من الشكل (8) أن سكان منطقة الدراسة يتزايدون مع الارتفاع عن سطح البحر ويقلون مع الإنخفاض.

وبعبارة أخرى نلاحظ أن السكان في منطقة الدراسة يتركزون في المناطق المرتفعة باستثناء المنطقة شبه الجافة التي يقل فيها تركيز السكان بسبب الظروف المناخية والتربة رغم ارتفاعها مقارنة بالمنطقة الشفا غورية التي يزيد فيها السكان رغم انخفاضها بسبب توفر المياه الجوفية التي دفعت السكان إلى ممارسة النشاط الزراعي.



الخريطة الطبوغرافية لمنطقة الدراسة.



الشكل رقم (8)

العلاقة بين نسب السكان والارتفاع عن مستوى سطح البحر في لواء المزار.

4.1.3.1.4. التربة

للتربة في منطقة الدراسة أثرٌ بارزٌ في توزيع السكان حيث تنتشر ثلاثة أنواع رئيسة من الترب في المنطقة، ويبرز تأثيرها المباشر على المحاصيل الزراعية السائدة في كل جزء من أجزاء منطقة الدراسة بالإضافة إلى أثرها على النبات الطبيعي. وتتباين الترب بصورة عامة من الترب الطينية الصلصالية إلى الترب الكلسية الفقيرة.

وتم الاعتماد في دراسة التربة في منطقة الدراسة على تصنيف وزارة الزراعة-مديرية التربة. فمن خلال الشكل (9) يمكن تصنيف الترب في منطقة الدراسة إلى ثلاثة أنواع رئيسة:

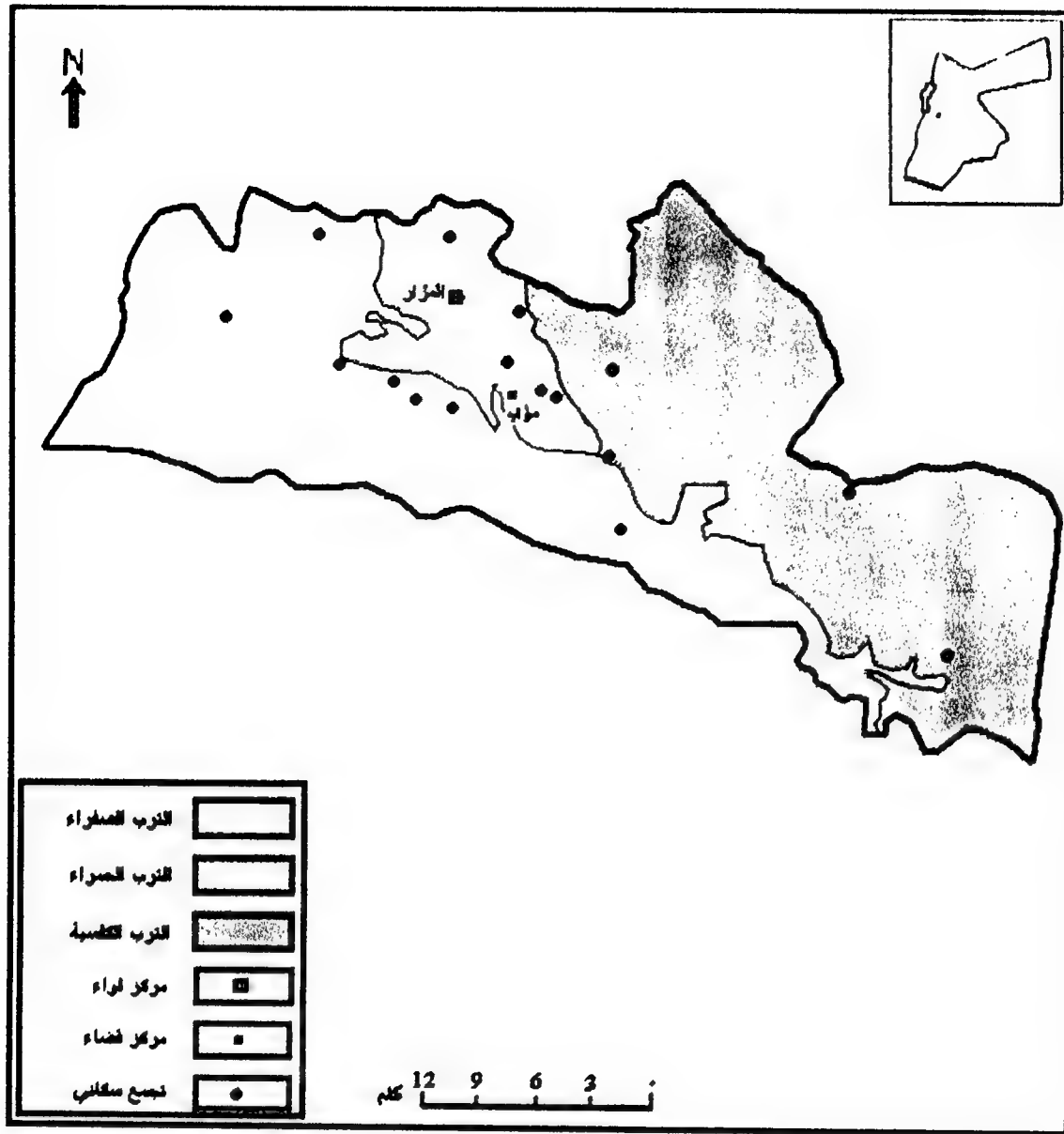
1. الترب الطينية الصلصالية (تربة البحر المتوسط الحمراء): والتي تنتشر في المنطقة الهضبية وتمتد من مؤته شمالاً وحتى ذات رأس جنوباً مروراً بالمزار والقرى المجاورة لها مباشرة. وتتصف هذه الترب بأنها ذات نفاذية، لونها بني غامق ويصل عمقها إلى 2 م. ويصلح هذا النوع لزراعة المحاصيل الحقلية والخضروات الصيفية والأشجار المثمرة والتي ساهمت في جذب السكان منذ القدم وحتى الوقت الحالي، لأنها كانت تعد مصدر رزق السكان، بالإضافة إلى أثرها على نمو النبات الطبيعي والحشائش القصيرة التي تشجع السكان على تربية الثروة الحيوانية. فالحشائش القصيرة في

سنوات الجفاف تجذب العديد من مربي المواشي من المنطقة شبه الجافة حيث يتخذون من المناطق الهضبية مراعي لمواشيهم في فترة الربيع ونهايات موسم الحصاد.

2. تربة البحر المتوسط الصفراء (المزيجية): وتنتشر في المناطق الشفا غورية المنحدرة من منطقة الدراسة وتمتد من العراق وانتهاءً بالعينا على حدود وادي الحسا مروراً بالطيبة، وتتصف بأنها ذات نفاذية ويبلغ متوسط عمقها 50 سم ويتدرج لونها بين البني والأصفر. وتصلح هذه التربة لزراعة الأشجار المثمرة والخضروات على مياه الينابيع، وبالتالي ساهمت في جذب واستيطان السكان لأنها كانت ولا زالت تعد مصدر مهم يعتاش منه السكان. بالإضافة إلى أثرها على نمو الغطاء النباتي الطبيعي والحشائش التي تعد مراعي طبيعية لمربي المواشي في المنطقة.

3. الترب الكلسية: وتنتشر في الأجزاء شبه الجافة من منطقة الدراسة، في كل من محي والحامديه وأم حماط. ويتصف هذا النوع بعمق يتراوح بين 25 سم -80 سم، وارتفاع نسبة الجير والأملاح في بعض المناطق بالإضافة إلى افتقارها للمادة العضوية. وهي إجمالاً طينية كربونية ولونها بني ضارب إلى الصفرة، وترتفع فيها نسبة كربونات الكالسيوم التي تساهم في تصلب السطح أحياناً. وتصلح هذه التربة لزراعة محصول الشعير وذلك لفقرها بالمواد العضوية وارتفاع نسبة الأملاح فيها وقلة الأمطار مقارنةً بالمناطق الهضبية والشفا غورية من منطقة الدراسة (وزارة الزراعة، 2004).

وعند مقارنة الشكل (8) مع خريطة توزيع الترب في منطقة الدراسة يتبين أن السكان يتركزون في المناطق التي تنتشر فيها تربة البحر الأبيض المتوسط الحمراء ويتخلطون في الأجزاء شبه الجافة التي تنتشر فيها التربة الكلسية.



الشكل رقم (9)

خريطة توزيع التربة في منطقة الدراسة.

4.1.3.2. العوامل البشرية

لقد لعبت هذه العوامل دوراً مهماً في تأكيد ملامح صورة التوزيع السكاني فطرق النقل والنشاطات البشرية بشكل عام تحدد الأعداد البشرية التي تستطيع الأرض أن تعيلهم، وبالتالي فإن كثافة السكان تتباين حسب تباين الحرف والمهن والطلب عليها. وسيتم هنا دراسة العوامل البشرية المؤثرة في توزيع السكان على مستوى اللواء كما يلي.

1.3.2.1. النشاط الزراعي

تشير جميع الدراسات التي تناولت موضوع النشاط الزراعي إلى أنه عامل مؤثر بشكل مباشر في توزيع السكان وذلك لأن الإنسان يبحث عن منطقة صالحة للإنتاج الزراعي كي يستقر بها (الطائي، 1989). وتنتشر في اللواء الأراضي السهلية المنبسطة في المناطق الهضبية والأراضي الوعرة المنحدرة في المنطقة الشفا غورية والأراضي السهلية في الأجزاء شبه الجافة.

أما بالنسبة إلى المنطقة الهضبية فتسقط عليها الأمطار بمعدل سنوي يتجاوز 300 ملم مما يجعلها صالحة لممارسة النشاط الزراعي البعلي، لذا يزرع سكان المنطقة العديد من محاصيل الحبوب التي تعتمد على مياه الأمطار وتحديدًا الشعير والقمح رغم تذبذب الأمطار في الأردن بشكل عام، بالإضافة إلى أن درجات الحرارة مناسبة لزراعة هذه المحاصيل، التي لا يتجاوز معدلها 16°م. علماً أن المساحة المستغلة في هذا الجزء من منطقة الدراسة بلغت 82 كم² بما نسبته 27% من المساحة المستغلة في اللواء. وبالإضافة إلى ما ذكر في موضوع التربة حيث أن التربة في الأجزاء الوسطى من أفضل وأصلح التربة في منطقة الدراسة لممارسة النشاط الزراعي.

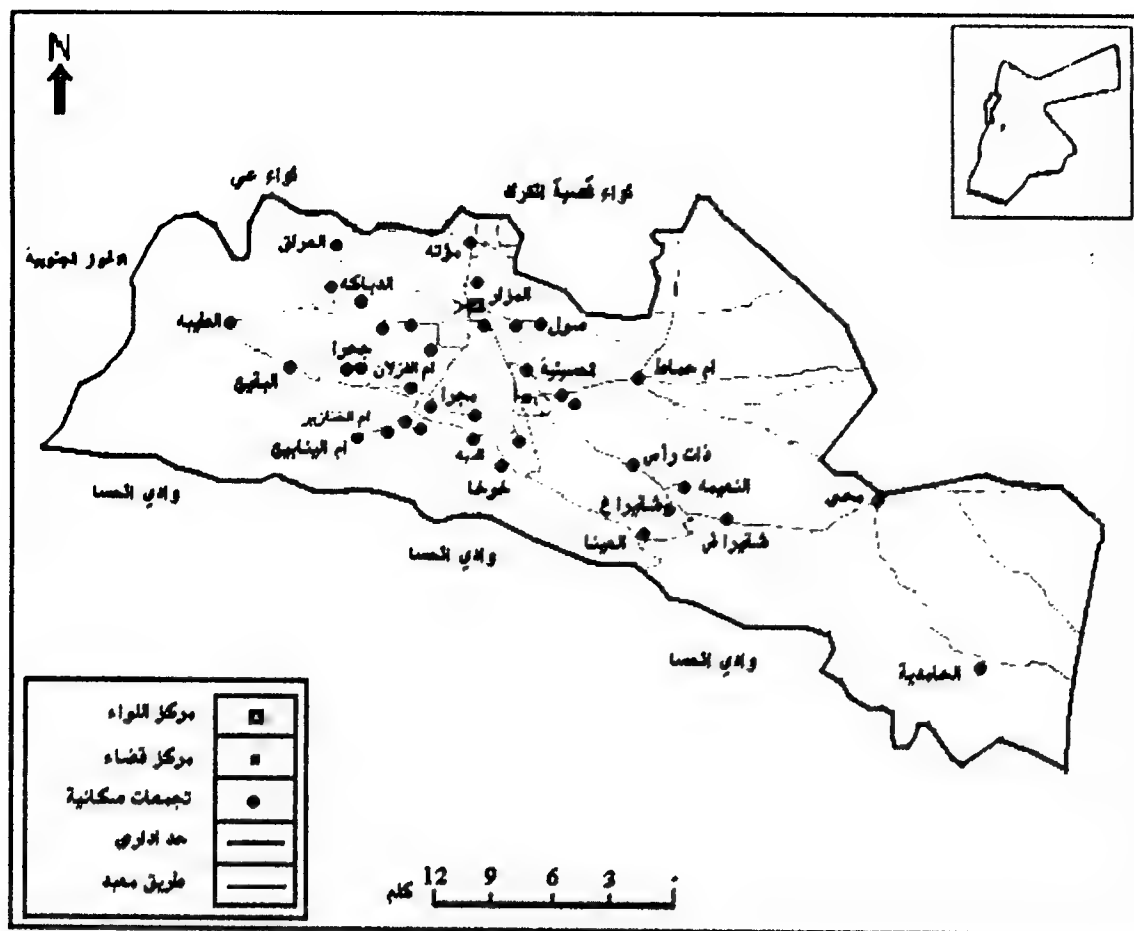
أما بالنسبة إلى الأجزاء الشفا غورية فإنها تتصف بالوعورة، والانحدار الذي يتجاوز 7°، وقلة عمق التربة، وتعرضها للإنجراف. لذا قامت وزارة الزراعة ممثلة بمشروع إدارة الموارد الزراعية بتوجيه وتشجيع المزارعين ومالكي الأراضي الوعرة والمنحدرة إلى ضم أراضيهم في المشروع من أجل إنشاء السلاسل الحجرية فيها وبالتالي سهولة زراعتها بالأشجار المثمرة، والمحافظة على التربة من الإنجراف، بالإضافة إلى الحصاد المائي من خلال الآبار التي يشترط إنشاءها داخل الأراضي التي يضمها المشروع، ولوجود مصدر مائياً متجدد ممثل بمياه الينابيع إذ تنتشر في المنطقة الشفا غورية حوالي 32 نبعاً مائياً، مما ساهم في زيادة المساحات الزراعية المروية التي بلغت مساحتها 1627 دونم، ويتم زراعة الأشجار المثمرة كالزيتون والتين والعنب بالإضافة إلى زراعة الخضروات والمحاصيل الحقلية اعتماداً على مياه الأمطار التي يبلغ معدلها السنوي حوالي 125 ملم بالإضافة إلى

درجات الحرارة المناسبة التي بلغ معدلها السنوي 20°م. وقد رت المساحة المستغلة زراعيًا في هذا الجزء بحوالي 97 كم² بنسبة 32% من المساحة المستغلة زراعيًا على مستوى اللواء. علماً أنها زادت عن نسبة المنطقة الهضبية بسبب توفر مياه الري الدائمة في المنطقة الشفا غورية.

أما الأجزاء شبه الجافة فإنها بشكل عام منطقة جافة قليلة الأمطار، وترتبطها كلسية تصلح لزراعة محصول الشعير فقط الذي يتحمل درجات الحرارة والتذبذب في كميات الأمطار. ولكن في بعض السنوات لا تتجح زراعة المحصول لعدم كفاية الأمطار المتساقطة حين لا يتجاوز معدلها السنوي 100 ملم، مما يجعل مربي المواشي في تلك المناطق يتخلون عن تلك المساحات وينتقلون إلى الأجزاء الهضبية من منطقة الدراسة. (مديرية زراعة المزار، 2004)

4.1.3.2.2. النقل

يؤثر النقل بصورة مباشرة على التوزيع الجغرافي للسكان وذلك لأهميته الكبيرة في حياة الإنسان. وتبرز أهمية طرق النقل من خلال العلاقة بين الطرق وتوزيع السكان وكثافتهم (الطائي، 1989)، أما على مستوى لواء المزار فنلاحظ من الشكل (10) أن معظم مراكز السكان تقع على طرق النقل الرئيسية، بالإضافة إلى أن معظم التجمعات السكانية تعتمد على الطريق الرئيسي الموصل بين مركز اللواء ومركز مدينة الكرك، علماً أن هذا الطريق يمتد في المنطقة الهضبية ابتداءً من بلدة مؤتة التي تقع في أقصى شمال منطقة الدراسة وحتى بلدي الطيبة والعراق غرباً، وقرى الخرشه في الجهة الجنوبية الغربية، وقرى لواء مؤاب في الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية، بالإضافة إلى بلدي محي وأم حماط في الجهة الشرقية. ويبلغ أقصى عرض للطريق 22 متراً من مؤتة شمالاً وحتى الحسينية جنوباً.



خريطة توزيع التجمعات السكانية وطرق النقل في اللواء.

بالإضافة إلى ذلك يعتمد طلبه وموظفي جامعة مؤته على هذا الطريق المؤدي إلى الجامعة، كذلك نلاحظ من الخريطة أثر الطريق الرئيسي في توزيع السكان إذ يتوزع السكان على طول الطريق. وأصبحت المنطقة متواصلة العمران على جوانب الطريق حتى أن المواطن لم يعد قادراً على التمييز بين حدود التجمعات السكانية لأنها اتصلت مع بعضها البعض كما هو الحال في مؤته والمزار، والحسينية مع المزار، والتجمعات السكانية التابعة لقضاء مؤاب مع بعضها البعض.

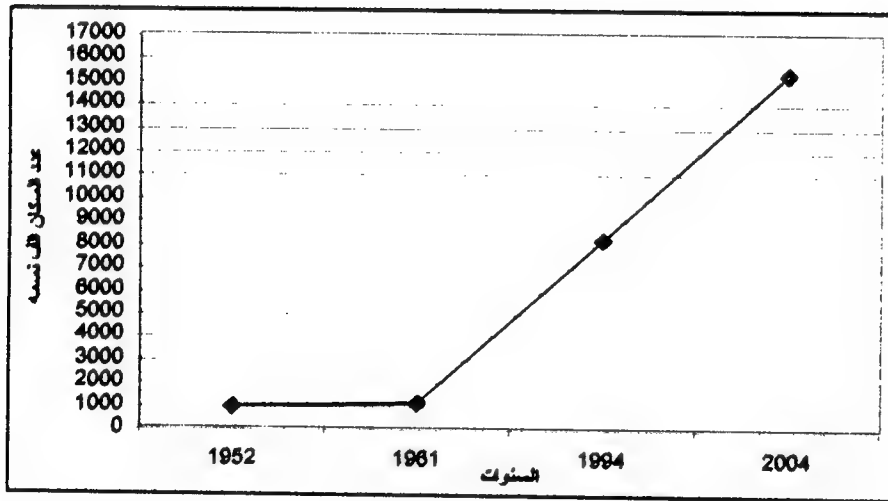
ولا نغفل هنا دور الطرق الثانوية التي يبلغ طولها حوالي 99 كم بعرض يصل إلى 16 متر، إلا أن هذه الطريق تحتاج للصيانة المتواصلة لتقوم بدورها في خدمة السكان. أما الطرق الزراعية البالغ مجموع أطوالها حوالي 130 كم بعرض لا يتجاوز 6 متر فقد شجعت الكثير من السكان على استثمار مساحات من الأراضي الوعرة في الأجزاء الغربية. وقامت الحكومة ممثلة بدائرة الأشغال العامة بشق الطرق الزراعية لهذه المناطق لتشجيع السكان على زراعة الأراضي باستخدام الآلات الزراعية عوضاً عن الدواب، كما لوحظ مؤخراً في منطقة الدراسة، وتحديدًا في بلدي مؤته والمزار، استخدام مركبات النقل الخاصة كوسيلة للنقل بالأجرة داخل تجمعات اللواء وذلك لتأخر المركبات العمومية في المجمعات الخاصة بها انتظاراً لاكتمال عدد الركاب في المركبة، بالإضافة إلى استخدامها في فترات المساء التي لا تعمل فيها المركبات العمومية. (مديرية أشغال المزار، 2004)

2.4. النمو والتركيب السكاني

2.4.1. النمو السكاني

يؤثر معدل النمو السكاني بشكل كبير في حجم السكان في أي مجتمع وينعكس ذلك على الغذاء والخدمات والضغط على بقية الموارد على الأرض (الشواور، 2003). وتأتي أهمية النمو السكاني في الدراسة لأن أي زيادة في معدلات النمو السكاني تسبب ضغطاً على الخدمات وظهور أبعاد سكانية مستقبلية، ويضم النمو السكاني كلاً من الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة إلى منطقة الدراسة. ويظهر أثر الضغط السكاني بشكل واضح عندما تتعرض المنطقة إلى

زيادة في أعداد المهاجرين، ويتضح هذا في منطقة الدراسة التي تشهد هجرة واضحة خاصة إلى بلدة مؤته الشكل (11) التي هاجر إليها بعد قرار إنشاء جامعة مؤته حوالي 9300 نسمة، وقد ساهمت الهجرة بشكل مباشر بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية في زيادة معدل النمو السكاني السنوي في منطقة مؤته حيث بلغ 6.4% الجدول (4) أي ضعف معدل النمو السكاني في اللواء تقريباً، مما شكل ضغطاً على جميع الخدمات من تعليم وصحة ومياه وزحف عمراني، تتمثل في المشاكل التي يعيشها المواطن بشكل يومي، وتبرز في طول المسافة التي يقطعها الطالب إلى مدرسته، وفي الكمية والفترة التي تتوفر فيها مياه الشرب للمواطن في الصيف والمسافة التي يقطعها السكان للوصول إلى خدمات المراكز الصحية وهذا ما سيأتي تفصيله لاحقاً.



الشكل رقم (11)

التغير السكاني في بلدة مؤته بين عامي (2004-1952).

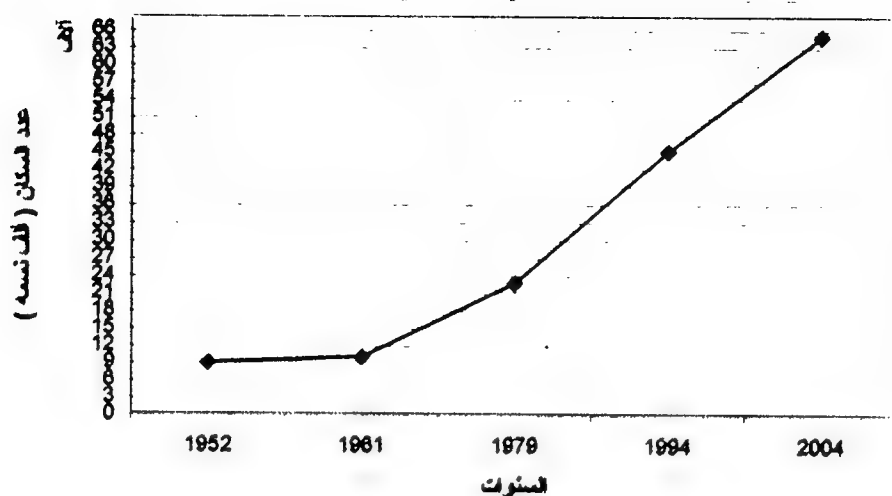
الجدول رقم (4)

أعداد السكان ومعدل النمو السكاني حسب التجمعات السكانية في اللواء.

المنطقة	عدد السكان عام 1994	عدد السكان عام 2004	معدل النمو السكاني %
مؤته	8211	15300	6.4
الطبية	4305	6828	4.7
محي	2554	3946	4.4
أم حماط	1425	2101	3.9
قرى الخرشه	2168	3060	3.5
العراق	2788	3753	3
الهاشمية	1183	1581	2.9
ذات راس	4432	5904	2.9
قرى مؤاب	6537	8581	2.8
المزار	9345	11321	1.9
سول	2095	2533	1.9
اللواء	45036	64908	3.7

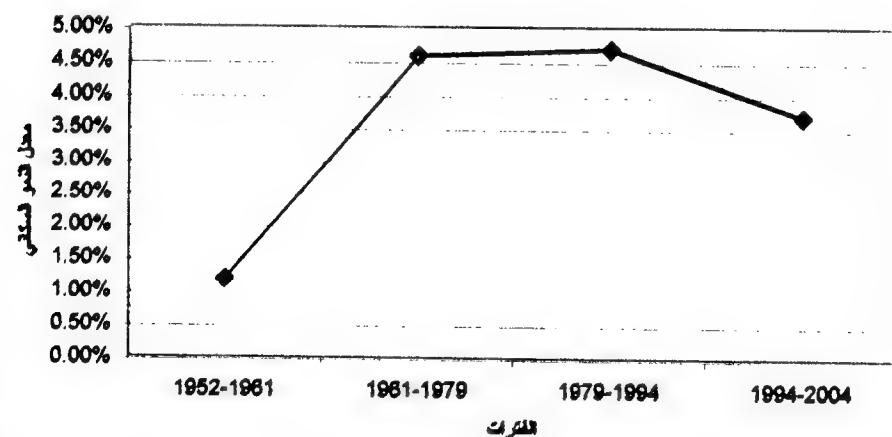
وبالنسبة لسكان منطقة الدراسة فنلاحظ من خلال الشكل (12) أنها تتعرض إلى زيادة كبيرة في أعداد السكان وظهرت هذه الزيادة واضحة بعد عام 1961 أما قبل ذلك فكانت الزيادة منخفضة حيث زاد عدد السكان في اللواء بين عامي 1952-1961 فقط 1000 نسمة بمعدل نمو منخفض بلغ 1.2%. أما بعد ذلك فتضاعف سكان منطقة الدراسة بين عامي 1961-1979 وذلك خلال 18 سنة بمعدل نمو سكاني وصل إلى 4.6% وكذلك حدث تضاعف آخر للسكان بين عامي 1979-1994 وذلك خلال 15 عاماً وبمعدل نمو سكاني بلغ 4.7%. وبالتالي نستنتج أن فترة تضاعف السكان في منطقة الدراسة آخذة في التناقص (الإحصاءات العامة، 2004). رغم أن معدلات النمو السكاني بشكل عام آخذة في التناقص على مستوى

اللواء ككل كما في الشكل (13) مما يؤكد أن برامج التوعية الأسرية التي تنظمها الجهات المسؤولة تعطي ثمارها مع الزمن.



الشكل رقم (12)

التغير السكاني في منطقة الدراسة بين عامي (2004-1952)



الشكل رقم (13)

التغير في معدلات النمو السكاني في منطقة الدراسة بين عامي (2004-1952).

ويشير الشكل (14) إلى معدلات النمو السكاني في منطقة الدراسة على مستوى التجمعات السكانية الذي تم حسابه من خلال معادلة النمو السكاني التالية:

$$R = (P_t / P_o)^{1/t} - 1$$

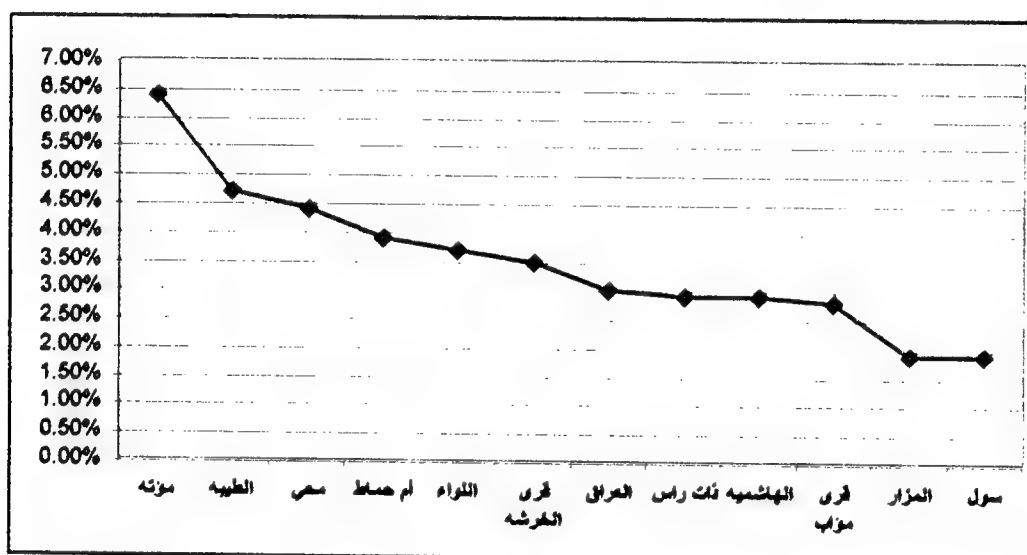
حيث أن:

R: معدل النمو السكاني

P_t: عدد السكان عام 2004

P_o: عدد السكان عام 1994

t: الفرق بين عام 2004 و 1994 = 10 سنوات



الشكل رقم (14)

معدلات النمو السكاني في اللواء على مستوى التجمعات السكانية.

وتؤكد معدلات النمو السكاني على أن مؤته سيطرت على المرتبة الاولى بمعدل نمو سكاني 6.4% على مستوى اللواء، وتأتي بلدة الطيبة في المرتبة الثانية بمعدل نمو سكاني بلغ 4.7%، أما اقل معدل نمو سكاني على مستوى التجمعات السكانية فبلغ 1.9% في كل من بلدة المزار وسول. ويعود ارتفاع معدل النمو السكاني في بلدة مؤته إلى الهجرة التي تتعرض لها البلدة أما بلدة الطيبة فيعود إلى استقرار السكان بسبب توفر المياه الجوفية وممارسة النشاط الزراعي. أما انخفاض معدل النمو

السكاني في كل من بلدتي المزار وسول فيعود في المزار إلى وجود جامعة مؤته في بلدة مؤته التي جذبت السكان إليها رغم أن المزار مركز اللواء والتي كانت تحتل سابقاً أكبر حجم سكاني وأعلى معدل نمو سكاني على مستوى اللواء قبل إنشاء جامعة مؤته، مما سبب تراجعاً في معدل نموها السكاني. أما سول فيعود إلى وقوعها على أطراف المنطقة شبه الجافة ونزوح السكان منها نحو مؤته والبلدات الأخرى. علماً أن معدلات النمو السكاني سيتم مقارنتها وربطها مع الأبعاد السكانية في الفصل اللاحق.

2.4.2. الهجرة

تلعب الهجرة دوراً في إحداث تغيير في توزيع السكان في التجمعات السكانية، وتختلف الدوافع التي أظهرت عملية الهجرة و منها سوء توزيع الموارد والخدمات وفرص العمل بمعنى أنها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية مما يدفع بمجموعات من الأشخاص إلى الانتقال من مكان إلى آخر سواء على مستوى المملكة أو على مستوى لواء المزار. ويصاحب ذلك تغيير في الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات مما يولد أو يحدث ضغطاً على الموارد والخدمات في المناطق المستقبلية ونقص في الأيدي العاملة الماهرة في المناطق المرسلّة. (البطوش، 2000).

ومن خلال تحليل نتائج أسئلة الاستبانة المتعلقة بموضوع الهجرة تبين أن بعض المناطق داخل اللواء تشهد نسبة هجرة عالية كما هو الحال في منطقة مؤته إذ بلغت نسبة الأسر المهاجرة إليها حوالي 46% و كما يظهر من خلال الجدول (5) أن هناك تباين في نسب الهجرة الداخلية (من تجمعات اللواء أو من داخل المحافظات) إلى اللواء وكذلك في الهجرة الخارجية.

الجنول رقم (5)

نسب الأسر الوافدة لمنطقة الدراسة والراغبين بالهجرة من منطقة الدراسة.

المنطقة	نسبة الأسر الوافدة من جميع أنحاء المملكة إلى اللواء	نسبة الأسر الراغبة بالهجرة داخل حدود اللواء	نسبة الأسر الراغبة بالهجرة خارج حدود اللواء	نسبة الأفراد المهاجرين من اللواء إلى المحافظات
	%	%	%	%
الشفاء غورية	18	2	-	4.9
منطقة الهضبة	28	11	1	3.3
شبه الجافة	13	10	0.6	8.2

ونلاحظ أن نسبة الأسر الوافدة من جميع أنحاء المملكة إلى المنطقة الشفاء غورية وشبه الجافة بلغت (18%، 13%) على التوالي ويعود سبب هذه الهجرة كما تبين من الاستبانة إلى الارتباط بالعشيرة والأرض بنسبة على التوالي (8%، 17%). كما وتعود إلى التقاعد من العمل بنسبة (6%، 3%) وبذلك يتبين أن السكان المهاجرين إلى منطقة الدراسة حسب المناطق المذكورة سابقاً هم من سكان ومواليد اللواء سابقاً وقد عادوا للسكن في منطقة الدراسة للأسباب سابقة الذكر.

أما المنطقة الهضبية فيختلف الوضع فيها تماماً إذ نجد أن 28% من أسر العينة هي أسر وافدة سواء كانت من داخل حدود اللواء أو من المحافظات الأخرى، وقد أفاد 26% من تلك الأسر الوافدة أن سبب هجرتهم إلى المنطقة الهضبية هو القرب من مكان العمل والخدمات والمواصلات و4% منهم أفادوا أن سبب هجرتهم هو الارتباط بالعشيرة، ومن هنا نستنتج أن معظم المهاجرين الوافدين إلى المنطقة الهضبية يتركزون في بلدي مؤتة والمزار نظراً لتوفر الخدمات ومرور معظم وسائل المواصلات من البلديتين. أما فيما يتعلق بالأسر التي ترغب بالهجرة داخل حدود اللواء فبلغت 23% وهي جميعها ترغب بالهجرة إلى بلدي مؤتة والمزار مما يعني مزيداً من الضغط على الخدمات في هذه التجمعات السكانية وظهور أبعاد سكانية مستقبلية إذا ما حدث ذلك بسبب الرغبة في الهجرة إليها. وتعود الرغبة في

الهجرة إلى هذه التجمعات السكانية إلى توفر الخدمات والمواصلات وبلغت نسب الأسر الراغبة في الهجرة حسب المناطق (الشفا غورية وشبه الجافة والهضبية) (22%، 13%، 8%) على التوالي، كما ونلاحظ تدني رغبة الأسر في الهجرة باتجاه المحافظات الأخرى من بلدي مؤتة والمزار.

أما أفراد العينة المهاجرين داخل المملكة فبلغ عددهم 136 معظمهم من الذكور بنسبة 85%، ويعود السبب وراء تلك الهجرات إلى توفر فرص العمل بنسبة 79% و 21% للدراسة، وما ينطبق تقريباً على المهاجرين داخل المملكة ينطبق على المهاجرين خارج المملكة إذ بلغ عدد المهاجرين إلى خارج المملكة حوالي 34 مهاجر وجميعهم من الذكور. أما دوافع تلك الهجرة المؤقتة فهي الدراسة بالدرجة الأولى يليها العمل بنسبة 56% و 44% على التوالي.

ونظراً لأن منطقة مؤتة هي من أكثر المناطق استقطاباً للهجرة لكونها منطقة جاذبة للسكان فقد بلغت نسبة الأسر المهاجرة إليها من داخل اللواء وخارجه حوالي 46% من مجموع أسر العينة. فإنه يجب الإشارة إلى أنها تشهد هجرة من معظم محافظات المملكة ولكن بنسب مختلفة أما أكبر نسبه نجدها من لواء عبي إذ بلغت 22.5% من مجموع الأسر الوافدة إلى بلدة مؤتة، وقد أشار 61% من الأسر المهاجرة إلى أن سبب الهجرة هو القرب من مكان العمل وتوفر الخدمات والمواصلات. لذا نستنتج أن منطقة مؤتة تشهد هجرة وافدة كبيرة سواءً من داخل اللواء أو من خارجه، وينبغي على الجهات المعنية أن تضع عامل الهجرة بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات التي تخص المنطقة في المستقبل.

2.4.3. التركيب السكاني

يُعرف التركيب السكاني على أنه دراسة الخصائص السكانية للمجتمع (الخفاف، 1986)، وتعتبر دراسة التركيب السكاني ذات أهمية لأنها من أهم المؤثرات في العمليات الديموغرافية فالتركيب العمري هو الذي يحدد مدى تطور ونمو المجتمع وبالتالي يعد المحدد للقوى الإنتاجية التي تمارس النشاط الاقتصادي وتساهم في العمليات التنموية داخل الدولة (سمحه، 1996).

وبالإضافة إلى ما يوفره التركيب من بيانات يمكن الاستفادة منها في مختلف عمليات التخطيط لمختلف الفعاليات الاقتصادية كالجوانب التعليمية مثلاً ومن المعروف أن التركيب السكاني يقسم إلى عدة أنواع من التراكيب منها التركيب العمري والنوعي حيث سيتم دراستها كما يلي:

2.4.3.1. التركيب النوعي

لا بد من دراسة التركيب النوعي للسكان لارتباطه الوثيق والمباشر بأعداد المواليد والوفيات والزواج والهجرة والتوزيع الحرفي وغيرها (الشواور، 1992)، ويعرف هذا التركيب بأنه توزيع وتقسيم السكان حسب الجنس إلى ذكور وإناث ويمكن التعبير عنه بنسبة النوع أو الجنس وهي النسبة بين عدد الذكور لكل 100 أنثى ويمكن إيجاد هذه النسبة من خلال المعادلة التالية (الحديثي، 1988).

$$\text{نسبة النوع} = \text{عدد الذكور} / \text{عدد الإناث} * 100$$

أما بالنسبة إلى مجتمع الدراسة فأظهرت نتائج المسح الميداني أن نسبة النوع في اللواء قد بلغت (100/101) بينما نجد أن هذه النسبة بلغت في اللواء حسب تعداد السكان والمساكن لعام 1994 (100/106)، أما فيما يتعلق بتنوع التركيب النوعي داخل منطقة الدراسة فتبين أنها بلغت في المنطقة شبه الجافة والهضبية والشفاء غورية (101، 100، 103) على التوالي ونستنتج من هذه الأرقام أن نسب التركيب النوعي على مستوى المناطق في اللواء متقاربة من بعضها البعض.

ونجد أن نسبة النوع تكون مرتفعة في المرحلة العمرية (1 - 15) إذ تبلغ 106 على مستوى اللواء ككل بينما تأخذ النسبة بالتناقص في المراحل العمرية الأخرى إذ تبلغ في المرحلة العمرية (أكثر من 65) 100/96 وبذلك يتفوق عدد الإناث على عدد الذكور. ويشير الباحثون إلى أن ارتفاع نسبة الإناث على الذكور في مرحلة كبار السن ظاهرة طبيعية لأن الوفيات من الرجال أكثر منها عند النساء في هذه المرحلة العمرية نظراً لأن الرجال هم أكثر عرضة للإصابة بالحوادث المختلفة والإناث معمرات أكثر من الرجال (الشواور، 1992).

2.4.3.2. التركيب العمري

لدراسة السكان حسب الأعمار أهمية في مساعدة المخطط للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أن التركيب يمد المخطط بعدد الملتحقين بمقاعد الدراسة والذين سيلتحقون بعد عدد من السنوات. وبالتالي المساهمة في دعم القرار الحكومي بإنشاء مدارس جديدة أو توسعة مدارس أو إقامة مراكز صحية وتطويرها وغيرها من القرارات الأخرى التي يجب أن تستند على بيانات رقمية تساعد صاحب القرار (الخفاف، 1986). بالإضافة إلى التعرف على نسبة الشباب والحاجة إلى مشاريع لتوفير فرص العمل ومعرفة عدد جنود المستقبل، أما معرفة كبار السن فتساعد في تحديد نوع الخدمات التي تحتاجها تلك الفئة، هذا ويتأثر التركيب العمري بمعدل المواليد ومعدل الوفيات والهجرة (اللجنة الوطنية للسكان، 1998). ويمكن أن نوزع السكان في منطقة الدراسة حسب تراكيبيهم العمرية إلى ثلاثة فئات كما في الجدول التالي.

الجدول رقم (6)

التوزيع النسبي للفئات العمرية في منطقة الدراسة حسب عينة الدراسة.			
المنطقة	أقل من 15	15 - 64	أكبر من 65
	سنة %	سنة %	سنة %
شبه الجافة	35.4	62.3	2.3
الشا غورية	40.4	59	0.6
الهضبية	33	65	2
اللاء	34	64	2

ونلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1. إن فئة صغار السن (أقل من 15 سنة) التي تعتبر فئة مستهلكة وغير منتجة تصل أعلى نسبها في المنطقة الشا غورية ويمكن أن يكون السبب ارتفاع معدلات المواليد فيها، ثم المنطقة شبه الجافة وأخيراً تأتي المنطقة الهضبية

بأقل النسب بسبب تأثر المنطقة الهضبية بنمط الحياة الحضرية الذي يؤدي في العادة إلى تدني مستوى الخصوبة.

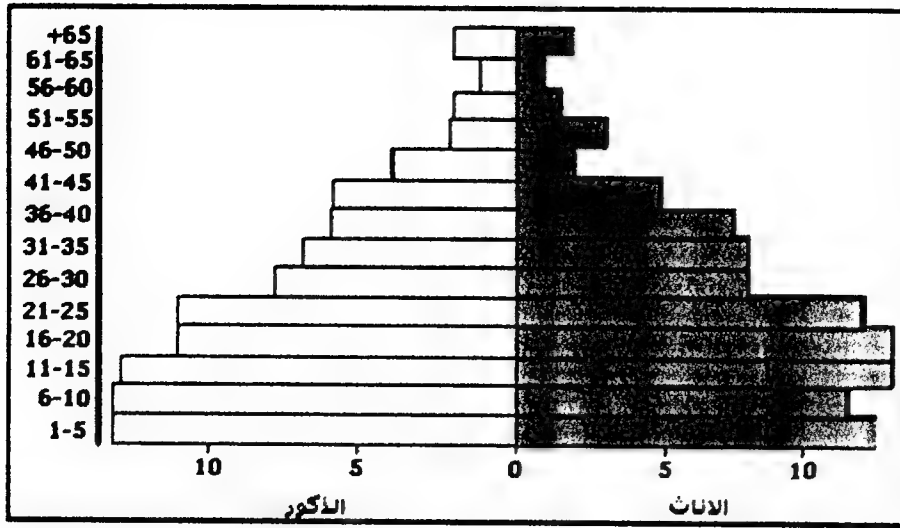
2. إن فئة الشباب (15-64) هي الفئة المنتجة بالإضافة إلى أنها تساهم في نمو السكان ونلاحظ أن نسبة هذه الفئة على مستوى منطقة الدراسة ككل بلغت 64% بينما نجد أن المنطقة الهضبية أعلى من نسبة اللواء أما شبه الجافة والشفا غورية فهي أقل من نسبة اللواء.

3. أن فئة كبار السن (أكثر من 65) وهي فئة غير منتجة تشهد انخفاضاً على مستوى اللواء، ولكن المنطقة الشفا غورية تشهد أكبر انخفاض في هذه الفئة وبالمقابل هناك ارتفاع في نسبة صغار السن في هذه المنطقة.

2.4.3.3. الهرم السكاني

الهرم السكاني هو رسم بياني يظهر توزيع السكان حسب العمر والنوع (سمحه و سهاونه، 2003). وتكمن الفائدة من الهرم السكاني في بيان حالة السكان الاجتماعية والاقتصادية، كما يتم من خلاله معرفة حالة السكان من فتوة وشباب وكهولة، بالإضافة إلى انه يمكن للباحث أن يفسر الاختلافات في نسب الإناث والذكور في المجتمع من خلال معرفة الأحداث التاريخية لذلك المجتمع (الشواور، 2003).

يتميز المجتمع السكاني في منطقة الدراسة حسب عينة الدراسة بأنه مجتمع شاب، فشكل الهرم السكاني (15) يشير إلى قاعدة عريضة واسعة، ونسبة صغار السن في منطقة الدراسة (أقل من 15 سنة) بلغت 34% وذلك بسبب ارتفاع الخصوبة وانخفاض وفيات الأطفال الرضع التي لا تزيد عن 22/1000 نسمة على مستوى المملكة و 20/1000 نسمة في محافظة الكرك. وتزيد نسبة مرحلة الشباب (بين 15 - 65) في اللواء حيث بلغت 64% بينما تتخفف نسبة كبار السن (أكثر من 65) إلى 2%. هذه الملامح تؤكد على التركيب النمطي للمجتمعات ذات الخصوبة المرتفعة، علماً أن متوسط حجم الأسرة في منطقة الدراسة الذي بلغ 5.9 فرد قريب من متوسط حجم الأسرة على مستوى المملكة الذي وصل إلى 5.7 فرد.



الشكل رقم (15)

الهرم السكاني للواء المزار في عام 2004.

2.4.3.4. نسبة الإعاقة

وهي مؤشر يستفاد منه في معرفة أثر التركيب العمري في النشاط الإنتاجي للسكان وذلك من خلال نسبة عدد السكان غير المنتجين إلى السكان المنتجين مع الأخذ بعين الاعتبار أن السكان في سن (15-64) هي الفئة القادرة على العمل وبالتالي هي الفئة المنتجة أما الفئة اقل من 15 سنة والفئة أكبر من 65 سنة هي فئات غير منتجة ويمكن حساب نسبة الإعاقة من خلال المعادلة التالية (سهاون، 2003):

نسبة الإعاقة = عدد السكان تحت سن 15 + عدد السكان فوق سن 65 / عدد السكان من 15-64 * 100%.

وعلى مستوى منطقة الدراسة يشير الجدول (7) إلى نسبة الإعاقة في مناطق الدراسة حسب نتائج عينة الدراسة ويتبين أن أعلى معدل للإعاقة كان في المنطقة الشفا غورية ويمكن أن يكون ذلك دلالة على ارتفاع نسبة فئة صغار السن الناتج عن ارتفاع معدلات الخصوبة والتي كانت أعلى نسبه في اللواء حيث بلغت 40.4%.

الجدول رقم (7)

نسب الإعالة على مستوى المناطق في اللواء.

المنطقة	نسبة الإعالة
شبه الحافة	60%
الشفا غورية	69%
الهضبية	53%
منطقة الدراسة ككل	56%

3.4. الأبعاد السكانية في منطقة الدراسة

3.4.1. الأبعاد السكانية

لكل ظاهرة على سطح الأرض أبعاد معينة تؤثر على الحياة سلباً وإيجاباً فالنمو الاقتصادي له أبعاد على حياة الإنسان في كافة الجوانب كالأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية، أما النمو السكاني فيؤثر سلباً على القطاع الخدمي خاصة إذا لم يرافقه زيادة في النمو الاقتصادي (الختاتنه، 1996). وبالتالي ستركز الدراسة على الأبعاد الخدمية التي تتأثر بشكل مباشر نتيجة للنمو السكاني كالبعد التعليمي والصحي والإسكان وخدمة المياه.

ولقد أصبحت الخدمات ظاهرة واضحة تحظى باهتمام الباحثين في فروع المعرفة المختلفة. وتعتبر هذه الدراسات قاعدة يعتمد عليها المخطط لمشاريع التنمية. ونلاحظ أن الإنسان من خلال ممارسته لنشاطاته في مكان أو إقليم محدد فإنه يجذب الخدمات. ومن جهة أخرى فإن للقرار الحكومي دور بارز في تنمية وتطوير وجذب الأنشطة الاقتصادية إلى مكان محدد، وبالتالي جذب الخدمات كما حدث في منطقة الدراسة بعد قرار إنشاء جامعة مؤتة، الذي ساهم بشكل مباشر في جذب السكان إلى المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى في اللواء، وبالتالي ساهم بشكل غير مباشر في ظهور أبعاد سكانية مستقبلية لم يتوقع لها مسبقاً على مستوى المنطقة نتيجة للنشاطات الاقتصادية التي رافقت إنشاء الجامعة مما أدى إلى الضغط على القطاع الخدمي تحديداً من تعليم وصحة وإسكان ومياه.

ومن هنا نستنتج أن الأبعاد السكانية ناجمة عن الزيادة الطبيعية في المنطقة والهجرة المتزايدة إليها للبحث عن العمل والتعليم والاستثمار. حيث بلغ مجموع الهجرة إلى بلدة مؤته حوالي 9381 نسمة وتم استنتاجها من مقارنة بيانات الأحوال المدنية في اللواء والبيانات الأولية لتعداد السكان والمساكن عام 2004 حيث أن بيانات الأحوال المدنية بلغت 5919 نسمة أما البيانات الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن فأشارت إلى أن سكان بلدة مؤته حوالي 15300 نسمة (الأحوال المدنية في المزار، 2004). وبالتالي ولدت الهجرة المتزايدة مشاكل عديدة تراكت دون وجود حل لها من قبل الجهات الحكومية المحلية، لأنها تحتاج إلى دعم حكومي. والسبب الرئيسي في وجود هذه المشاكل هو ضعف التخطيط الحكومي المبكر.

وسترکز الدراسة في هذا الفصل على الأبعاد السكانية الناتجة عن الزيادة السكانية في منطقة الدراسة بشكل عام وبلدتي مؤته والمزار بشكل خاص لقربهما من جامعة مؤته. ومن الأبعاد الرئيسة التي تأثرت بالزيادة السكانية ويعاني المواطن في منطقة الدراسة من نقص فيها أو عدم كفايتها في حال توفرها مما يضطر إلى البحث عنها خارج اللواء كخدمة الصحة أو يلجأ إلى القطاع الخاص للاستفادة منها كخدمة التعليم والصحة والمياه، حيث سيتم دراستها بالتفصيل.

3.4.1.1. بعد التعليم

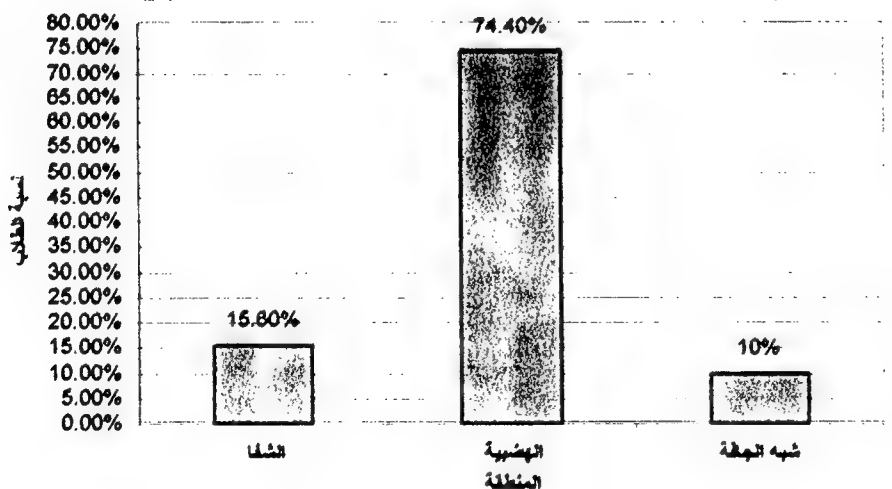
للزيادة السكانية الطبيعية (من خلال زيادة أعداد المواليد وانخفاض الوفيات) والغير طبيعية (من خلال صافي الهجرة) دوراً بارزاً في التأثير على الخدمات المتوفرة للمواطن من حيث الكم والنوع (الربايعة، 1991)، وهنا تبرز مشكلة توفر خدمة التعليم على مستوى منطقة الدراسة. وسيتم تقسيم اللواء إلى ثلاثة مناطق تعليمية بنفس التقسيم الذي درسنا فيه توزيع السكان، وسيتم دراسة جوانب العملية التعليمية الأساسية والثانوية من حيث واقعها ومدى توفرها للمواطن حسب عدد السكان وأماكن التجمعات السكانية ونوع الخدمة التعليمية المقدمة للطالب وحجم الهيئة التعليمية المتوفرة حسب جوانبها كما يلي:

3.4.1.1.1. الطلاب

وسيتم دراسة جانب الطلاب في اللواء من خلال التعليم الأساسي والثانوي للذكور والإناث على النحو التالي.

أ. التعليم الأساسي للذكور والإناث

ينتشر التعليم الأساسي للذكور والإناث في جميع مناطق اللواء بحيث لا ينتقل الطلبة خارج مناطق سكنهم لتلقي خدمة التعليم. وتمثل أكبر نسبة من مجموع الطلبة على مستوى اللواء إذ بلغت 87.3% بنسبة 45% للذكور و 42.3% للإناث، ويعود ذلك إلى أن فترة التعليم الأساسي طويلة مقارنة بالتعليم الثانوي حيث تمتد من عمر 6 سنوات وحتى 16 سنة، ويتوزع التعليم الأساسي للذكور والإناث في منطقة الدراسة على ثلاثة مناطق (الشا غورية والهضبية وشبه الجافة) حيث بلغت نسبة كل منهما على التوالي (15.6%، 74.4%، 10%) كما في الشكل (16) (مديرية التربية والتعليم في المزار، 2004).



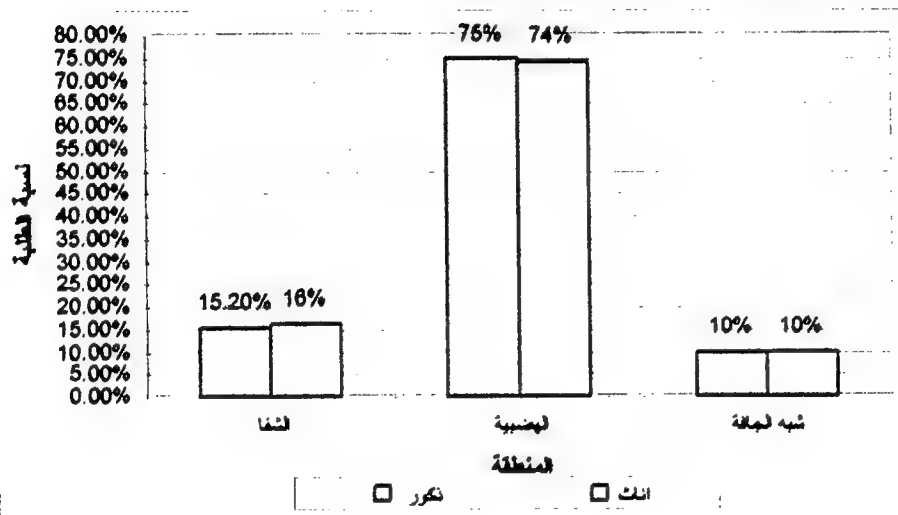
الشكل رقم (16)

نسب طلبة المرحلة الأساسية على مستوى مناطق اللواء.

واستحوذت المنطقة الهضبية على أعلى نسبة من عدد الطلبة وذلك لكثرة التجمعات السكانية فيها، وبالتالي زيادة أعداد المدارس فيها مقارنة بالمناطق الأخرى. وجاءت المنطقة الشفا غورية في المرتبة الثانية مقارنة بالمنطقة شبه

الجافة وذلك لزيادة عدد سكانها رغم أن حوالي مائه من طلبة بلدة الطيبة البالغ عدد سكانها 6828 نسمة والواقعة في المنطقة الشفا غورية يذهبون يومياً للدراسة في مدارس خاصة في بلدة المزار وذلك لنقص المدارس فيها مقارنة بعدد السكان.

أما بالنسبة إلى توزيع الطلبة الذكور والإناث في المرحلة الأساسية على مناطق الدراسة فهو موضح في الشكل (17) حيث نلاحظ تقارب نسب الطلبة الذكور والإناث على مستوى منطقة الدراسة وذلك لأن الطلبة لا يذهبون خارج اللواء لتلقي خدمة التعليم مقارنة بالمرحلة الثانوية.



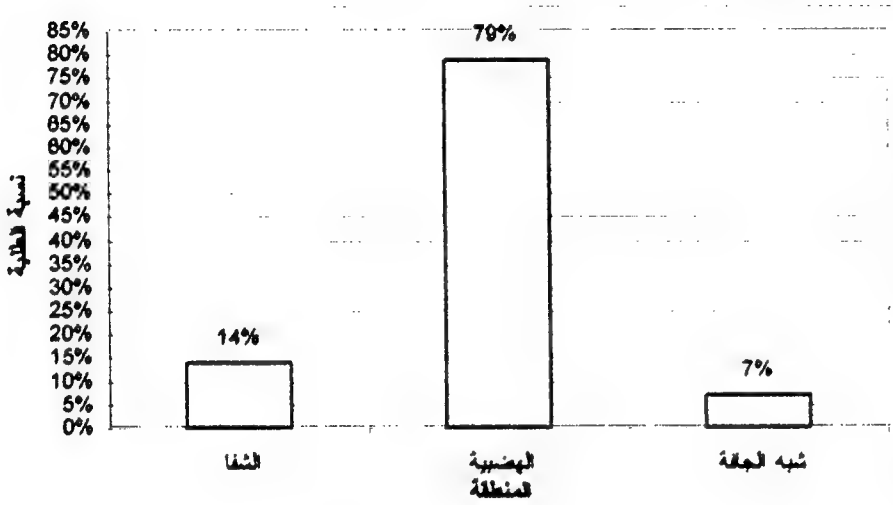
الشكل رقم (17)

توزيع نسب الطلبة الذكور والإناث في المرحلة الأساسية في اللواء.

ب. التعليم الثانوي للذكور والإناث

لا ينتشر التعليم الثانوي للذكور والإناث في منطقة الدراسة بشكل واسع كما هو الحال في التعليم الأساسي، وبذلك لا تلبي الطلب الكلي على خدمة التعليم الثانوي (الحيطي، 1996)، حيث ينتقل بعض الطلبة الذكور والإناث في المرحلة الثانوية خارج حدود مناطق سكنهم، وأحياناً خارج حدود اللواء للبحث عن التعليم في الفروع المهنية. ويتوزع التعليم الثانوي على مناطق الدراسة (الهضبية، الشفا غورية، شبه الجافة) بنسب بلغت على التوالي (79%، 14%، 7%) كما في الشكل (18) ونلاحظ ارتفاع نسبة المنطقة الهضبية مقارنة بالمناطق الأخرى

وذلك لأن الطلبة في المرحلة الثانوية ينتقلون للدراسة إلى المنطقة الهضبية لعدم توفر الفروع الثانوية الأكاديمية (العلمي، الإدارة المعلوماتية) بالنسبة لكلا الجنسين، والفروع المهنية (التمريضي، التجميل، الخياطة وتربية الطفل) للإناث في المناطق الأخرى الجدول (8). هذه الفروع لا تتوفر في جميع مدارس اللواء إلا في المنطقة الهضبية، وأحيانا يضطر العديد من الطلبة الذكور إلى الانتقال خارج حدود اللواء للإنخراط في سلك التعليم المهني مثل (الزراعي، الصناعي، التمريضي، الفندقية) نظراً لعدم توفرها داخل اللواء.



الشكل رقم (18)

توزع نسب الطلبة الذكور والإناث في المرحلة الثانوية في اللواء.

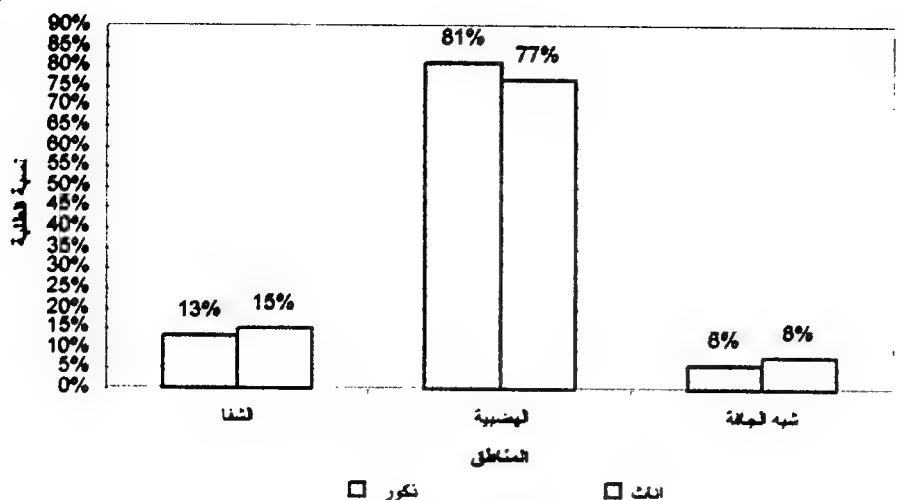
ويأتي انتقال الطلبة في بعض التجمعات السكانية إلى المنطقة الهضبية لدراسة فروع أخرى غير متوفرة في قراهم كنتيجة لإنخفاض أعداد الطلبة مما يشكل عبئاً كبيراً على مديرية التربية في إنشاء الفروع الأكاديمية والمهنية لحاجتها إلى كوادر تدريسية وغرف صفية ووسائل تعليمية وتدريبية.

أما بالنسبة إلى توزيع طلبة المرحلة الثانوية الذكور والإناث على مستوى المناطق في اللواء (الهضبية، الشفا غورية، شبه الجافة) فقد احتلت المنطقة الهضبية أعلى النسب تلتها الشفا غورية ثم شبه الجافة كما في الشكل (19). ونلاحظ أن نسبة الطالبات في المنطقة الشفا غورية وشبه الجافة أعلى من الذكور لأن الطلبة الذكور ينتقلون إلى خارج اللواء للالتحاق بالتعليم المهني في المرحلة الثانوية خاصة إلى مديرية تربية قصبة الكرك.

الجنول رقم (8)

حالة الفروع الأكاديمية والمهنية للذكور والإناث في المدارس الثانوية في اللواء.

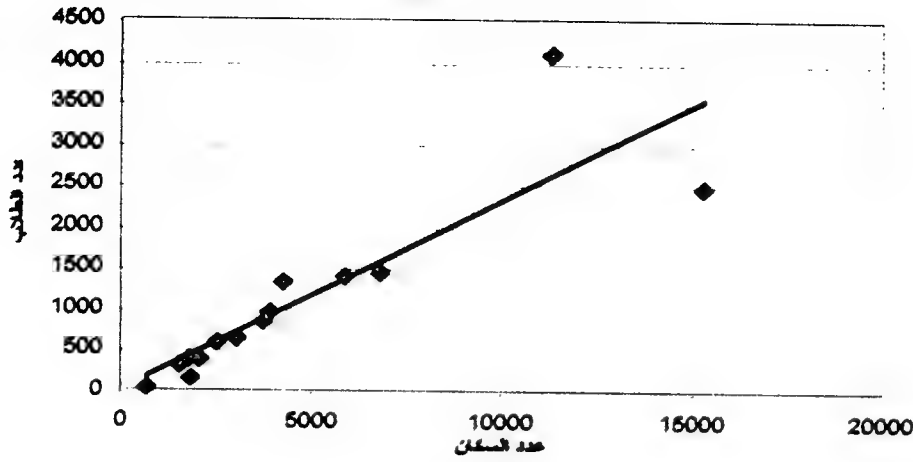
المدرسة	علمي	معلوماتية	البيوت	مهني إناث	البيوت	مهني ذكور	البيوت
مؤنة	ذ	متوفر	غير متوفر	المزار		غير متوفر	الكرك
	ث	متوفر	غير متوفر	المزار	غير متوفر		
المزار	ذ	متوفر	متوفر			غير متوفر	الكرك
	ث	متوفر	متوفر		متوفر		
الحسينية	ذ	متوفر	متوفر			غير متوفر	الكرك
	ث	متوفر	متوفر	غير متوفر	المزار		
الطبية	ذ	متوفر	غير متوفر	المزار		غير متوفر	الكرك
	ث	متوفر	غير متوفر	المزار	غير متوفر		
سول	ذ	غير متوفر	غير متوفر	المزار		غير متوفر	الكرك
	ث	غير متوفر	غير متوفر	المزار	غير متوفر		
العراق	ذ	غير متوفر	غير متوفر	المزار		غير متوفر	الكرك
	ث	غير متوفر	غير متوفر	المزار	غير متوفر		
ذات راس	ذ	متوفر	غير متوفر	المزار		غير متوفر	الكرك
	ث	متوفر	غير متوفر	الحسينية	غير متوفر	المزار	
محي	ذ	غير متوفر	غير متوفر	الحسينية		غير متوفر	الكرك
	ث	غير متوفر	غير متوفر	الحسينية	غير متوفر	المزار	
الهاشمية	ذ	غير متوفر	غير متوفر	الحسينية		غير متوفر	الكرك
	ث	غير متوفر	غير متوفر	الحسينية	غير متوفر	المزار	
الخالدية	ذ	غير متوفر	غير متوفر	الحسينية		غير متوفر	الكرك
	ث	غير متوفر	غير متوفر	الحسينية	غير متوفر	المزار	
أم حمام	ذ	غير متوفر	غير متوفر	الحسينية		غير متوفر	الكرك
	ث	غير متوفر	غير متوفر	الحسينية	غير متوفر	المزار	



الشكل رقم (19)

توزيع نسب الطلبة في المرحلة الثانوية للذكور والإناث في اللواء.

وعند إظهار العلاقة بين عدد السكان وعدد الطلبة حسب التجمعات السكانية يتبين لنا من الشكل (20) أن هناك علاقة واضحة بينهما على مستوى معظم التجمعات السكانية بلغت 0.87 كما في الجدول (9) سوى مؤته والمزار والحسينية، وبالنسبة لبلدة مؤته فتعاني من عدم وجود تناسق بين عدد السكان الذين بلغ عددهم 15300 نسمة عام 2004 مقارنة بعدد الطلاب وذلك لأن عدد كبير من طلابها في المرحلة الأساسية البالغ عددهم حوالي 500 طالب ينتقلون إلى المدارس الخاصة في داخل اللواء ككل (المدارس الخاصة، 2004). وهناك مجموعة من الطلبة يدرسون خارج اللواء بالإضافة إلى المدرسة النموذجية التي يدرس فيها أبناء العاملين في جامعة مؤته، أما منطقة المزار فيعود عدم التناسق بين عدد طلبتها وعدد سكانها إلى وجود معظم المدارس الخاصة في اللواء في بلدة المزار التي تستقطب الطلبة من معظم مناطق اللواء للدراسة فيها وتحديدًا من مؤته والطيبة، بالإضافة إلى وجود المدرسة الثانوية المهنية الوحيدة للإناث في بلدة المزار التي ينتقل إليها الإناث من جميع قرى اللواء، وبالنسبة إلى بلدة الحسينية فيعود عدم التناسق بين عدد طلابها وعدد السكان فيها إلى انتقال الطلبة والطالبات من قرى مؤاب (الخالدية، الفيصلية، العمرية) وأم حماط وذات راس والهاشمية لإنهاء مرحلة التعليم الثانوي الأكاديمي.



الشكل رقم (20)

العلاقة بين أعداد الطلبة والسكان في اللواء.

الجدول رقم (9)

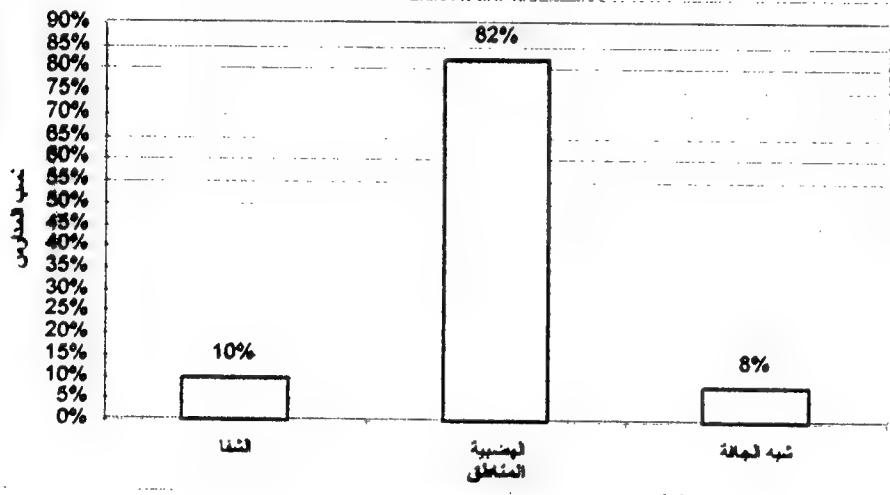
يبين علاقة الارتباط بين عدد السكان والمتغيرات الأخرى.

عدد	عدد الطلبة	عدد الهيئات	عدد	
السكان	التعليمية	المدارس	عدد	
0	0.87	0.79	0.67	عدد السكان
0.87	0	0.98	0.92	عدد الطلبة
0.79	0.98	0	0.97	عدد الهيئات
				التعليمية
0.67	0.92	0.97	0	عدد المدارس

3.4.1.1.2. المدارس

يعتمد توزيع المدارس من حيث نوعها و عددها على حجم التجمعات السكانية وبالتالي أعداد الطلبة. وسيتم هنا دراسة المدارس حسب نوع المدارس، حيث تغطي المدارس الأساسية في منطقة الدراسة جميع التجمعات السكانية وبذلك تقدم خدمة التعليم لجميع الطلبة ضمن هذه المرحلة. أما المدارس الثانوية فلا تغطي معظم التجمعات السكانية من حيث عدم توفر الفروع الأكاديمية والمهنية للذكور والإناث

فيضطر العديد من الطلبة والطالبات مغادرة مناطق سكناهم للدراسة داخل مدارس اللواء وخارجها حيث لا تتوفر الفروع المهنية لهم كما في الجدول السابق رقم (8). ونلاحظ من الشكل (21) أن نسب توزع المدارس في المناطق على مستوى اللواء متفاوتة. ويعود ارتفاع نسبتها في المنطقة الهضبية إلى كثرة التجمعات السكانية فيها حيث من الطبيعي توفير هذا العدد من المدارس لخدمتهم، بالإضافة إلى تركيز المدارس الخاصة في المنطقة الهضبية حيث وصل عددها إلى 10 مدارس، أما تقارب نسبة المنطقة الشفا غورية مع المنطقة شبه الجافة رغم زيادة عدد سكان الشفا غورية على شبه الجافة فيعود إلى نقص المدارس في بلدة الطيبة الواقعة في المنطقة الشفا غورية مقارنة بعدد سكانها حيث تحتل المرتبة الثالثة على مستوى منطقة الدراسة من حيث عدد سكانها.

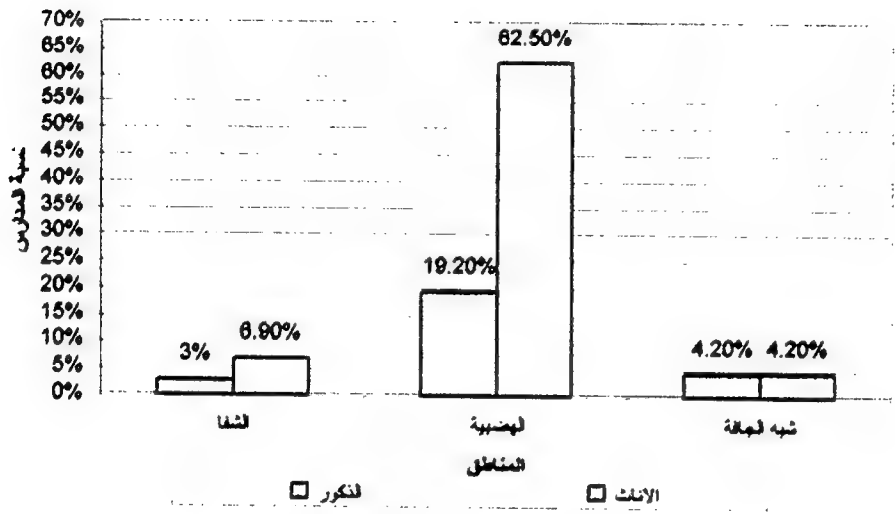


الشكل رقم (21)

توزع نسب المدارس على مناطق الدراسة في اللواء.

وفي الواقع فإن هذه الدراسة لا تستطيع تقسيم المدارس في اللواء إلى أساسية وثانوية لأن هناك طلبة في المرحلة الأساسية يدرسون في مدارس ثانوية تشتمل على صفوف أساسية وثانوية. وقد بلغت نسبة مدارس الذكور من مجموع المدارس في اللواء 26.4%. وبلغت نسبة مدارس الإناث من مجموع المدارس في اللواء 73.6%، ونلاحظ هنا ارتفاع نسبة مدارس الإناث مقارنة بمدارس الذكور وذلك لأن المدارس المختلطة بين الذكور والإناث في المرحلة الأساسية تسمى مدارس إناث.

أما على مستوى مناطق اللواء فيشير الشكل (22) إلى ارتفاع نسبة مدارس الإناث في المنطقة الهضبية والشفاء غورية مقارنة بمدارس الذكور وذلك لقلة أعداد المدارس الأساسية للذكور مقارنة مع الإناث، إضافة إلى أن المرحلة الأساسية يتم تدريسها ضمن مدارس الإناث الأساسية بالإضافة إلى انتقال الطالبات في المرحلة الثانوية لدراسة الفروع المهنية في المنطقة الهضبية. أما نسب مدارس الذكور والإناث المتساوية فيعود إلى أن المدارس تبدأ من الصف الأول الأساسي وحتى المرحلة الثانوية.

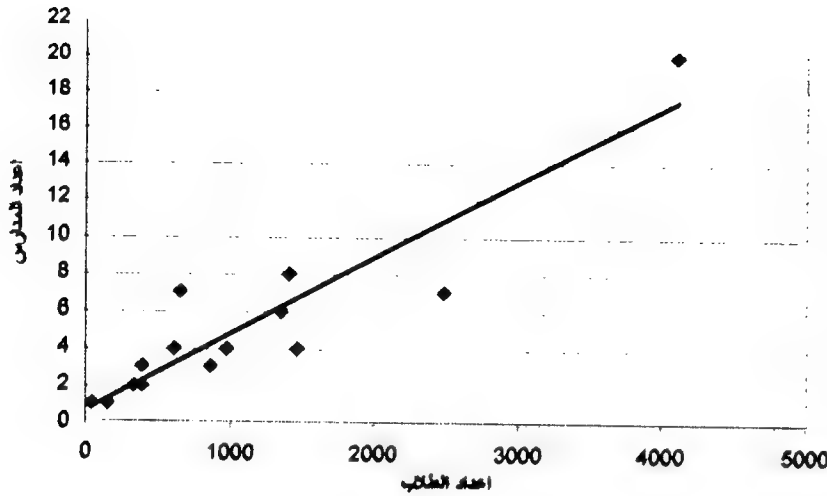


الشكل رقم (22)

توزيع نسب مدارس الذكور والإناث على مناطق الدراسة في اللواء.

ومن خلال الشكل (23) يتبين أن هناك علاقة واضحة بين أعداد الطلبة وأعداد المدارس بلغت 0.92 كما في الجدول رقم (9) على مستوى معظم التجمعات السكانية في منطقة الدراسة، باستثناء بعضها التي تعاني من عدم التناسق بين أعداد المدارس والطلبة حيث يتبين أن كلاً من المزار وموثة والطيبة وقرى الخرشه تشهد بعضها زيادة في أعداد المدارس مقارنة بأعداد الطلبة وأحياناً أخرى هناك نقص في أعداد المدارس لذا يجب مراعاة حجم السكان ومعدل النمو السكاني وبالتالي أعداد الطلبة عند التخطيط لإنشاء المدارس في كل تجمع سكاني. ففي المزار تظهر الزيادة الواضحة في أعداد المدارس البالغة 20 مدرسة على أعداد الطلبة البالغ 4105 طالب ويعود ذلك إلى أنها مركز إداري تتوفر فيها جميع فروع التعليم بالإضافة إلى

وجود معظم المدارس الخاصة فيها والتي يبلغ عدد الطلبة الدارسين فيها 990 طالب وطالبة ولا تغفل امتدادها على مساحة تنظيمية واسعة بلغت 9 كم² وبالتالي صعوبة وصول الطلبة المتواجدين في أطراف البلدة حيث حددت مديرية التربية المسافة التي يجب أن يقطعها الطالب بحوالي 2.5 - 3 كم، مما اضطر مديرية التربية إلى إنشاء مدارس في أطراف البلدة (الحارثية، المنشية، الجوزة، العمقه، المطل الجنوبي، الجعفرية).



الشكل رقم (23)

العلاقة بين أعداد الطلبة والمدارس في اللواء.

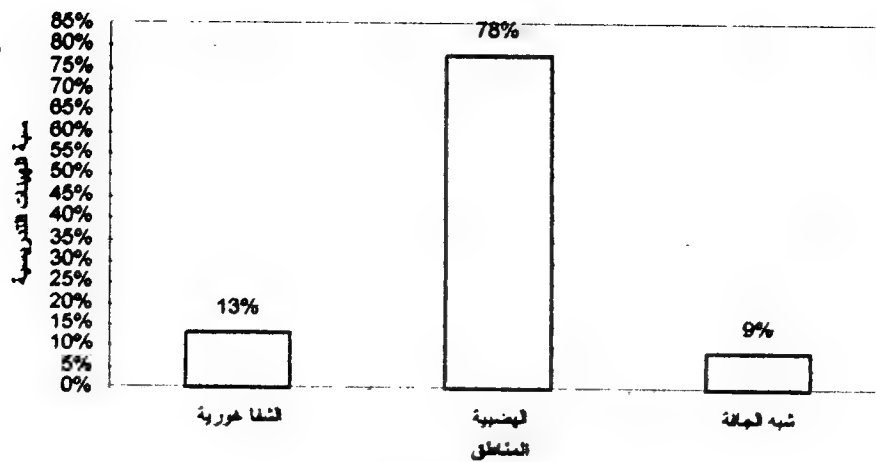
أما بالنسبة إلى كل من مؤته والطيبة فهناك نقص واضح في أعداد المدارس التي بلغت في بلدة مؤته 7 مدارس بواقع 5 مدارس حكومية ومدرستان تتبعان للقطاع الخاص مقارنة بأعداد الطلبة البالغ 2484 طالب، رغم أنها تحتل المرتبة الاولى من حيث عدد السكان في اللواء وتبلغ مساحتها التنظيمية 8 كم². وبالتالي يضطر الطلبة في المرحلة الأساسية إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى مواقع الخدمات التعليمية مما دفع الأهالي إلى تسجيل أبناءهم في مدارس خاصة في بلدة المزار حيث بلغ عدد الطلبة في المرحلة الأساسية الذين يدرسون في منطقة المزار حوالي 500 طالب وطالبة، ويعود انتقالهم للدراسة في المدارس الخاصة إلى زيادة أعداد الطلبة في الشعب الصفية التي يصل فيها عدد الطلبة إلى أكثر من 40 طالباً بالإضافة إلى بعد المسافة على الطلبة في المرحلة الأساسية. أما الطيبة التي بلغ

مجموع مدارسها 4 مدارس وتخدم تجمع سكاني بلغ تعداده 6828 على مساحة تنظيمية بلغت 6 كم² وتحمل المرتبة الثالثة على مستوى اللواء من حيث عدد السكان فإن سكانها يعانون من نقص في خدمة التعليم المتوفرة لأبنائهم، وبالتالي يضطر العديد من طلبة المرحلة الأساسية تحديداً الإنتقال للدراسة في المدارس الخاصة في منطقة المزار، بالإضافة إلى انتقال طلبة المرحلة الثانوية إلى المدارس الحكومية في المزار لدراسة بعض الفروع غير المتوفرة في بلدي مؤنة والطيبة ومن هنا يجب توجيه أنظار المسؤولين إلى مشكلة التعليم الواضحة في البلديتين.

أما الزيادة في أعداد المدارس في التجمعات السكانية لقرى الخرشة مقارنة بأعداد السكان فيعود إلى بُعد التجمعات السكانية عن بعضها البعض مما اضطر مديرية التربية توفير خدمة التعليم للطلبة في أقرب المواقع لهم.

3.4.1.1.3. الهيئات التعليمية

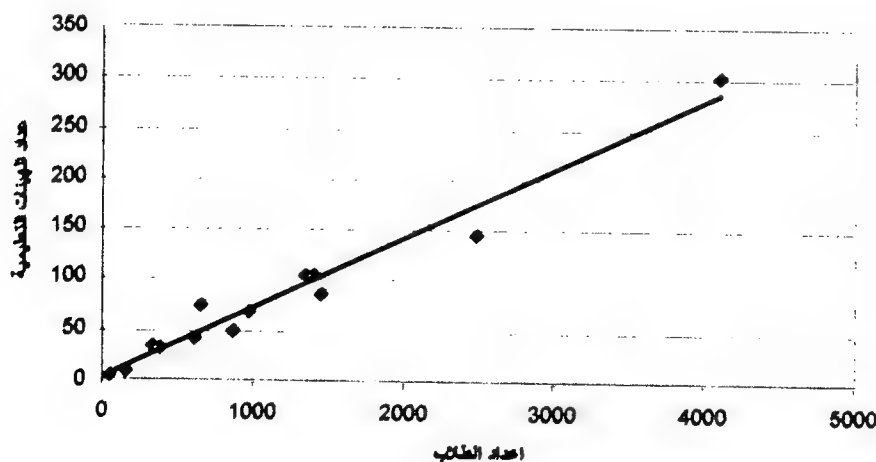
بما أن المعلم هو من يتولى التعليم داخل الغرفة الصفية ويعتبر محور العملية التربوية والتعليمية (التل، 1992) فيجب التركيز على حق كل طالب في وجود العدد الكافي من المعلمين في المدارس وبالنسبة للتجمعات السكانية في منطقة الدراسة يتوفر على مستوى اللواء معلم/14 طالب، أما في المنطقة الهضبية معلم/14 طالب، و الشفا غورية معلم/17 طالب، وشبه الجافة معلم/13 طالب. ويتبين من خلال الشكل (24) أن أعلى نسب المعلمين في مناطق الدراسة كانت في المنطقة الهضبية وذلك لوجود أكبر عدد من المدارس الحكومية والخاصة ومعظم التجمعات السكانية تقع ضمنها واحتلت منطقة الشفا المرتبة الثانية ثم المنطقة شبه الجافة.



الشكل رقم (24)

توزع نسب المعلمين في منطقة الدراسة على مستوى المناطق.

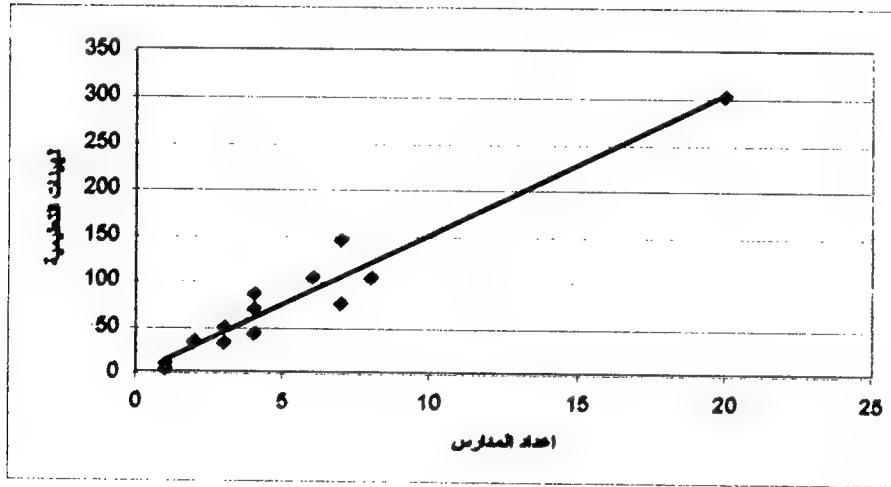
فإذا ما تناولنا التناسق بين أعداد الطلبة والمعلمين فيتبين من خلال الشكل (25) أن هناك علاقة بين أعداد المعلمين والطلبة حيث بلغت العلاقة بينهما 0.98 كما في الجدول السابق رقم (9) وذلك لأن كل مادة تعليمية يتوفر لها العدد الكافي من المعلمين على مستوى اللواء.



الشكل رقم (25)

العلاقة بين أعداد الطلبة والمدارس في منطقة الدراسة.

ونلاحظ من الشكل (26) أن هناك علاقة قوية بين أعداد الهيئات التدريسية والمدارس على مستوى التجمعات السكانية في اللواء حيث بلغت العلاقة بينهما 0.97 كما في الجدول رقم (9) مما يؤكد على أن كل مدرسة في اللواء يصلها العدد الكافي من الهيئات التعليمية التي تحتاجها على مدار العام الدراسي، ولكن هناك مشكلة التعليم الإضافي المنتشرة في المملكة ككل حيث توفر مديريات التربية المعلمين لفترة محددة من أجل العدالة في توزيع الشواغر على الخريجين مما يؤثر على نوعية التعليم المقدم للطالب نتيجة التغير المستمر في معلم المادة، وبالتالي يتغير المعلم خلال العام أكثر من مرتين أحياناً، لذا على الجهات المعنية في مديريات التربية والتعليم توفير الكوادر التعليمية قبل بدء العام الدراسي لتلافي مثل هذه المشاكل وتحويل العديد من معلمي الإضافي إلى معلم دائم في نفس المدرسة لحل مثل هذه المشاكل.



الشكل رقم (26)

العلاقة بين أعداد الهيئات التعليمية والمدارس في منطقة الدراسة.

3.4.1.2. البعد الصحي

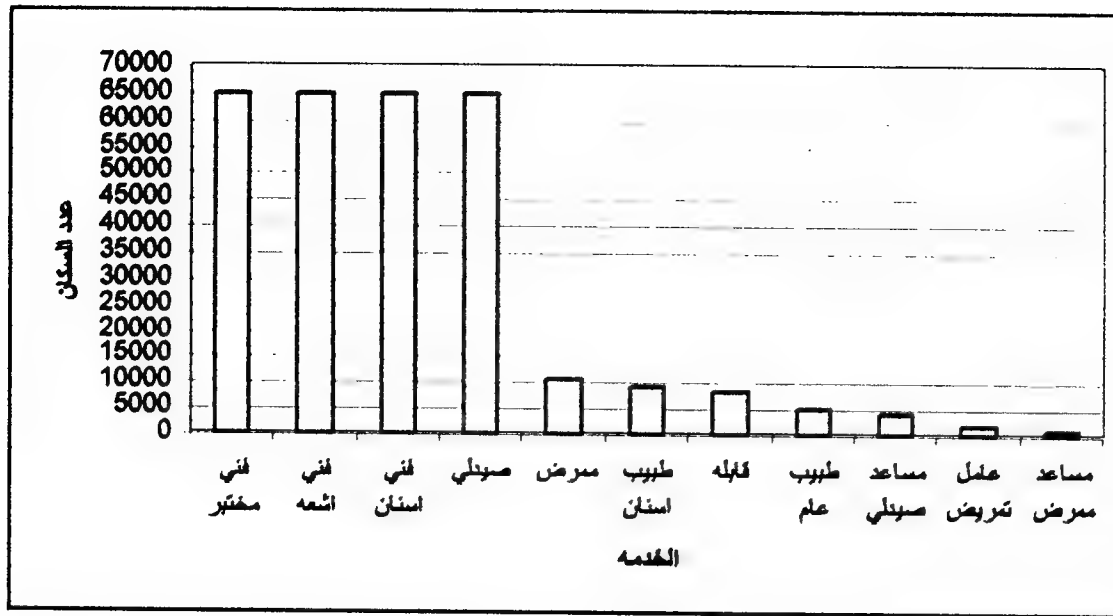
جاءت دراسة البعد الصحي في اللواء نتيجة للطلاب المتزايد على الخدمات الصحية لزيادة وعي المواطن الأردني بأهمية هذه الخدمة، وسترکز الدراسة على توزيع الخدمات الصحية في منطقة الدراسة ومدى ملائمتها لحجم التجمعات السكانية بالإضافة إلى الكوادر الصحية المتوفرة.

وتبين على مستوى منطقة الدراسة أن نسبة العاملين في القطاع الصحي في اللواء بلغت حوالي 24.4% من مجموع العاملين في القطاع الصحي على مستوى محافظة الكرك. علماً أنه يسكن اللواء حوالي 34% من سكان المحافظة. وتمتد الخدمات الصحية في اللواء على مساحة بلغت 560 كم² بواقع 16 مركزاً صحياً يعمل فيها 161 موظفاً ما بين طبيب وممرض كما في الجدول (10) ويشير الشكل (27) إلى النقص الواضح في توفير الكوادر الطبية المناسبة من حيث الكم والنوع، ويبين الشكل عدد السكان الذين يخدمهم كل موظف من الكوادر الصحية الموجودة في اللواء حيث يشير إلى النقص الواضح في أعداد الصيادلة وفني الأسنان والمختبرات والأشعة حيث بلغت نسبة كل منهم 1: 64908 يضاف إلى ذلك عدم توفر هذه الخدمات في مركز مؤاب الشامل رغم قربها من تجمعات سكانية بلغ تعداد سكانها حوالي 22000 نسمة لعام 2004م لذا ينتقل السكان إلى مركز المزار الشامل لتلقي هذه الخدمات مما يشكل ضغطاً عليها. ويظهر من الشكل أن أفضل الخدمات المقدمة بالنسبة لعدد السكان كانت لصالح خدمة التمريض التي بلغت 1: 877، أما بالنسبة إلى خدمة الطب العام وطب الأسنان فبلغت نسبة كل منهما على التوالي 1: 4993، 1: 9272، وعند مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها في عام 1994م تبين أنها بلغت (1: 672، 1: 4204، 1: 22518) على التوالي (مراكز لواء المزار الصحية، 1994، 2004)، مما يؤكد أن لنمو السكان أثر في زيادة المشكلة لأن معدل نمو الخدمة لا يتناسب مع معدل نمو السكان.

الجنول رقم (10)

توزيع المراكز الصحية والكوادر الصحية المتوفرة في منطقة الدراسة.

اسم المركز	نوع المركز	طبيب عام	طبيب أسنان	ممرض قانوني	مساعد ممرض	عامل تمريض	قابل صيدلي	مساعد صيدلي	مختبر قتي	قتي قتي	قتي أشعة
المزار	شامل	4	2	1	9	6	3	1	2	1	1
مؤنة	لومي	1	1	1	10	2	2	-	2	-	-
مؤاب	شامل	1	1	1	16	2	1	-	1	-	-
الصينينة	فرعي	1	-	1	7	1	-	-	1	-	-
الطبيبة	أولي	1	1	-	2	2	1	-	1	-	-
ذات	أولي	1	1	2	6	4	1	-	2	-	-
رأس											
سول	أولي	1	-	-	4	3	1	-	2	-	-
مجرا	أولي	1	1	-	4	1	1	-	-	-	-
العراق	أولي	1	-	-	3	3	-	-	1	-	-
أم حماط	فرعي	تغطيه	-	-	2	-	-	-	-	-	-
محي	أولي	1	تغطيه	-	4	3	-	-	1	-	-
الهاشمية	فرعي	تغطيه	-	-	-	2	-	-	1	-	-
الخالديه	فرعي	تغطيه	-	-	1	1	-	-	-	-	-
منشية	فرعي	تغطيه	-	-	2	-	-	-	1	-	-
المزار											
أجرا	فرعي	تغطيه	-	-	1	2	-	-	1	-	-
الدبه	فرعي	تغطيه	-	-	1	1	-	-	-	-	-



الشكل رقم (27)

نسبة السكان إلى الخدمات الصحية المتوفرة في اللواء.

ويضطر جميع سكان اللواء إلى الانتقال لطلب خدمة (الأشعة، تركيب الأسنان، المختبر) من جميع التجمعات السكانية إلى بلدة المزار، فما الحال إذا لم يكن الموظف الوحيد الذي يقدم هذه الخدمة على رأس عمله، وبالتالي يضطر المواطن الانتقال إلى خارج منطقة الدراسة لتلقي الخدمة في المستشفيات (الحكومية، الخاصة) وفي ظل الضغط على الخدمات الصحية في المستشفيات فإن المواطن يذهب إلى القطاع الخاص لتلقي العلاج. بالإضافة إلى أن الخدمة في المجالات السابقة لا تغطي الطلب عليها من قبل المواطنين علماً أن تجمع قرى مؤاب المتواجد في المنطقة الهضبية يضم مركزاً صحياً شاملاً ولكن لا تتوفر فيه هذه الخدمات.

ومن الجدول (11) يتبين أثر النمو السكاني الواضح الذي سبب سوءاً في توزيع المراكز الصحية على مستوى التجمعات السكانية في منطقة الدراسة، رغم إشارات الدباس في دراسته إلى أن محافظة الكرك تحتل المرتبة الثالثة على مستوى المملكة في حصتها من المراكز الصحية. فنلاحظ أحياناً زيادة في أعداد السكان مع نقص أعداد المراكز الصحية التي تخدم هذا التجمع السكاني كما هو الحال في مؤته والطيبه وذات راس مقارنة بغيرها من التجمعات السكانية على مستوى اللواء كما

هو الحال في كل من المزار وقرى الخرشة وقرى مؤاب التي تتوفر فيها نسبه أفضل من المراكز الصحية وعيادات الطب العام مقارنة بعدد سكانها. علماً أن نسبة عدد المراكز الصحية إلى عدد السكان على مستوى منطقة الدراسة ككل بلغت 1: 4057. ومن هنا نؤكد على ظهور البعد الصحي واضحاً من خلال الضغط السكاني على المراكز الصحية في كل من مؤتة والطيبة وذات راس وتحديدأ بلدة مؤتة التي تفوق التجمعات السكانية جميعها من حيث عدد السكان إلا أنه لا يوجد فيها سوى مركز صحي حكومي واحد وهو مركز أولي لا يفي بالحاجة. علماً أن موظفي جامعة مؤتة يتلقون الخدمة الصحية في مركز الجامعة الصحي، وهو لا يقدم الخدمات الصحية لغير العاملين في الجامعة من سكان اللواء.

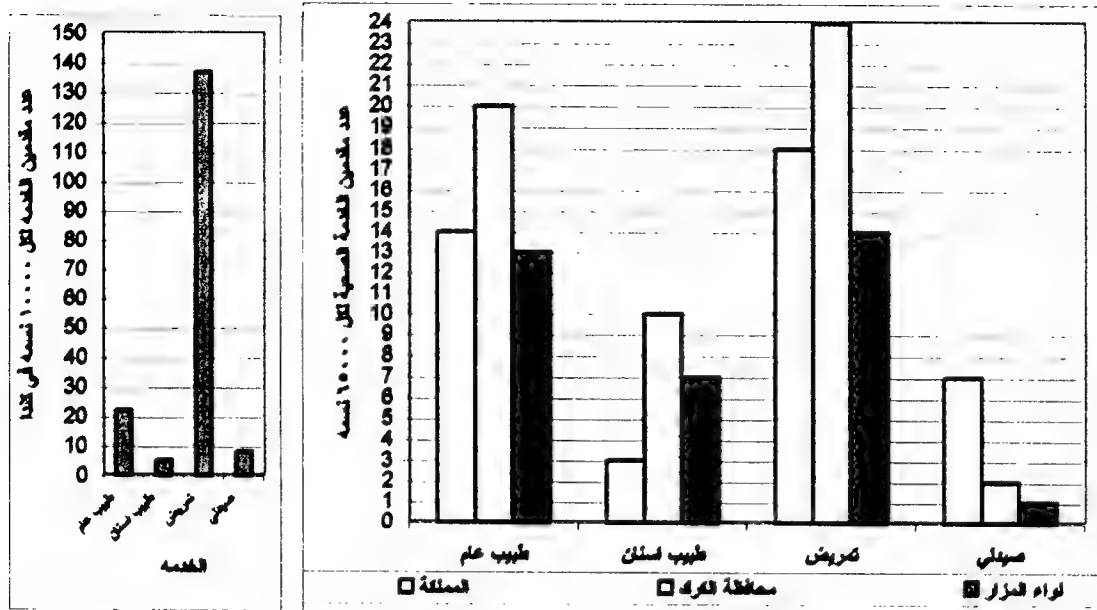
الجدول رقم(11)

توزيع نسب عدد السكان إلى المراكز الصحية على مستوى التجمعات السكانية في اللواء.

المنطقة	عدد السكان	عدد المراكز الصحية	نسبة السكان لكل مركز صحي
مؤتة	15300	1	15300
المزار	11321	2	5661
الطيبة	6828	1	6828
العراق	3753	1	3753
ذات راس	5908	1	5908
مؤاب	8581	3	2860
أم حماط	2101	1	2101
الهاشمية	1581	1	1581
محي	3946	1	3946
سول	2533	1	2533
قرى الخرشة	3060	3	1020
اللواء ككل	64908	16	4057

ومن الشكل (28) نستطيع تقييم وضع منطقة الدراسة على مستوى محافظة الكرك والمملكة ودولة كندا في الخدمات الصحية التالية (الطبيب العام، طبيب الأسنان، التمريض، الصيدلي) بالنسبة لعدد السكان حيث يشير الشكل إلى نقص أعداد الأطباء العاميين والمرضى والصيدلة في منطقة الدراسة على مستوى المحافظة والمملكة وكندا وكان النقص واضحاً في أعداد الصيدلة البالغ 1: 65000 نسمة، أما أفضل وضع في الخدمات الصحية المقدمة للمواطن في منطقة الدراسة فكان في خدمة طبيب الأسنان بالمقارنة مع المملكة والمحافظة وبشكل عام يجب توفير الكم الكافي من مقدمي الخدمات الصحية في منطقة الدراسة من أجل النهوض بالخدمة الصحية المقدمة للمواطن والانتقال إلى تحسين نوعية الخدمة.

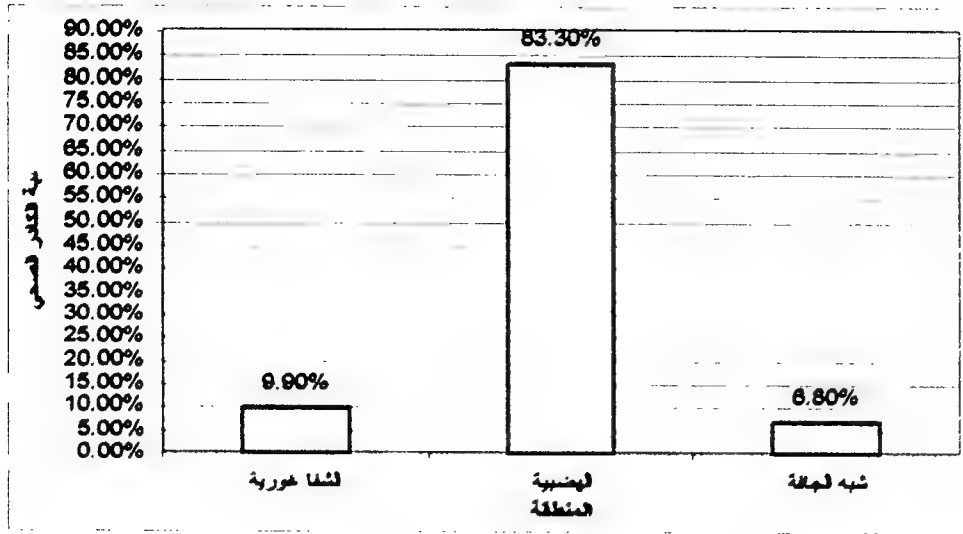
ويشير الجدول إلى أن (6) تجمعات سكانية تتم تغطيتها بخدمة الطبيب العام من أقرب تجمع سكاني تتوفر فيه الخدمة حيث ينتقل سكان كل من (الخالديه، أم حماط) للحصول على الخدمات الصحية من مركز مؤاب الشامل، بالإضافة إلى تغطية كل من (الهاشمية، المنشية) من مركز المزار الشامل وتغطية بلدتي الدبه وجحرا من مركز مجرا الأولي، علماً أن برنامج التغطية لا يتجاوز يومين أسبوعياً بالإضافة إلى تغطية طبيب الأسنان لمنطقة محي التي تتوفر فيها كرسي الأسنان أما المناطق الأخرى فلا تتوفر فيها كرسي الأسنان وبالتالي يضطر المواطن نفسه للذهاب إلى أقرب تجمع سكاني تتوفر فيه الخدمة.



الشكل رقم (28)

مقارنة أعداد مقدمي الخدمات الصحية بالنسبة لحجم السكان على مستوى كندا والمملكة ومحافظة الكرك ولواء المزار.

أما بالنسبة إلى نسبة كل منطقة من مناطق الدراسة من مجموع الكوادر الصحية في اللواء كما في الشكل (29) فقد سيطرت المنطقة الهضبية المرتبة الأولى بين المناطق من حيث مجموع الكوادر الصحية وذلك لكثرة التجمعات السكانية فيها. أما المناطق الأخرى فكانت متساوية تقريباً من حيث توفر الكوادر الطبية، علماً أن النقص في الكوادر الصحية تعاني منه معظم المناطق على حد سواء (مديرية صحة الكرك، 2004).



الشكل رقم (29)

نسب الكوادر الصحية في اللواء حسب المناطق

3.4.1.3. البعد المائي

لقد تناولنا في الفصل الأول أثر المياه في توزيع السكان على مستوى منطقة الدراسة وتبين أن للمياه دوراً واضحاً في تركيز السكان في الأجزاء الشفا غورية من اللواء، أما في هذا الفصل فسيتم التطرق إلى موضوع المياه كبعد سكاني ينتج عن النمو السكاني. فالمياه خدمة تقدم للمواطن وتتأثر بالنمو السكاني الذي يضغط على هذه الخدمة من حيث توفير الجهات المسؤولة الكمية المناسبة للاستهلاك في ظل الواقع المائي الذي تعاني منه الأردن بشكل عام (الزعبي، 1994) ومنطقة الدراسة بشكل خاص إذ أشار الكساسبه في دراسته إلى زيادة شكاوى المواطنين في لواء المزار من عدم وصول الكميات المناسبة من المياه إليهم وذلك لشح المياه في المنطقة.

وتأتي دراسة المياه هنا أيضاً لمحدودية مصادر وكميات المياه إذ لا يتجاوز معدل المطر السنوي في اللواء ككل 200 ملم، وسيتم تحديد المناطق التي يظهر فيها النمو السكاني واضحاً مقارنة ببقية المناطق الأخرى على مستوى منطقة الدراسة وأثرها على زيادة استهلاك المياه في هذه المناطق وبالتالي بروز بعد المياه.

وتأتي مصادر المياه في منطقة الدراسة من مصدرين (مياه ينابيع ومياه الآبار الارتوازية) حيث تستخدم مياه الينابيع البالغة كمياتها حوالي 1.3 مليون م³ لغايات الري في المناطق الشفا غورية (العراق، الطيبة، العينا) أما مياه الآبار الارتوازية فيتم ضخها إلى التجمعات السكانية بكمية بلغت لعام 2004 حوالي 3 مليون م³ بواقع 1.8 مليون م³ من داخل حدود منطقة الدراسة من آبار بلدة محي التي يتم تجميع مياهها في محطة محي ثم ضخها إلى كل من (ذات راس، قرى مؤاب، سول) بواقع 200 م³ / ساعة. أما الكمية المتبقية التي تبلغ 1.2 مليون م³ فيتم ضخها من خارج اللواء من آبار (السلطاني، واللجون، والغوير) بعد تجميعها في محطة مؤته ثم ضخها إلى المزار ومؤته والطيبة والعراق بواقع 150 م³ / ساعة (سلطة مياه المزار، 2004).

ويجب الإشارة هنا إلى أن محطة مؤته والتي تضخ بمعدل 150 م³ / ساعة تزود التجمعات السكانية بنسبة 62% من سكان اللواء، أما محطة محي التي تضخ بمعدل 200 م³ / ساعة تزود بقية مناطق اللواء والبالغ تعداد سكانها لنفس العام حوالي 24646 نسمة بما نسبته 38% ومن هنا نستنتج أن هناك سوء في توزيع المياه، حيث يحصل السكان الأكثر على الكمية الأقل مما سبب مشكلة في توفير خدمة المياه للمواطنين في كل من (مؤته، المزار، الطيبة، العراق، قرى الخرشة). وتضم آبار محي التي تقع في الأجزاء شبه الجافة من منطقة الدراسة سبعة آبار لأغراض الشرب فقط، ومن خلال بيانات سلطة مياه المزار الجنوبي المشرفة على توزيع المياه في اللواء تبين أن هناك تراجعاً في كميات المياه المتوفرة في الآبار بالمقارنة مع فترات سابقة عند بداية الضخ من هذه الآبار مما يشير إلى حالة الضخ الجائر من الآبار، علماً أن هذه المشكلة ظهرت بسبب عدم تقدير الجهات المسؤولة للطاقة الفعلية لهذه الآبار حيث ظهرت مشكلة الضخ الجائر واضحة في كل من بئر محي 1 وبئر محي 3 كما في الجدول (12).

هذا وبلغ عدد المشتركين في خدمة المياه على مستوى اللواء لعام 2004 حوالي 8796 من محافظة الكرك البالغ عدد مشتركى خدمة المياه فيها 32714

بنسبة 27%، لذا نستنتج أن نسبة اللواء على مستوى المحافظة مرتفعة وذلك لأنها تأتي في المرتبة الثانية بعد لواء قصبة الكرك من حيث عدد السكان.

الجدول رقم (12)

مقارنة بين كميات الضخ السابقة والحالية في أبزر محي		
البئر	الكمية عند بداية الضخ	الكمية في الوقت الحالي م3 / ساعة
	م3 / ساعة	
محي 1	60	25
محي 2	265	240
محي 3	70	30
محي 4	100	80
محي 5	معطل	معطل
محي 6	60	جديد
محي 7	60	جديد

ويستهلك سكان اللواء سنوياً حوالي 3 مليون م3 من كمية استهلاك المحافظة السنوية البالغة 8 مليون م3 بنسبة حوالي 38%، ويعود ارتفاع النسبة إلى زيادة أعداد السكان مقارنة ببقية ألوية المحافظة، علماً أن مديريات المياه تستخدم أسلوب الدور في توزيع المياه على المشتركين بحيث تصل المياه إلى كل مشترك مرة إلى مرتين في الأسبوع وذلك لشح المياه ومحاولة ترشيد استهلاك المياه من قبل المواطنين، أي أن يحاول المواطن التكيف مع كمية المياه التي تصله خلال هذه المدة حتى المرة القادمة، ويجب الإشارة هنا إلى دور هذه العملية في الترشيد في استهلاك المواطنين من المياه على مستوى الأردن، كما وقامت سلطة مياه لواء المزار مؤخراً بتبديل شبكة مياه مؤتة بشبكة بلاستيكية جديدة للحد من الفاقد المائي من الشبكة القديمة (مديرية مياه الكرك، 2004).

3.4.1.4. بعد المساحات العمرانية

يُعد المسكن أحد الحاجات الأساسية للإنسان والذي يرتبط بالزيادة السكانية والهجرة. وسيتم التركيز في هذه الدراسة على زيادة المساحة العمرانية المرتبطة بزيادة النمو السكاني. فالنمو السكاني غير المتوازن في أي منطقة يسبب تركزاً للسكان على حساب تخلخل سكاني في مكان آخر، و يخلق مشاكل في الإسكان وبالتالي في تخطيط المدن (الأخرس، 1980). وهذا ما ستركز عليه الدراسة تحديداً، علماً أن اتساع المناطق السكنية في أي تجمع سكاني هي نتاج لنمو وتطور خلال أجيال متعاقبة من البناء والتشييد التدريجي (أبو عيانه، 2002). ويعتبر النمو المفاجيء والسريع في أعداد السكان المسبب الرئيسي لمشاكل الزحف العمراني التي تعاني منها بالدرجة الأساس في منطقة الدراسة بلدة مؤته التي وصل فيها النمو السكاني إلى أكثر من 6% (أي ضعف النمو السكاني في الدول النامية البالغ 3%) وهذا يؤكد أنها زيادة ناتجة عن الهجرة وليست فقط زيادة طبيعية حيث أن البلدة تشهد هجرة باعتبارها مركزاً للنشاطات الاقتصادية، وبالتالي فرص العمل التي ارتبطت جميعها في وجود جامعة مؤته في هذه البلدة، وبالتالي ترتب على النمو السكاني المرتفع زحف عمراني سريع ومفاجيء وضعت المسؤولين وأصحاب القرار أمام مشاكل البنية التحتية من تصريف لمياه الأمطار والصرف الصحي وشق الطرق وتعبيدها، لان الزحف العمراني يتطلب توسعة الخدمات مع توسع السكان والمساكن أيضاً.

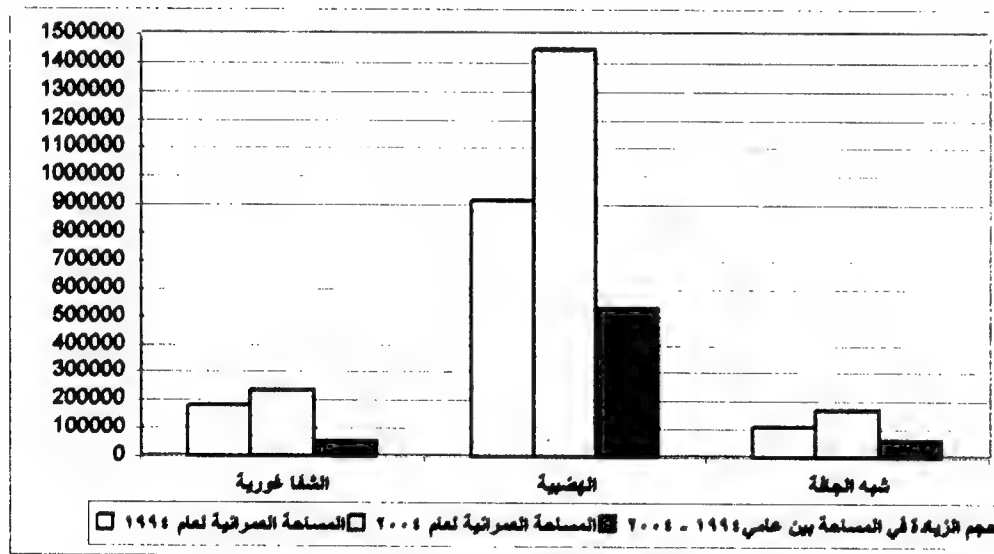
وسيتم الاعتماد على بيانات تعداد السكان والمساكن لعام 1994 لمعرفة عدد المباني في تلك الفترة، أما الزيادة في أعداد المباني فتم جمع بياناتها من خلال زيارة ميدانية لجميع البلديات في منطقة الدراسة لمعرفة الزيادة في عدد رخص المباني في كل تجمع سكاني بعد عام 1994 وحتى عام 2004. وكانت المساحة العمرانية في اللواء لعام 1994 حوالي 1.2 مليون م² وبلغت المساحة العمرانية الحالية عام 2004 في اللواء 1.85 مليون م² بزيادة بلغت 640 ألف م² (بلديات لواء المزار، 2004). وبالتالي نستنتج أن منطقة الدراسة تتزايد فيها المساحات العمرانية بشكل واضح بحيث يتوقع أنها ستتضاعف في عام 2014 إذا ما استمر النمو السكاني على هذه الصورة

لتصبح تقريباً 2.4 مليون م2. وبالتالي يجب توفير البنية التحتية لهذه المساحات العمرانية وخاصة الطرق والمياه والكهرباء. أما في حال زحفت المساحات العمرانية لمسافات بعيدة عن المركز الرئيسي للتجمعات السكانية فهذا يتطلب توسعة مجال خدمات الصحة والتعليم والمياه وغيرها في حال أصبح المواطن يعاني من بعده عن الخدمات الضرورية المتوفرة في مركز التجمع السكاني كما هو الحال في بلدة المزار التي توسعت في عدة اتجاهات على أطراف البلدة مما أدى إلى ظهور تجمعات سكانية جديدة لكنها تعتبر جزءاً من بلدة المزار مثل (منشية المزار، مطل المزار، الجعفرية، العمقة) وأصبحت تعاني من بعدها عن مركز البلدة، ولذلك اضطرت الجهات المسؤولة أن توفر الخدمات الضرورية وخاصة الطرق والمدارس الأساسية في جميع المناطق إضافة إلى عيادة صحية في منشية المزار. ويؤكد ذلك ظهور أول مدارس خاصة في بلدة المزار للمرحلة الأساسية في مناطق الأطراف.

وهذا ما ينطبق في الوقت الحاضر على بلدة مؤته حيث تتوسع البلدة في كافة الاتجاهات بعيداً عن المركز بحيث اندمجت بلدي مؤته والمزار تقريباً مع بعضهما وبالتالي ظهرت نفس المشكلة التي عانى منها سكان المزار سابقاً، مما سيدفع المسؤولين مستقبلاً إلى توفير الخدمات الضرورية التي يعاني منها سكان الأطراف وخاصة خدمة التعليم إلى مناطق الامتداد العمراني. وإذا ما اعتمدنا على المساحة التنظيمية لبلدة مؤته البالغة 8 كم2 وتوفر المدارس في مركز البلدة فسنجد أن معدل المسافة التي يقطعها الطلبة إلى مدارسهم تصل إلى حوالي 3 كم علماً أن وزارة التربية تحدد أقصى مسافة يقطعها الطالب بحوالي 2.5 كم فقط. وبالتالي يجب توسيع المجال الجغرافي لخدمة التعليم في بلدة مؤته كما هو الحال في بلدة المزار ونلاحظ في هذا العام إنشاء مدرستين للمرحلة الأساسية في بلدة مؤته في مناطق الأطراف لخدمة الطلبة صغار السن الذين كان يضطر أهاليهم إلى إرسالهم إلى المدارس الخاصة في بلدة المزار لبعد مساكنهم عن المدارس.

ونستنتج من الشكل (30) أن أكثر المناطق عرضة إلى زيادة الزحف العمراني هي المنطقة الهضبية التي بلغت مساحتها المبنية عام 2004 حوالي 1.4 مليون م2 بزيادة وصلت إلى 528 ألف م2 وذلك بسبب تركيز النشاطات الاقتصادية خاصة الاستثمارات التجارية والسكنية في بلدة مؤته الواقعة في المنطقة الهضبية بالإضافة إلى تركيز السكان ورغبتهم في الاستقرار فيها. حيث أشارت نتائج استبانة الدراسة أن نسبة

الراغبين في الاستقرار في المنطقة الهضبية بلغت حوالي 84%، ثم تلتها المنطقة شبه الجافة التي بلغت مساحتها العمرانية 234 ألف م² بزيادة وصلت إلى 51 ألف م²، ثم الشفا غورية التي بلغت مساحة العمران فيها 169 ألف م² بزيادة وصلت إلى 60 ألف م². ونلاحظ عدم وجود فرق واضح بين المنطقتين الأخيرتين من حيث زيادة المساحة العمرانية رغم أن المساحة العمرانية لعام 1994 في المنطقة الشفا غورية بلغت 183 ألف م² وكانت أعلى من شبه الجافة التي بلغت 110 آلاف م²، ويعود ذلك على الغالب إلى وعورة السطح في المنطقة الشفا غورية مما يدفع السكان إلى عدم الرغبة في البناء فيها، لذا قلت نسبة الزيادة فيها عن المنطقة شبه الجافة. ولنا في منطقة العينا أكبر مثال على مستوى منطقة الدراسة حيث هاجر جميع سكانها إلى بلدة ذات راس الحالية رغم توفر مياه الينابيع فيها علماً أنهم لا زالوا يمارسون النشاط الزراعي في المنطقة بعد هجرتهم منها.



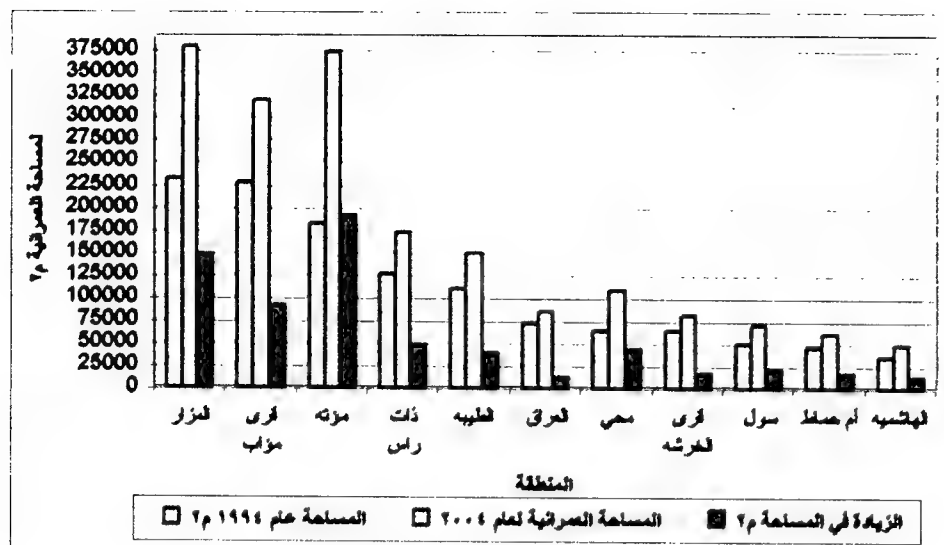
الشكل رقم (30)

التغير في حجم المساحات العمرانية على مستوى المناطق في اللواء.

ونلاحظ من الشكل (31) زيادات المساحات العمرانية على مستوى التجمعات السكانية في منطقة الدراسة الذي تم استخراجها من أعداد المباني في تعداد السكان والمساكن لعام 1994 ورخص المباني التي تصدرها البلديات في الفترة بين عامي

1995 – 2004 ويظهر في الشكل أن اقل زيادة في المساحة العمرانية كانت في بلدة العراق الواقعة في الأجزاء الشفا غورية من منطقة الدراسة بحيث ان نسبة السكان الراغبين في الهجرة من البلدة حسب نتائج الاستبيان بلغت 20%. وتركز الزيادة في المساحات العمرانية في بلدة مؤته التي شهدت زيادة كبيرة جداً في المساحة العمرانية بين عامي 1994 – 2004 حيث كانت المساحة العمرانية عام 1994 حوالي 182 ألف م² أما عام 2004 فبلغت الزيادة 191 ألف م² مما يشير إلى تضاعف المساحة العمرانية في البلدة خلال عشرة سنوات وهذا يؤكد أن البلدة تشهد نهضة عمرانية كبيرة تستحق الوقوف عندها ودراسة أسبابها ونتائجها المستقبلية وسيتم التركيز على هذا الموضوع لاحقاً في فصل التوقعات المستقبلية. وتشهد منطقة مؤته بعض مشكلات البنية التحتية بالإضافة إلى نقص خدمات التعليم والصحة وتصريف مياه الأمطار في فصل الشتاء، حيث سببت زيادة المساحة العمرانية والطرق والمناطق المصقولة في البلدة، نقصاً في كميات الترشيح من مياه الأمطار وزيادة كميات الجريان السطحي، مما ساهم في حدوث تدفق كبير وسريع للمياه وخاصة من الجهة الجنوبية الشرقية بحيث تتجمع المياه في وسط البلدة بسبب انخفاضها. وإذا ما اعتمدنا على مساحة المنطقة الجنوبية الشرقية التي تبلغ تقريباً 3 كم² ومعدل أمطار سنوي يصل إلى 330 ملم، فإن كمية المياه التي ستجري في شارع مؤته الرئيسي تبلغ تقريباً 1 مليون م³ مما يسبب عرقلة حركة المرور وانتقال المواطنين. وقد اقر وزير المياه والري أثناء زيارته الأخيرة إلى منطقة الدراسة إنشاء شبكة لتصريف مياه الأمطار، وإذا ما اعتبرنا أنه سيتم إنشاؤها على مستوى المساحة التنظيمية الكلية لبلدتي مؤته والمزار والبالغة 17 كم² وبالاتماد على معدل الأمطار السنوي في المنطقة البالغ 330 ملم، فإن تصريف المياه السنوي سيصل إلى حوالي 5.6 مليون م³ (الطراونه، 1999). وإذا ما قورن هذا الرقم بكمية استهلاك المناطق التي تزود بالمياه من محطة مؤته بواقع 200 م³ / ساعة والبالغة 1.7 مليون م³ سنوياً سنجد أن كمية التصريف تفوق الكمية التي تزود بها تلك التجمعات السكانية. مما يجب على أصحاب القرار الإسراع في إنشاء شبكة تصريف مياه الأمطار التي إذا ما أنشأت سوف تغني عن الكمية التي تزود بها هذه القرى من

سلطة مياه المزار. وهنا يجب الإشارة إلى ضرورة إنشاء شبكة لتصريف مياه الأمطار وتجميعها في فصل الشتاء والاستفادة منها في مواسم أخرى.



الشكل رقم (31)

المساحة العمرانية في التجمعات السكانية على مستوى اللواء لعامي 1994 و 2004 والزيادة التي طرأت عليها خلال هذه الفترة.

3.4.1.5. بعد الكهرباء

تعد خدمة التيار الكهربائي من الخدمات الأكثر توفراً ووصولاً إلى أبعد المناطق على مستوى المملكة عامة واللواء بشكل خاص، علماً أن مشروع كهرباء الريف في الاردن قد ساهم في مد شبكات التيار الكهربائي إلى أقل التجمعات السكانية في المملكة وأبعدها. لذا نلاحظ أن خدمة الكهرباء تصل إلى الأرياف والبادي رغم الكلفة في مد شبكات التيار الكهربائي. وأشار مدير كهرباء الكرك أثناء المقابلة معه إلى أن خدمة التيار الكهربائي متوفرة على نطاق واسع على مستوى المحافظة عامة ومنطقة الدراسة خاصة وتصل الخدمة لطالبيها مهما كانت المسافة أو مكان السكن علماً أن هناك تجمعات سكانية على مستوى منطقة الدراسة تشهد كثافة سكانية عالية ومع ذلك لا تتوانى الجهات المسؤولة عن توصيل الطاقة الكهربائية لها كما هو الحال في بلدي مؤته والمزار حيث سبب النمو السكاني

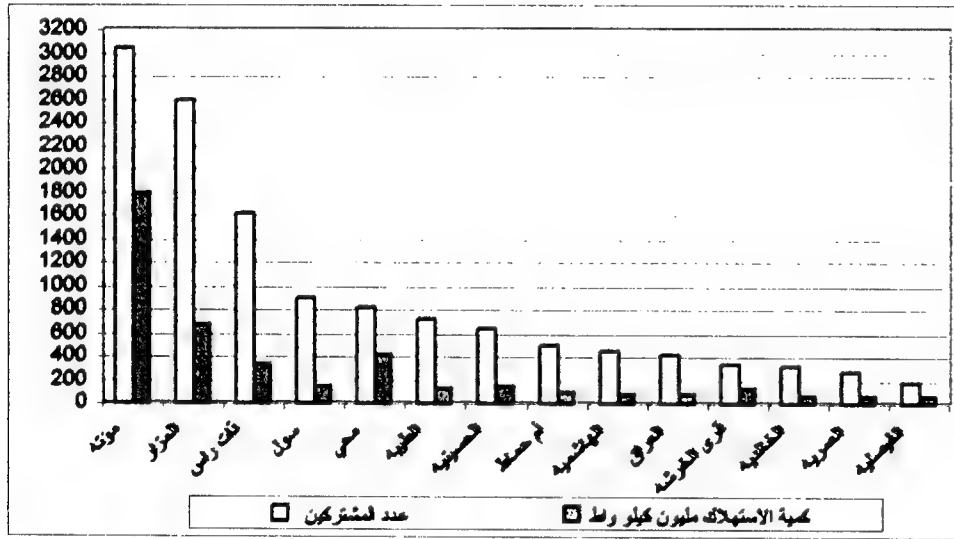
العالي في هذه المناطق، وتحديدًا مؤتة، إلى ارتفاع معدل النمو في استهلاك الطاقة الكهربائية إلى أكثر من الضعف، حيث بلغ 25% مقارنة بمعدل نمو استهلاك الطاقة الكهربائية في المحافظة الذي وصل إلى 11%. علماً أن منطقة مؤتة تعاني من ظهور أعداد سكانية تنتج عن النمو السكاني في جميع المجالات ما عدا بعد الكهرباء حيث لا يؤثر النمو السكاني المرتفع الذي بلغ 6% على مستوى البلدة مقارنة مع مناطق اللواء الأخرى في بروز بعد التيار الكهربائي كمشكلة يعاني منها المواطن في البلدة خلافاً للأبعاد التعليمية والصحية. وأشار مدير شركة الكهرباء أيضاً إلى أن المشاكل التي يعاني منها المواطن في المناطق التي يتركز فيها السكان ناتجة عن زيادة الضغط على خطوط الشبكة والضغط على المحولات مما يضعف قدرة التيار الكهربائي، لذا تقوم الجهة المعنية بتطوير وتحديث وزيادة قدرة المحولات في تلك المناطق (شركة كهرباء الكرك، 2004).

ويبلغ عدد المشتركين في خدمة التيار الكهربائي على مستوى اللواء لعام 2004 حوالي 13000 مشترك بنسبة 29.3% من عدد المشتركين في المحافظة البالغ عددهم 44390 مشترك، ونلاحظ ارتفاع نسبة منطقة الدراسة التي تحتل المرتبة الثانية على مستوى المحافظة وبعد منطقة قصبة الكرك التي تضم مدينة الكرك الكبرى ولواء الأغوار ولواء القطرانة البالغ عدد المشتركين فيها حوالي 24640 مشترك، أما أقل أعداد المشتركين فكان في لوائي القصر وفقوع التي بلغ عدد المشتركين فيهما حوالي 6200 مشترك.

وبلغت نسبة كمية استهلاك الطاقة الكهربائية في منطقة الدراسة حوالي 12.4% من كمية استهلاك المحافظة، ويشير الشكل (32) إلى زيادة أعداد المشتركين في خدمة الكهرباء في بلدة مؤتة الذين وصل عددهم إلى 3033 مشترك عام 2004، بالإضافة إلى استهلاك أكبر كمية من الطاقة الكهربائية على مستوى اللواء بلغت 1.8 مليون كيلو واط. مما يؤكد الضغط الواضح لخطوط الكهرباء على شبكة التوزيع والمحولات التي لم يعد للعديد منها القدرة على استيعاب الضغط مما يؤثر على قوة الطاقة الواصلة إلى المستهلك، وهذا ما أشار له مدير شركة الكهرباء سابقاً. وتأتي بلدة المزار مركز اللواء في المرتبة الثانية بعد بلدة مؤتة في أعداد

المشتركين وكميات استهلاك الطاقة الكهربائية، أما عن أقل عدد مشتركين وأقل كمية استهلاك كهرباء على مستوى منطقة الدراسة فكانت في بلدة الفيصلية التابعة لتجمع قرى مؤاب حيث بلغ عدد المشتركين حوالي 176 مشترك بكمية استهلاك وصلت إلى 61600 ألف كيلو واط.

ونلاحظ زيادة كمية الاستهلاك وعدد المشتركين في منطقة ذات راس ويعود ذلك إلى هجرة السكان من مكان سكنهم السابق (منطقة العينا) مع بقاء اشتراكهم السابق في شركة الكهرباء مما ساهم في ارتفاع نسبتهم، أما ارتفاع نسبة استهلاك بلدة مؤته مقارنة في بلدة المزار رغم الفارق القليل نسبياً في عدد المشتركين بين البلديتين فيعود إلى أن بلدة مؤته معظم اشتراكاتها تجارية وحرفية أما المزار فمعظم اشتراكاتها سكنية.



الشكل رقم (32)

مقارنة بين كمية استهلاك الكهرباء مليون كيلو واط وعدد المشتركين في خدمة التيار الكهربائي في اللواء.

4.4. التوقعات المستقبلية للسكان والأبعاد السكانية لعامي 2009 و 2014

إن جميع الحكومات على مستوى العالم تركز وتهتم في التوقع المستقبلي للسكان لما له من أهمية كبيرة في وضع سياساتها المستقبلية بناءً على أسس علمية (Clark, 1972)، لذا سننتقل في هذا الفصل إلى دراسة التوقعات المستقبلية للسكان بناءً على ما تم استنتاجه مسبقاً من خلال التحليل والمناقشة في الفصول السابقة والتي تمت الإشارة فيها إلى واقع السكان والنمو السكاني والأبعاد السكانية، وتم تحديد مواطن الضعف والقوة في مدى تأثير النمو السكاني على كل بعد سكاني على مستوى منطقة الدراسة. أما في هذا الفصل فسنتم الإشارة إلى التوقعات والاتجاهات المستقبلية للسكان وما سترتب على النمو السكاني مستقبلاً إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه الآن، وقد اعتمدت دراسة التوقع المستقبلي على أسس علمية من خلال معدل نمو السكان ومعدل نمو البعد السكاني في منطقة الدراسة، أما بالنسبة للجهات الحكومية المعنية فإنها لا تعتمد على الأسس العلمية السابقة في التخطيط المستقبلي للخدمات في منطقة الدراسة وإنما تعتمد على ملاحظات الميدان وشكاوى المواطنين. علماً أن هذه التوقعات عادة ما تكون لفترات زمنية قصيرة وتبتعد عن استخدام الفترات الزمنية الطويلة لضمان أعلى دقة في بيانات التوقع، ولأن معدل النمو السكاني في الأردن يتعرض إلى تناقص واضح بسبب برامج التوعية الأسرية التي تبنت مشروع تنظيم الأسرة الأردنية.

هذا وسيتم استخدام معدل النمو السكاني في حال التوقع لعدد السكان المستقبلي، أما إذا توقعنا الأبعاد السكانية المستقبلية فسنستخدم معدل النمو للبعد السكاني نفسه، وأردنا التوقع لعدد الأطباء أو الطلبة أو عدد المباني فنحتاج إلى معدل نمو أعداد الأطباء وأعداد الطلبة وأعداد المباني التي سيتم التوقع لها من خلال فترتين زمنيتين يتوفر عن كل منهما بيانات تخص موضوع التوقع (سمحه، 1988). وسيتم حساب التوقعات المستقبلية للأبعاد السكانية في منطقة الدراسة على مستوى كل تجمع سكاني من خلال المعادلة التالية:

$$P_t = P_o * e^{rt}$$

حيث أن:

P_t : العدد المراد التوقع له في السنة t

P_o : العدد في سنة الأساس وهي في الدراسة عام 2004

e : أساس اللوغريتم الطبيعي أو العدد النيبيري والذي يساوي (2.71828).

t : الفرق في السنوات بين سنة الأساس (2004) والسنوات المراد التوقع لها (2009 و 2014)

r : معدل النمو السكاني.

4.4.1. التوقع المستقبلي لحجم السكان

يساهم التوقع لحجم السكان في منطقة الدراسة حسب كل تجمع سكاني على مستوى اللواء في تحديد الانعكاسات المستقبلية لحجم السكان المتوقع على الأبعاد السكانية، فعندما يزيد حجم السكان ينتج عنه أبعاد تعليمية وصحية وعمرانية وغيرها. مما يجعلنا نقف على أرقام قريبة جداً من الدقة بحيث تحدد من خلالها رقمياً حاجة منطقة الدراسة حسب كل بعد سكاني. وبالتالي عندما نتوقع لحجم السكان مستقبلاً نستطيع أن نتوقع أيضاً للبعد السكاني فأحياناً يكون هناك ضغط سكاني على احد الأبعاد السكانية في تجمع سكاني معين ومن خلال التوقع للسكان في ذلك التجمع السكاني يمكن لنا الحكم على زيادة أو انخفاض الضغط السكاني على ذلك البعد. فمؤته مثلاً تعاني من ضغط سكاني على بعد التعليم وتم تحديد حجم الضغط على هذا البعد في الفصل السابق، وهنا سنشير إلى مدى تطور الضغط في حال استمرت الزيادة السكانية وبقي معدل نمو البعد السكاني على ما هو عليه (Population Trends, 2004).

ونلاحظ من الجدول (13) أن أكبر حجم سكاني متوقع لعامي 2009 و 2014 في بلدة مؤته بلغ (21070) و (29016) نسمة على التوالي بمعدل نمو سكاني مرتفع وصل إلى 6.4% بواقع زيادة سكانية بلغت 5770 نسمة بين عامي (2004-2009). وإذا ما بقي هذا المعدل المرتفع سيتضاعف عدد سكان بلدة مؤته خلال 10 أعوام، علماً أن معدل النمو السكاني في بلدة مؤته مرتفع بالنسبة لمعدل النمو

السكاني في منطقة الدراسة ككل والذي بلغ 3.7%، وهو مرتفع جداً بالنسبة إلى معدل النمو السكاني في المملكة والبالغ 2.8%. مما يؤكد أن ارتفاع معدلها في منطقة الدراسة لا يعود فقط إلى زيادة طبيعية للسكان وإنما تساهم الهجرة في ارتفاع معدل النمو السكاني. ويجب الإشارة إلى دور المخطط الذي يأخذ بعين الاعتبار جامعة مؤتة وأثرها المباشر في ارتفاع معدل النمو السكاني.

الجدول رقم (13)

معدل النمو السكاني السنوي والتوقعات السكانية المستقبلية في اللواء حسب

التجمعات السكانية لعام 2009 و 2014

المنطقة	عدد السكان عام 1994	عدد السكان عام 2004	معدل النمو السكاني %	عدد السكان المتوقع لعام 2009	عدد السكان المتوقع لعام 2014
مؤتة	8211	15300	6.4	21070	29016
المزار	9345	11321	1.9	12449	13690
الطيبة	4305	6828	4.7	8637	10925
ذات راس	4432	5904	2.9	6825	7890
العراق	2788	3753	3	4360	5066
قرى مؤاب	6530	8581	2.8	9870	11354
أم حماط	1425	2101	3.9	2553	3103
محي	2554	3946	4.4	4917	6127
الهاشمية	1183	1581	2.9	1828	2113
سول	2095	2533	1.9	2785	3063
قرى	2168	3060	3.5	3645	4342
الخرشه					
اللواء	45036	64908	3.7	78098	93970

فعلى المخططين وأصحاب القرار الانتباه إلى مثل هذه الزيادة السكانية المتوقعة في بلدة مؤته والتي يفوق معدل النمو وحجم السكان لعامي 2009 و 2014 فيها كل التجمعات السكانية على مستوى اللواء، وسينتج عن هذا ضغط واضح على جميع الخدمات وظهور أبعاد سكانية ناجمة عن زيادة حجم السكان كبعد التعليم والصحة وغيرها. وعند ربط الواقع الحالي لهذه الأبعاد مع حجم السكان نستنتج وجود العديد من المشاكل التي يعاني منها سكان البلدة، أما إذا ربطنا التوقع المستقبلي لحجم السكان مع الواقع الحالي للأبعاد السكانية (إذا ما بقيت على نفس معدل نموها) فإن المشاكل ستتفاقم ويترتب عليها بروز مشاكل أخرى مستقبلية. فعلى المخطط وصاحب القرار الانتباه إلى قضية معدل النمو للسكان والبعد السكاني فإذا لوحظ زيادة معدل نمو السكان بالنسبة لمعدل نمو البعد السكاني فيجب اتخاذ القرار المناسب بخصوص ذلك. فإذا كان واقع معدل النمو السكاني في مؤته 6.4% فلا بد لمعدل نمو جميع الأبعاد السكانية أن يصل إلى ذلك المعدل أيضاً، إذ يجب أن يرتفع معدل نمو أعداد المدارس والأطباء وكميات المياه وغيرها كي تتناسب مع معدل نمو السكان.

أما أقل حجم سكاني متوقع لعامي 2009 و 2014 فسيكون في بلدة الهاشمية بواقع (1828) و(2113) نسمة على التوالي وبمعدل نمو سكاني 2.9% بواقع زيادة سكانية بلغت 247 نسمة بين عامي (2004-2009). ونستنتج عدم تأثير الحجم السكاني المتوقع على أي بعد من الأبعاد السكانية في البلدة مما يدفع المخطط وصاحب القرار إلى وضع استراتيجيات بعيدة المدى تصل إلى أكثر من 10 سنوات بعكس مؤته التي تحتاج إلى خطط طوارئ وحلول سريعة لأن المشكلة تزداد على مستوى العام الواحد. وسكان الهاشمية يحتاجون إلى حوالي 25 عام لكي يتضاعف عددهم عن الواقع الحالي في عام 2004 إذا ما استمر معدل النمو السكاني 2.9%. وبالتالي فإن أي بعد من الأبعاد السكانية سيكون كافياً حاجة السكان سواء كان من حيث عدد المدارس أو عدد الكوادر الصحية أو كمية المياه المزودة للبلدة.

أما على مستوى اللواء ككل فنلاحظ أن حجم السكان سيصل إلى (78098) نسمة في عام 2009م، و(93970) نسمة في عام 2014م بمعدل نمو سكاني 3.7%

وبواقع زيادة سكانية تبلغ 13190 نسمة بين عامي (2004-2009). وبالتالي سيتضاعف عدد سكان اللواء بناءً على معدل النمو السكاني السابق خلال 13.5 عام، مما يشير إلى أن بعض المناطق على مستوى اللواء ستعاني من ارتفاع في معدل نموها السكاني بالنسبة إلى معدل النمو في اللواء وهناك مناطق سيقبل فيها معدل النمو السكاني عن معدل اللواء. وإذا ما حدث أن استمر معدل النمو السكاني على ما هو عليه الآن وتضاعف عدد سكان اللواء كما ذكر سابقاً فعلى المخططين وأصحاب القرار تحمل أعباء مضاعفة لجميع معدلات نمو الأبعاد السكانية. كأن يتضاعف أعداد المدارس والكوادر الصحية وكميات المياه والمساحات التنظيمية التي تتطلب إنشاء البنية التحتية للمساحات التي سيتمد عليها العمران مستقبلاً لكي تلبي حاجة السكان فقط دون أي تغيير على نوعية هذه الخدمات.

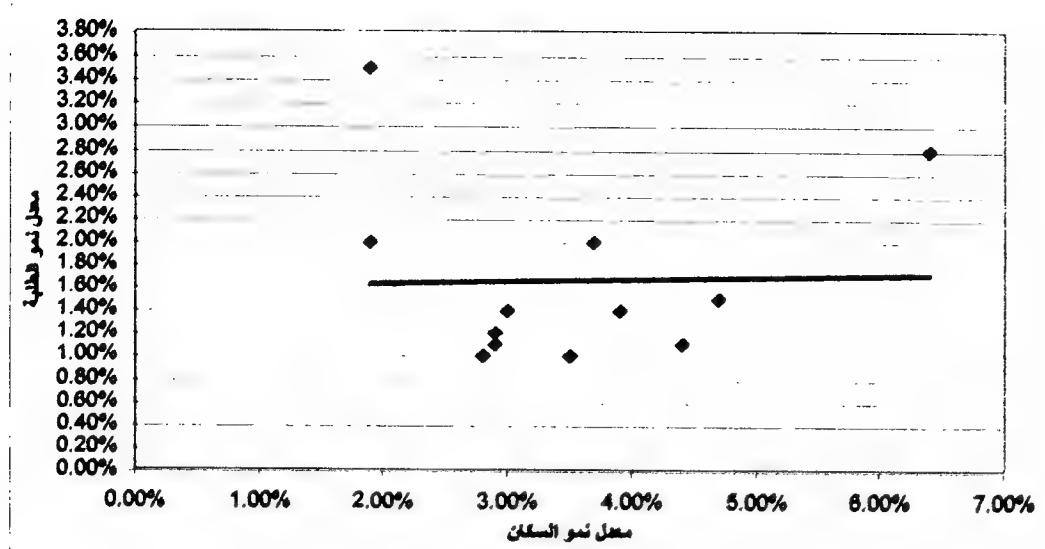
4.4.2. التوقع المستقبلي لبعد التعليم

سنشير في موضوع التوقعات المستقبلية للبعد التعليمي إلى الزيادة في أعداد الطلبة والمعلمين والمدارس في منطقة الدراسة على مستوى التجمعات السكانية بناءً على معدل نمو كل منهما ومقارنتها مع معدل نمو السكان حسب كل تجمع سكاني. وسنستنتج من خلال المقارنة مدى ملائمة البعد التعليمي لحجم السكان فإذا كان هناك زيادة في معدل نمو السكان على معدل نمو البعد التعليمي فإن مشاكل خدمة التعليم تبرز في المنطقة، أما إذا قل أو تساوى كل من معدل نمو السكان مع معدل نمو البعد التعليمي فسنستنتج أنه لا يوجد مشاكل تعليمية في التجمع السكاني، بالإضافة إلى ربط واقع البعد التعليمي الذي تم تناوله سابقاً مع حجم السكان المستقبلي الذي تم حسابه من خلال التوقع للسكان. علماً أنه سيتم تناول التوقع للبعد التعليمي حسب أعداد الطلبة والمعلمين والمدارس.

4.4.2.1. التوقع المستقبلي لأعداد الطلبة

ونلاحظ من الشكل (33) أن هناك علاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الطلبة في منطقة الدراسة حسب التجمعات السكانية بلغت 0.64 كما في

الجدول رقم(14)، ويبين الشكل(34) أن معدل نمو الطلبة حسب التجمعات السكانية يتبع معدل نمو السكان في كل تجمع سكاني، ونلاحظ انخفاض معدل نمو أعداد الطلبة في بلدة مؤتة والطيبة رغم ارتفاع معدلات نموها السكاني ويعود ذلك إلى انتقال طلبة مؤتة والطيبة للدراسة خارج مدارس البلديتين. أما الارتفاع الواضح لمعدل نمو أعداد الطلبة في بلدة المزار رغم الانخفاض الواضح في معدل نموها السكاني فيعود إلى انتقال العديد من طلبة مؤتة والطيبة والعديد من التجمعات السكانية الأخرى على مستوى اللواء للدراسة في المدارس الحكومية والخاصة في بلدة المزار مما أدى إلى ظهور سوء في توزيع أعداد الطلبة على مستوى التجمعات السكانية. علماً أن الاختلاف الواضح في معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الطلبة في بلدة المزار ومؤتة والطيبة وعلى مستوى اللواء ككل هو السبب الرئيسي في ضعف العلاقة بين كل من معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الطلبة. لذلك يجب على المخطط وصاحب القرار في المجال التعليمي على مستوى المنطقة أن يأخذ بعين الاعتبار معدل نمو السكان عند التخطيط لخدمة التعليم وذلك لارتباط معدل نمو أعداد الطلبة بمعدل نمو السكان، وما يفسر ذلك عندما ناقشنا التعليم في كل من المزار ومؤتة والطيبة حيث وجدنا أن المزار تتوفر فيها المدارس الخاصة والحكومية نظراً لموقعها المتوسط بالنسبة لمعظم التجمعات السكانية في اللواء، لذا استوعبت الزيادة في نمو أعداد الطلبة في كل من مؤتة والطيبة بالإضافة إلى بعض التجمعات السكانية الأخرى التي يأتي منها أعداد قليلة من الطلبة، وسبب كل هذا سوء التخطيط من قبل المسؤولين وأصحاب القرار.



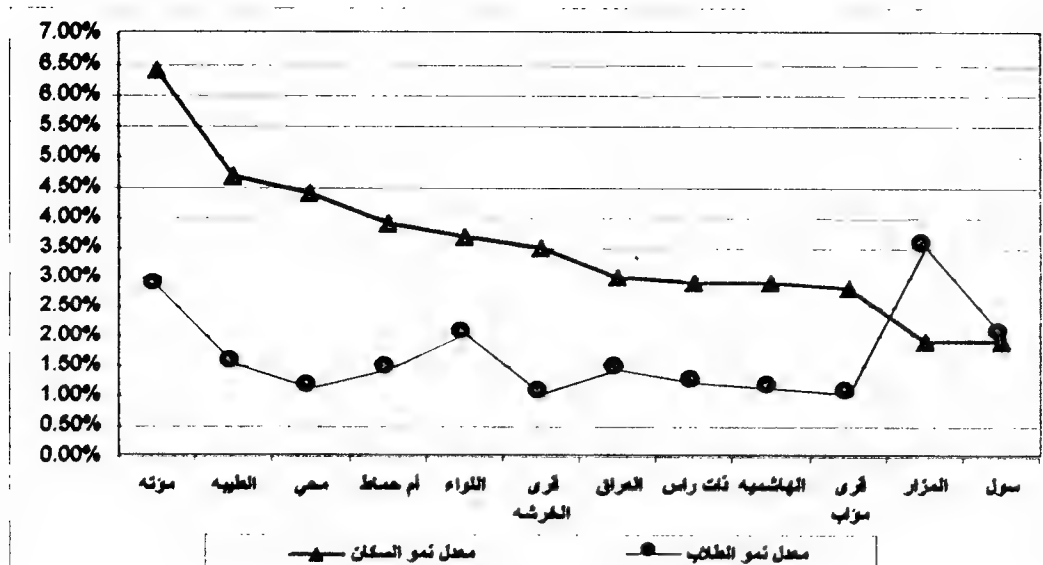
الشكل رقم (33)

العلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الطلبة في اللواء.

الجدول رقم (14)

علاقة الارتباط بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المتغيرات الأخرى.

السكان	الطلبة	المدارس	الهيئات	الكوادر	المساحات
0	0.64	0.59	0.57	0.44-	0.66
الطلبة	0.64	0	0.85	0.36-	0.62
المدارس	0.59	0.68	0	0.18-	0.83
الهيئات التعليمية	0.57	0.85	0	0.06-	0.65
الكوادر الصحية	0.44-	0.36-	0.18-	0	0.06
المساحات العمرانية	0.66	0.62	0.83	0.65	0



الشكل رقم (34)

مقارنة معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الطلبة في اللواء حسب التجمعات السكانية.

وعند حساب التوقعات المستقبلية لأعداد الطلبة في منطقة الدراسة على مستوى التجمعات السكانية تبين من خلال الجدول (15) أن معدل نمو أعداد الطلبة على مستوى اللواء ككل بلغ 2%. وإن أعلى معدل لنمو أعداد الطلبة في بلدة المزار بلغ 3.5% حيث سيصبح عدد الطلبة حوالي (4890) طالب وطالبة في عام 2009 بينما سيصل عدد الطلبة إلى (5825) طالب وطالبة في عام 2014 ويعود السبب في ارتفاع نسبة المزار كما ذكرنا سابقاً إلى انتقال الطلبة من معظم التجمعات السكانية على مستوى اللواء للدراسة في مدارس بلدة المزار. أما بلدة مؤتة التي تسيطر على أعلى حجم سكاني حالياً ومستقبلاً وأعلى معدل لنمو السكان فإن عدد الطلبة في سنة التوقع سيكون نصف عدد الطلبة في بلدة المزار، ويعود ذلك إلى عدم توفر مدارس حكومية كافية للدراسة فيها مما يضطر الأهالي إلى تسجيل أبنائهم في المدارس الحكومية والخاصة في بلدة المزار والشيء نفسه ينطبق على بلدة الطيبة، علماً أن المدرسة النموذجية التابعة لجامعة مؤتة لا تخدم سوى أبناء العاملين في جامعة مؤتة.

الجدول رقم (15)

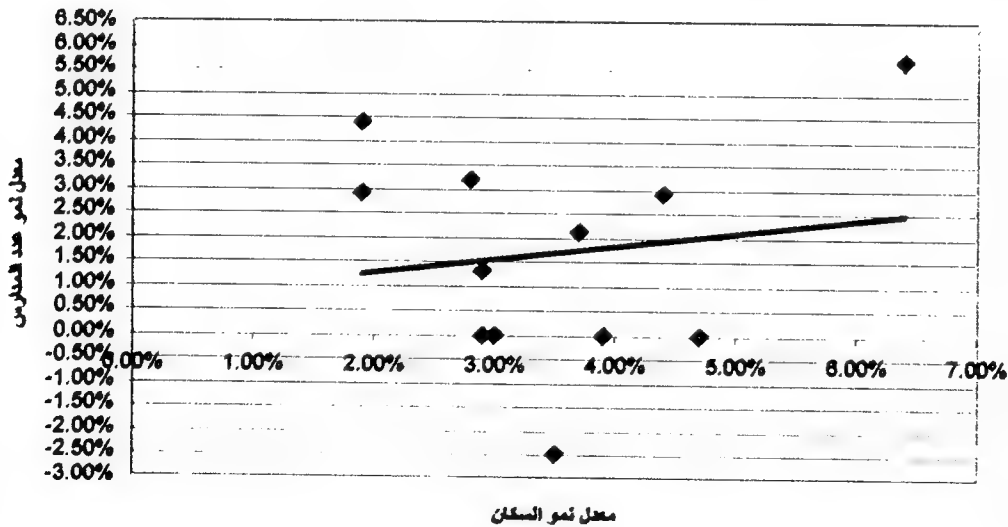
التوقع لمعدل نمو وعدد الطلبة في اللواء لعامي 2009 و 2014 على مستوى التجمعات السكانية.

المنطقة	عدد الطلبة عام 1994	عدد الطلبة عام 2004	معدل نمو أعداد الطلبة %	العدد المتوقع لأعداد الطلبة لعام 2009	العدد المتوقع لأعداد الطلبة لعام 2014
موتة	1873	2484	2.8%	2854	3281
المزار	2889	4105	3.5%	4890	5825
الطبية	1263	1462	1.5%	1576	1699
ذات راس	1250	1408	1.2%	1495	1588
العراق	750	864	1.4%	927	994
قرى مؤاب	1769	1952	1%	2052	2157
أم حماط	340	392	1.4%	420	451
محي	870	972	1.1%	1027	1085
الهاشمية	300	336	1.1%	355	375
سول	499	610	2%	674	745
قرى الخرشة	590	653	1%	686	722
اللواء ككل	12393	15238	2%	16841	18612

4.4.2.2. التوقع المستقبلي لأعداد المدارس

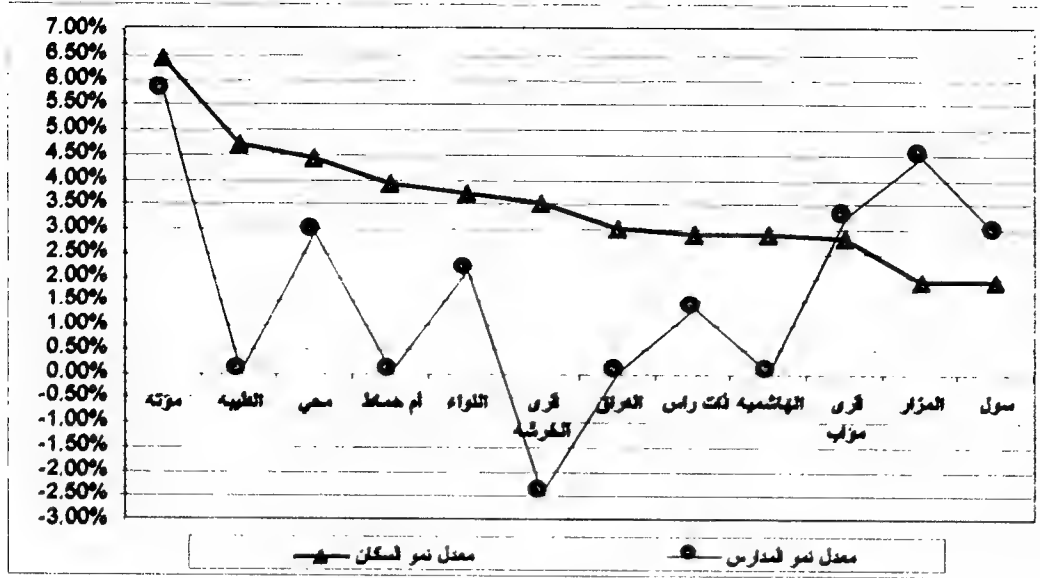
ونلاحظ من الشكل (35) أن هناك علاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد المدارس في منطقة الدراسة حسب التجمعات السكانية بلغت 0.59 كما في الجدول (14)، ونلاحظ من الشكل (36) أنه رغم قيام القطاع الخاص هذا العام الدراسي 2005/2004 باستحداث مدرستين خاصتين في بلدة مؤته إلا أنها لم تصل إلى معدل نمو السكان المرتفع مقارنة بمعدل نمو أعداد المدارس أي لو أنقصنا

المدارس الخاصة في مؤتة لزادت مشكلة البعد التعليمي من حيث أعداد المدارس في مؤتة، أما الطيبة التي تعاني من انخفاض كبير في معدل نمو أعداد المدارس فيها رغم ارتفاع معدل النمو السكاني فيها مما دفع العديد من الطلبة إلى الانتقال للدراسة في بلدة المزار. وقرى الخرشه تعاني أيضاً من نقص في أعداد المدارس وصل إلى -2.5%، ولكن يعود فيها السبب إلى الهجرة مما دفع مديرية التربية إلى إغلاق المدارس الموجودة في أم الينابيع واصراره. ونلاحظ أيضاً ارتفاع معدل نمو أعداد المدارس في كل من المزار وقرى مؤاب وسول، ويعود السبب في بلدة المزار إلى وجود معظم المدارس الخاصة على مستوى منطقة الدراسة في بلدة المزار، أما قرى مؤاب فيعود السبب إلى وجود مدارس خاصة وتباعد التجمعات السكانية عن بعضها البعض رغم صغر حجم سكانها مما اضطر الجهات المسؤولة إلى استحداث هذه المدارس، وبالنسبة لسول فان انتشار البلدة على مساحة واسعة وإرهاق الطلبة في الانتقال إلى المدرسة الأساسية الوحيدة ساهم في استحداث مدرسة أساسية جديدة. بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو السكان في هذه التجمعات السكانية كافة كما نرى في الشكل السابق(34).



الشكل رقم (35)

العلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد المدارس في منطقة الدراسة حسب التجمعات السكانية.



الشكل رقم (36)

مقارنة معدل نمو السكان مع معدل نمو عدد المدارس في منطقة الدراسة حسب التجمعات السكانية.

ويشير الجدول (16) إلى أن أعلى معدل نمو لأعداد المدارس في منطقة الدراسة هو في بلدة مؤتة حيث بلغ 5.7% مما سيزيد عدد المدارس في عام 2009م إلى 9 مدارس، وفي عام 2014 إلى 12 مدرسة. وذلك بسبب اهتمام القطاع الخاص في الفترة السابقة في بلدة مؤتة وتوجه أنظارهم إلى استحداث مدارس خاصة في مؤتة بلغ عددها مدرستين للاستثمار بسبب التركيز السكاني وارتفاع حجم السكان في البلدة على مستوى اللواء، وبالتالي فاقت مؤتة المزار في نسبة نمو أعداد المدارس حيث سيبلغ عدد المدارس في الأخيرة عام 2009 حوالي 25 مدرسة وعام 2014 إلى 31 مدرسة. ونلاحظ عدم زيادة أعداد المدارس في بلدة الطيبة رغم سيطرتها على المرتبة الثانية بالنسبة لحجم السكان على مستوى اللواء حيث يتوقع أن يبقى عدد المدارس كما هو في عام 2004. وكذلك الحال بالنسبة إلى مدارس بلدة العراق التي سيبقى عددها دون زيادة. هذه الأرقام تؤكد حالة عدم التوازن بين معدل نمو كل من السكان والخدمات، فنلاحظ عدم اهتمام أصحاب القرار بمعدل النمو السكاني وأخذه بعين الاعتبار عند التخطيط للخدمات مما يبرز مشاكل الأبعاد السكانية التي تم مناقشتها في الفصل السابق. مما يدفعنا هنا للتأكيد على دور معدل النمو السكاني في

ظهور الأبعاد السكانية المستقبلية وعندما نأخذ معدل النمو السكاني بعين الاعتبار فإنه لا يحدث مشكله للأبعاد السكانية مهما زاد معدل نمو السكان على مستوى أي تجمع سكاني سواء أكان في منطقة الدراسة أو في مناطق أخرى من المملكة.

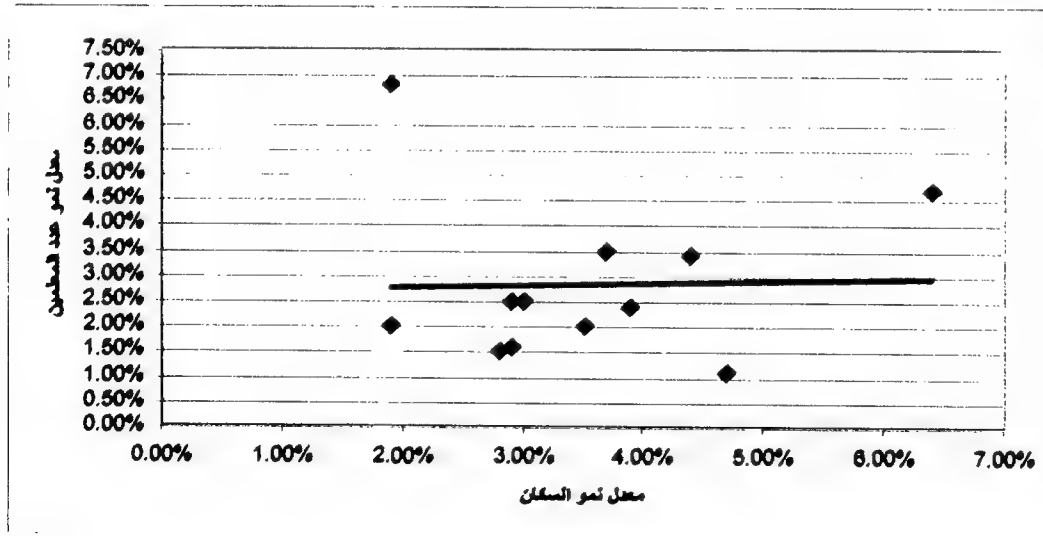
الجدول رقم(16)

التوقع لمعدل نمو عدد المدارس في اللواء لعامي 2009 و 2014 على مستوى التجمعات السكانية.

المنطقة	عدد	عدد	معدل نمو	عدد	عدد المدارس
	المدارس في عام 1994	المدارس في عام 2004	أعداد المدارس %	المدارس المتوقع لعام 2009	المتوقع لعام 2014
مؤنة	4	7	5.7%	9	12
المزار	13	20	4.4%	25	31
الطبية	4	4	0%	4	4
ذات راس	7	8	1.3%	9	9
العراق	3	3	0%	3	3
قرى مؤاب	8	11	3.2%	13	15
أم حماط	2	2	0%	2	2
محي	3	4	2.9%	5	5
الهاشمية	2	2	0%	2	2
سول	3	4	2.9%	5	5
قرى الخرشة	9	7	2.5%-	6	5
اللواء ككل	58	72	2.1%	80	89

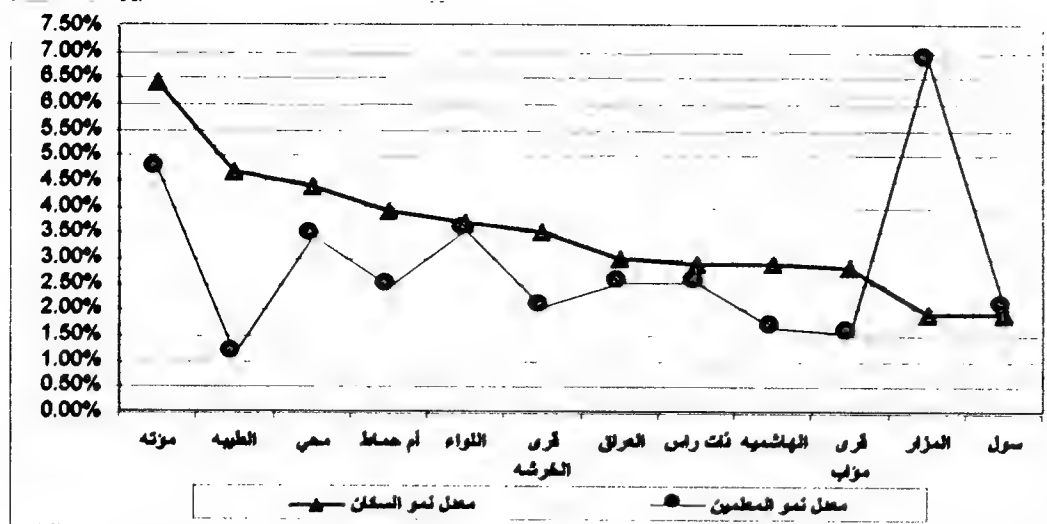
4.4.2.3. التوقع المستقبلي لعدد الهيئات التعليمية

ونلاحظ من الشكل (37) أن هناك علاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الهيئات التعليمية في منطقة الدراسة حسب التجمعات السكانية بلغت 0.57 كما في الجدول رقم (14) وهي تشير إلى ضعف التخطيط للخدمات، ونلاحظ من الشكل (38) أن هناك تقارباً بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الهيئات التعليمية في معظم التجمعات السكانية سوى بلدة المزار ومؤتة والطيبة، ويعود سبب زيادة معدل نمو أعداد الهيئات التعليمية في بلدة المزار إلى زيادة انتقال العديد من الطلبة على مستوى اللواء للدراسة في المدارس الخاصة والحكومية مما زاد من معدل نمو الهيئات التعليمية لأن كل مدرسة بحاجة إلى كادر تدريسي يكفي أعداد الطلبة. أما نقص معدل نمو أعداد الهيئات التعليمية في الطيبة فيعود إلى نقص المدارس عن حجم السكان ومعدل نموهم وبالتالي نقص الكوادر التدريسية المناسبة لطلبتهم، وكذلك الحال بالنسبة إلى بلدة مؤتة التي تعاني من نفس المشكلة. أما على مستوى اللواء ككل فنلاحظ أن هناك تناسباً بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد المعلمين.



الشكل رقم (37)

العلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الهيئات التعليمية في اللواء حسب التجمعات السكانية.



الشكل رقم (38)

مقارنة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو أعداد الهيئات التعليمية في اللواء حسب التجمعات السكانية.

ويشير الجدول (17) إلى أن أعلى معدل نمو لأعداد الهيئات التعليمية في اللواء حسب التجمعات السكانية بلغ 6.8% في بلدة المزار التي سيصبح عدد الهيئات التعليمية فيها في عامي 2009 و 2014 حوالي (426) و (598) معلم على التوالي، ويعود ارتفاع أعداد الهيئات التعليمية فيها بالرغم من أنها ليست أكبر التجمعات السكانية عدداً ولا أكثرها من حيث معدل النمو السكاني بسبب توفر أكثر عدد للمدارس الحكومية والخاصة في بلدة المزار. أما مؤتة والطيبة التي تسيطر على أكبر أعداد السكان على مستوى منطقة الدراسة فيقل فيها أعداد الهيئات التعليمية عن حجم ومعدل نمو السكان، فنلاحظ أن الطيبة أقل التجمعات السكانية من حيث معدل نمو أعداد الهيئات التعليمية وذلك مؤشر على سوء التخطيط في اللواء وعدم مراعاة معدل النمو السكاني أثناء اتخاذ القرارات بخصوص القضايا التعليمية في منطقة الدراسة. علماً أن معدل نمو أعداد الهيئات التعليمية على مستوى اللواء ككل بلغ 3.5% وهو يتناسب تقريباً مع معدل نمو السكان البالغ 3.7%.

ومما ذكر سابقاً عن معدلات النمو والتوقعات المستقبلية للبعد التعليمي بما فيها أعداد المدارس والهيئات التعليمية والطلبة تبين أن هناك نقص واضح في بعض التجمعات السكانية خاصة مؤتة والطيبة بالمقارنة مع معدل نمو السكان وحجم

السكان الحالي والمستقبلي، فإذا كانت هذه التجمعات السكانية تعاني حالياً من نقص في قضايا البعد التعليمي فما هو الحال إذا ما استمر معدل نمو السكان فيها كما هو عليه وبقي معدل نمو الخدمات التعليمية على واقعه. نستنتج أن المشكلة ستتفاقم مستقبلاً ويترتب عليها مشاكل أخرى لا يستطيع المخطط التعامل معها، لذا نشير انه على المخطط وصاحب القرار اخذ معدل النمو السكاني بعين الاهتمام عند التخطيط لخدمة التعليم أو أي خدمه أخرى.

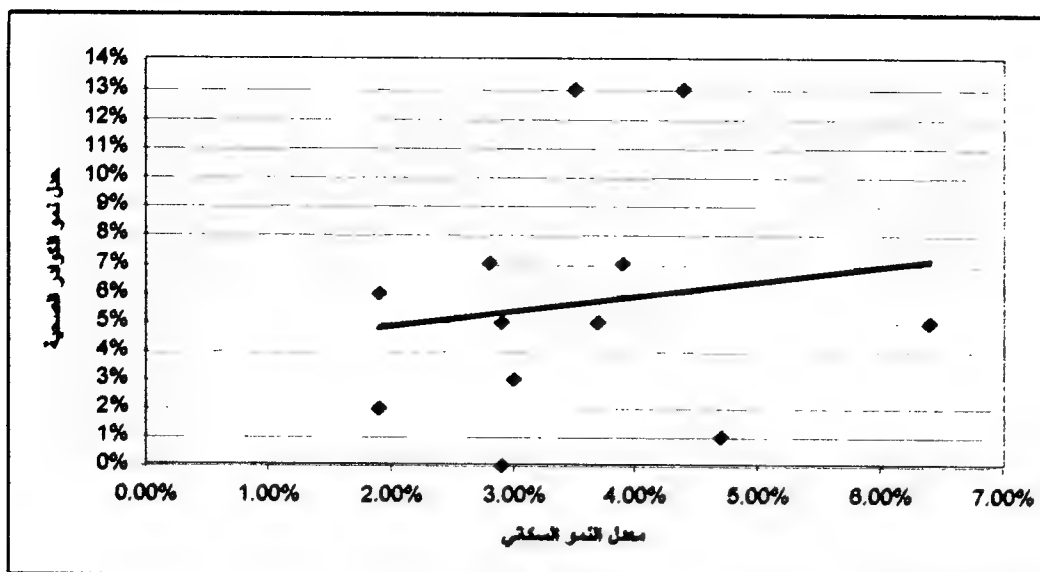
الجدول رقم (17)

التوقع لمعدل نمو وعدد الهيئات التعليمية في اللواء لعامي 2009 و 2014 على مستوى التجمعات السكانية.

المنطقة	عدد الهيئات التعليمية عام 1994	عدد الهيئات التعليمية عام 2004	معدل نمو أعداد الهيئات التعليمية %	العدد المتوقع لعدد الهيئات التعليمية لعام 2009	العدد المتوقع لعدد الهيئات التعليمية لعام 2014
مؤنة	91	145	%4.7	183	232
المزور	156	303	%6.8	426	598
الطبية	77	86	%1.1	91	96
ذات راس	80	103	%2.5	117	132
العراق	39	50	%2.5	57	64
قرى مؤاب	131	153	%1.5	165	178
أم حياط	26	33	%2.4	37	42
محي	49	69	%3.4	82	97
الهاشمية	29	34	%1.6	37	40
سول	34	42	%2	46	51
قرى الخرشه	61	75	%2	83	92
اللواء ككل	773	1093	%3.5	1302	1551

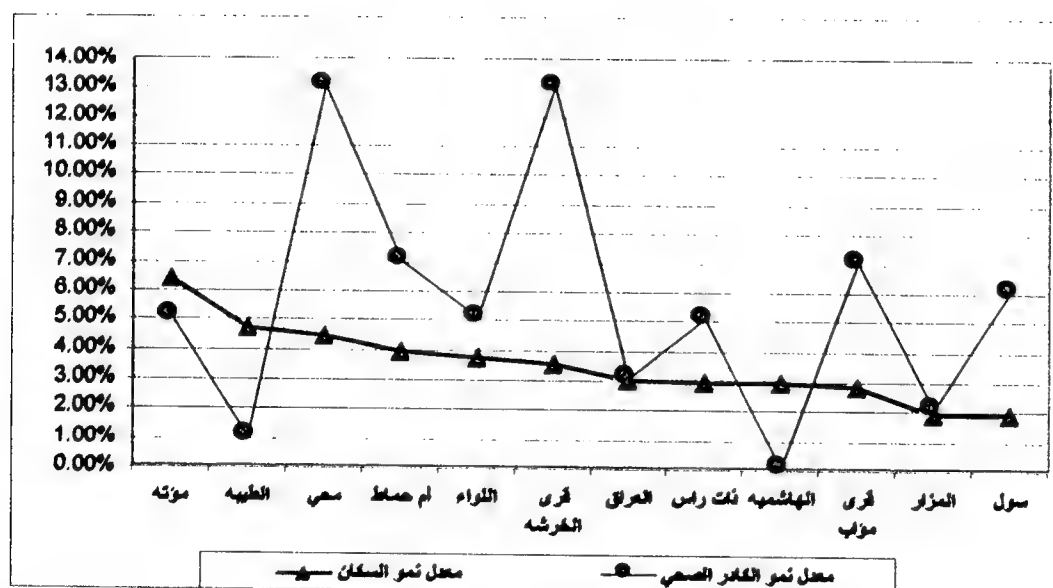
4.4.3. التوقع المستقبلي لبعء الصحة

عند مقارنة معدل نمو السكان مع معدل نمو الكوادر الصحية في اللواء حسب التجمعات السكانية يتبين أن هناك علاقة ضعيفة جداً بينهما بلغت -0.44 كما في الجدول (14)، هذا وتظهر تلك العلاقة من الشكل (39). أما الشكل (40) فيشير إلى أن المناطق التي تشهد أعلى معدل لنمو السكان تعاني من نقص في الكوادر الصحية بحيث لا يتناسب نمو الكادر الصحي فيها مع نمو السكان كما هو الحال في مؤته والطيبه، مما يؤكد سوء توزيع الكوادر الصحية ويشير أيضاً إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة في هذه المناطق لم يرافقها زيادة في أعداد الكوادر الصحية المطلوبة مما يشكل ضغطاً على الممرض والطبيب والصيديلي وغيرهم من مقدمي الخدمة الصحية. علماً أن الزيادة في معدل نمو السكان غالباً ما يؤثر على نوعية وكمية الخدمات الصحية، خاصة إذا فاقت الزيادة السكانية على حجم الموارد التي تستهدف رفع مستوى الخدمة (عباس، 1991). وهناك مناطق تشهد زيادة كبيرة في معدل نمو الكادر الصحي مقابل معدل نمو السكان كما هو الحال في كل من محي وقرى الخرشه وقرى مؤاب وسول وذات راس. ففي بلدة محي مثلاً هناك زيادة في معدل النمو السكاني رافقها زيادة كبيرة في معدل نمو الكادر الصحي بالرغم من أنها تغطي بالطبيب العام من بلدة ذات راس، أما قرى مؤاب التي يرتفع فيها معدل نمو الكادر الصحي مقارنةً مع معدل نمو السكان المنخفض بالنسبة للواء ككل رغم أن التجمعات السكانية قريبة من بعضها البعض.



الشكل رقم (39)

العلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الكوادر الصحية في منطقة الدراسة حسب التجمعات السكانية.



الشكل رقم (40)

مقارنة معدل نمو السكان مع معدل نمو الكوادر الصحية في منطقة الدراسة حسب التجمعات السكانية.

ونلاحظ أن كل من المزار والعراق تشهد توازناً بين معدل نموها السكاني مع معدل نمو الكوادر الصحية. أما بالنسبة إلى التوقعات المستقبلية حسب نوع الخدمة المقدمة للمواطن في كل تجمع سكاني في منطقة الدراسة فتبين من خلال الجدول (18) الذي يبين التوقع لنمو وعدد الأطباء العاميين أن معدل نمو الأطباء العاميين على مستوى اللواء منخفض إذ بلغ 2.6% بالمقارنة مع معدل نمو السكان على مستوى اللواء البالغ 3.7%. وكان أعلى معدل نمو للأطباء في بلدة المزار الذي بلغ 7% وسيصبح عدد الأطباء في عامي 2009م و 2014م حوالي (6، 8) أطباء على التوالي، مع أن معدل نمو السكان فيها منخفض على مستوى اللواء إذ بلغ 1.9%، وكذلك الحال بالنسبة إلى تجمع قرى مؤاب، أما مؤته التي يسكنها أكبر حجم سكاني وتقوم المزار وقرى مؤاب في حجم السكان ومعدل النمو الذي بلغ 6.4% فبلغ معدل نمو الأطباء فيها 0% حيث نستنتج سوء التوزيع والتخطيط من قبل المسؤولين وضعف العلاقة بين حجم السكان وأعداد الأطباء على مستوى هذه التجمعات السكانية بالإضافة إلى عدم أخذ معدل نمو السكان بعين الاعتبار عند التخطيط للخدمات. كما شهدت بعض التجمعات السكانية توفر طبيب بالمقارنة بعام 1994 كما في محي وقرى الخرشه، ونخلص هنا أيضاً إلى عدم تناسب معدل نمو السكان مع معدل نمو الأطباء.

الجدول رقم (18)

التوقع لمعدل نمو وعدد الأطباء العاملين في اللواء العلمي 2009 و 2014 على مستوى التجمعات السكانية.

المنطقة	عدد الأطباء العاملين عام 1994	عدد الأطباء العاملين عام 2004	معدل نمو الأطباء %	عدد الأطباء العاملين عام 2009	عدد الأطباء العاملين المتوقع لعام 2014
موتة	1	1	%0	1	1
المزار	2	4	%7	6	8
الطبية	1	1	%0	1	1
ذات راس	1	1	%0	1	1
العراق	1	1	%0	1	1
قرى مؤاب	2	2	%0	2	1
أم حمام	-	-	-	-	-
محي	-	1	-	-	-
الهائمية	-	-	-	-	-
سول	1	1	%1	1	1
قرى الخرشة	-	1	-	-	-
اللواء ككل	10	13	%2.6	15	17

أما بالنسبة إلى التوقعات لمعدل نمو وعدد أطباء الأسنان فيشير الجدول (19) إلى عدم مقدرة الدراسة التوقع لعدد أطباء الأسنان بسبب عدم توفر خدمة طب الأسنان على نطاق واسع في منطقة الدراسة إذ تنتشر على نطاق ضيق فقط في عام 1994م في كل من المزار وقرى مؤاب، وفي الوقت الحالي فنلاحظ توفر خدمة طب الأسنان في بعض التجمعات السكانية الأخرى، زيادة على النقص الواضح في هذه الخدمة على مستوى جميع مناطق الدراسة وحتى لو توفرت الخدمة نجد أنها لا

تكفي حجم السكان خاصة في كل من مؤته والطيبه وتجمع قرى مؤاب. ونستنتج هنا من معدل النمو المرتفع لأطباء الأسنان على مستوى اللواء والبالغ 13%، إدراك الجهات المعنية بالنقص الواضح في فترة التسعينيات وما سبقها في خدمة طبيب الأسنان في منطقة الدراسة واهتمامهم بتوفير العدد المناسب مستقبلاً، لذا ارتفع معدل نمو أطباء الأسنان على معدل نمو السكان البالغ 3.7% في منطقة الدراسة. وإذا ما استمر نمو أعداد أطباء الأسنان في اللواء على نفس المعدل سوف تغطي هذه الخدمة معظم التجمعات السكانية وتنتهي معاناة السكان من عملية التغطية من مراكز أخرى.

الجدول رقم(19)

التوقع لمعدل نمو وعدد أطباء الأسنان في اللواء لعامي 2009 و 2014 على

مستوى التجمعات السكانية.

المنطقة	عدد أطباء الأسنان عام 1994	عدد أطباء الأسنان عام 2004	معدل نمو الأطباء %	عدد أطباء الأسنان المتوقع لعام 2009	عدد أطباء الأسنان المتوقع لعام 2014
مؤته	-	1	-	-	-
المزار	1	2	7%	3	4
الطبية	-	1	-	-	-
ذات راس	-	1	-	-	-
العراق	-	-	-	-	-
قرى مؤاب	1	1	0%	1	1
أم حماط	-	-	-	-	-
محي	-	-	-	-	-
الهاشمية	-	-	-	-	-
سول	-	-	-	-	-
قرى الخرشه	-	1	-	-	-
اللواء ككل	2	7	13%	13.4	26

وبالنسبة إلى الخدمات والكوادر الصحية الأخرى (خدمة الصيدلة، والتمريض والقابلات) فنلاحظ من الجدول (20) أن معظم معدلات النمو للخدمات سابقة الذكر على مستوى اللواء ككل أعلى من معدل النمو السكاني، ما عدا خدمة عاملات التمريض التي يقل معدل نموها عن معدل نمو السكان. بالإضافة إلى أن بلدة محي وقرى الخرشه تشهد ارتفاعاً واضحاً في معدلات نمو الخدمات الصحية فيها إلى أكثر من 12% ويعود السبب إلى عدم توفر الخدمات الصحية في هذه المناطق كما هو الحال حالياً حيث بدأ الاهتمام فيها بعد فترة التسعينيات مما ساهم في ارتفاع نسب النمو فيها. ونلاحظ سوء التخطيط في بلدة الطيبة التي تسيطر على المرتبة الثانية في عدد السكان على مستوى اللواء إذ تراجع معدل نمو خدمة التمريض إلى -3% مما أدى إلى تناقص مقامي هذه الخدمة من 3 في عام 2004 إلى (2.6 و 2.2) في عامي 2009 و 2014 على التوالي، علماً أنه يجب زيادة العدد وليس تناقصه لأن معدل نمو السكان في بلدة الطيبة مرتفع حيث بلغ 4.7%. كما نلاحظ النقص الواضح في الخدمات الصحية المبينة في الجدول خاصة في بلدتي أم حماط والهاشمية.

الجدول رقم (20)

معدلات النمو والأعداد المتوقعة لخدمة الصيدلة والتمريض والقبالات في منطقة
الدراسة لعلي 2009 و 2014 حسب التجمعات السكانية.

المنطقة	معدل نمو	عدد الصيدلة	عدد الصيدلة المتوقع	معدل نمو	عدد الممرضين والقبالات	عدد الممرضين والقبالات المتوقع	معدل نمو	عدد علامات	عدد علامات
	%	لعام 2009	لعام 2014	%	لعام 2009	لعام 2014	%	لعام 2009	لعام 2014
موتة	7%	3	4	8%	19.4	29	0%	2	2
المزار	4%	3.6	405	6%	20.2	27	0%	6	6
الطبية	0%	1	1	3-	2.6	2.2	7%	2.5	4
ذات راس	7%	3	4	8%	13.4	20	0%	4	4
العراق	0%	1	1	4%	4	4.4	4%	4	4.5
قرى مؤاب	7%	3	4	9%	42.3	66	0%	4	4
لم حماط	-	-	-	7%	3	4	-	-	-
محي	0%	1	1	15%	8.5	20	11%	5.2	9
الهائمية	-	-	-	-	-	-	0%	2	2
سول	7%	3	4	5%	6.4	8	11%	5.2	9
قرى الخرشه	0%	2	2	21%	19	57	3%	4.6	5
التواء	4%	20.6	25	8%	131.3	196	2%	36.5	40

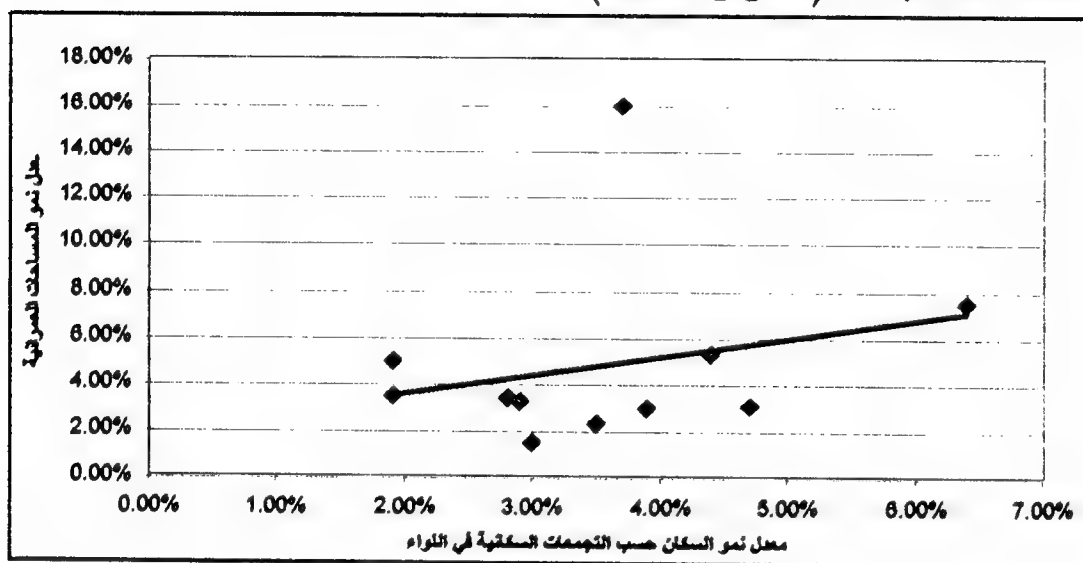
4.4.4. التوقع المستقبلي للمساحات العمرانية

سنشير في هذا الموضوع إلى التطور المستقبلي للمساحات العمرانية في منطقة الدراسة حسب التجمعات السكانية بناءً على معدل نمو أعداد رخص المباني، وبالتالي معدل نمو المساحات العمرانية، ومقارنتها مع معدل النمو السكاني في ذلك التجمع السكاني. و سنبرز من خلال هذه المقارنة بعض المؤشرات التي نستنتج من

خلالها مدى ملائمة بعد المساحات العمرانية لحجم السكان. فإذا كان هناك زيادة في معدل نمو السكان تفوق معدل نمو المساحات العمرانية في المنطقة ستبرز المشكلة في عدم توفر المساكن الكافية، أما إذا زاد معدل نمو المساحات العمرانية على معدل نمو السكان في التجمع السكاني فنستنتج أن المنطقة تشهد نهضة عمرانية سببها رغبة المواطنين السكن في المنطقة، وأهمية المنطقة للنشاطات الاقتصادية المختلفة، واستثمار القطاع الخاص في مجال السكن والتجارة. بالإضافة إلى ربط الواقع الحالي لبعدها المساحات العمرانية مع الزيادة السكانية المستقبلية المتوقعة وتقدير الأثر المستقبلي إذا ما استمرت الزيادة في المساحات العمرانية.

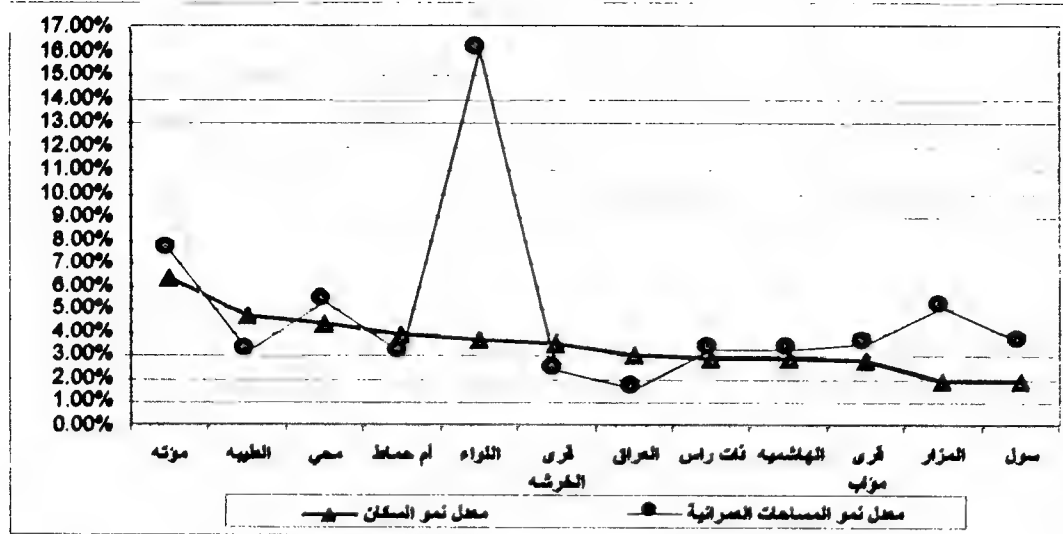
وعند مقارنة معدل نمو السكان مع معدل نمو المساحات العمرانية في اللواء حسب التجمعات السكانية كما في الجدول (14) تبين أن هناك علاقة قوية بينهما بلغت 0.66، كما ويظهرها الشكل (41) مما يؤكد أن زيادة المساحات العمرانية مرتبطة بالوضع المادي للسكان فتزيد المساحات العمرانية إذا كانت دخول المواطنين مرتفعة، بالإضافة إلى ارتباط المساحات العمرانية بوضع المنطقة وطبيعة الوظيفة التعليمية التي تقدمها للسكان، فبلدة مؤتة تقدم خدمة التعليم الجامعي التي يأتي لها الطلبة من معظم محافظات المملكة، مما يزيد من المساحات العمرانية لغايات الاستثمار من قبل أصحاب رؤوس الأموال في إسكان الطلبة والموظفين وطالبي السكن في البلدة والتجار وأصحاب الأعمال المكتبية التي يحتاجها الطلبة. ويشير الشكل (42) إلى ارتفاع عالٍ في معدل نمو المساحات العمرانية على مستوى اللواء ككل حيث وصل إلى 16% وهو يؤكد أيضاً على دور جامعة مؤتة في ازدهار المنطقة وتطورها في جميع المجالات خاصة العمران، علماً أن أعلى معدل نمو سكاني في منطقة الدراسة على مستوى التجمعات السكانية كان في بلدة مؤتة وذلك لقربها من جامعة مؤتة التي سببت في زيادة المساحات العمرانية إلى الضعف خلال عشرة أعوام (1994-2004) بمعدل نمو بلغ 7.5%، علماً أن المساحة العمرانية في البلدة ستتضاعف خلال 9 سنوات أي في عام 2013م إذا استمر معدل نمو المساحة العمرانية كما هو الآن.

أما بخصوص ارتفاع معدل نمو المساحات العمرانية في كل من المزار وسول فيعود إلى انخفاض معدل نمو السكان في كل منهما، بالإضافة إلى بعض أنشطة الاستثمار في المزار لإسكان طلبة جامعة مؤتة. ونلاحظ أيضاً توازناً في بعض التجمعات السكانية بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المساحات العمرانية مما يؤكد أن هذه المناطق لا تشهد هجرة سواء إليها أو من خارجها مثل (أم حماط، ذات راس، الهاشمية)، بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو المساحات العمرانية في بعض التجمعات السكانية مثل (العراق، الطيبة).



الشكل رقم (41)

العلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المساحات العمرانية في اللواء على مستوى التجمعات السكانية.



الشكل رقم (42)

مقارنة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المساحات العمرانية في اللواء على مستوى التجمعات السكانية.

ويشير الجدول (21) إلى أن المساحة العمرانية في اللواء سوف تتضاعف في سنة التوقع (2009) من 5 مليون م2 في عام 2004 إلى 11 مليون م2، وإلى 25 مليون م2 عام 2014م، مما يؤكد أن منطقة الدراسة تشهد حالة زيادة عمرانية سريعة بسبب أثر جامعة مؤتة. كما أن أكبر مساحة عمرانية متوقعة على مستوى التجمعات السكانية في منطقة الدراسة ستكون في بلدة مؤتة إذا ما استمر معدل نمو المساحات العمرانية مرتفعاً، وهذا ما لاحظناه في زيارة وزير المياه والري في الفترة الأخيرة إلى منطقة الدراسة حيث أقر مشروع صرف المياه الذي سينفذ في كل من المزار ومؤتة اللتان تتجمع فيهما مياه الأمطار لسعة مساحاتها التنظيمية على سواها من التجمعات السكانية في اللواء.

الجدول رقم (21)

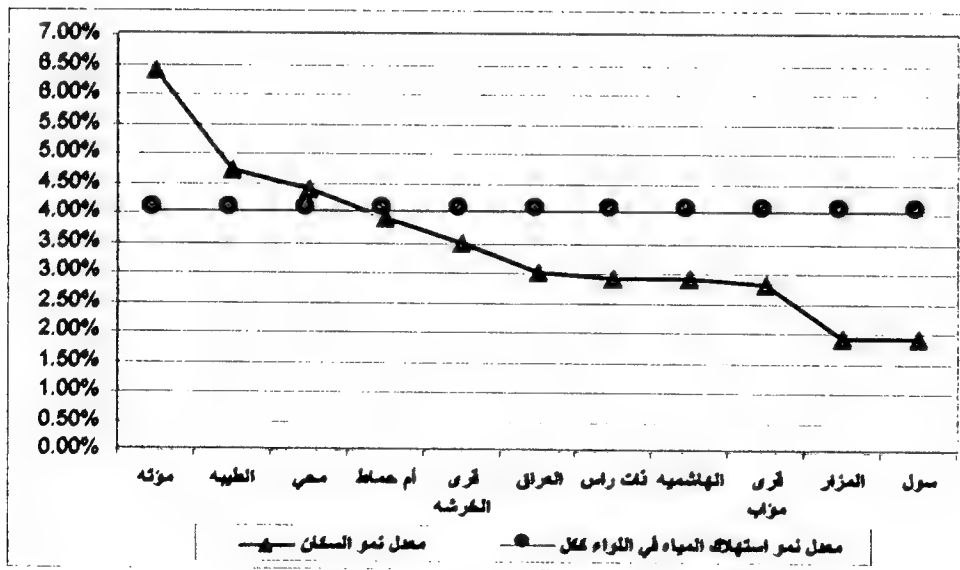
المساحات العمرانية الحالية والمستقبلية في اللواء.

المنطقة	المساحات العمرانية	المساحات العمرانية	معدل نمو المساحات العمرانية %	المساحة العمرانية المتوقعة م2	المساحة العمرانية المتوقعة م2
	م2 عام 1994	م2 عام 2004		لعام 2009	لعام 2014
موتة	181760	373280	7.5%	543119	790233
المزار	232160	379680	5%	487519	625986
الطبية	110880	149920	3.1%	175055	204405
ذات راس	125600	172320	3.2%	202219	237307
العراق	72320	84320	1.5%	90887	97966
قرى مؤاب	227680	319680	3.4%	378918	449134
أم حماط	45120	61120	3%	71011	82503
محي	64800	108640	5.3%	141605	184572
الهاشمية	35040	48160	3.2%	56516	66322
سول	50000	71120	3.5%	84721	100924
قرى الخرشة	64320	80960	2.3%	90827	101896
اللواء ككل	1209680	5212200	16%	11599958	25816168

4.4.5. التوقع المستقبلي لبعد المياه

سنشير في هذا الموضوع إلى الزيادة في استهلاك المياه على مستوى منطقة الدراسة ككل، وذلك لعدم توفر البيانات المناسبة للتوقع على مستوى كل تجمع سكاني في سلطة مياه الكرك. ونعتمد في التوقع على معدل نمو كمية استهلاك المياه ومقارنتها مع معدل النمو السكاني في اللواء، حيث سنبرز من خلال هذه المقارنة بعض المؤشرات التي نستنتج من خلالها مدى ملائمة كمية المياه لحجم السكان فإذا كان هناك زيادة في معدل نمو السكان يفوق معدل نمو كمية المياه في المنطقة سيدل ذلك على وجود مشكلة في عدم توفر الكميات المناسبة من المياه للسكان، أما إذا زاد

معدل نمو كمية المياه المتوفرة على معدل نمو السكان في اللواء فنستنتج أن المنطقة لا تعاني من نقص في المياه. وعند مقارنة معدل نمو كمية استهلاك المياه في اللواء ككل مع معدل نمو السكان تبين أن بلدات مؤتة والطيبة ومحي تشهد زيادة في معدل نمو السكان تفوق معدل استهلاك المياه كما في الشكل (43) مما يؤكد على دور معدل النمو السكاني أثناء التخطيط للخدمات في أي مجتمع، حيث سيصبح حجم المياه المستهلكة في عام 2009م حوالي 3.66 مليون م³ بمعدل نمو 4%، أما في عام 2014م فستكون الحاجة حوالي 4.47 مليون م³ كما سيصبح عدد المشتركين في خدمة المياه 10689 مشترك عام 2009م وبمعدل نمو 3.9%، وفي عام 2014م سيصبح عدد المشتركين حوالي 12990 مشترك. رغم أن الملاحظة الميدانية تؤكد نقص المياه التي تشهده المملكة ككل وذلك بسبب شح موارد المياه، فقد لجأت الجهات المسؤولة إلى وضع نظام الدور في توزيع المياه حيث لا يستطيع الإنسان استهلاك الكمية التي يحددها هو وإنما الكمية التي تحددها الجهة المسؤولة عن التوزيع.



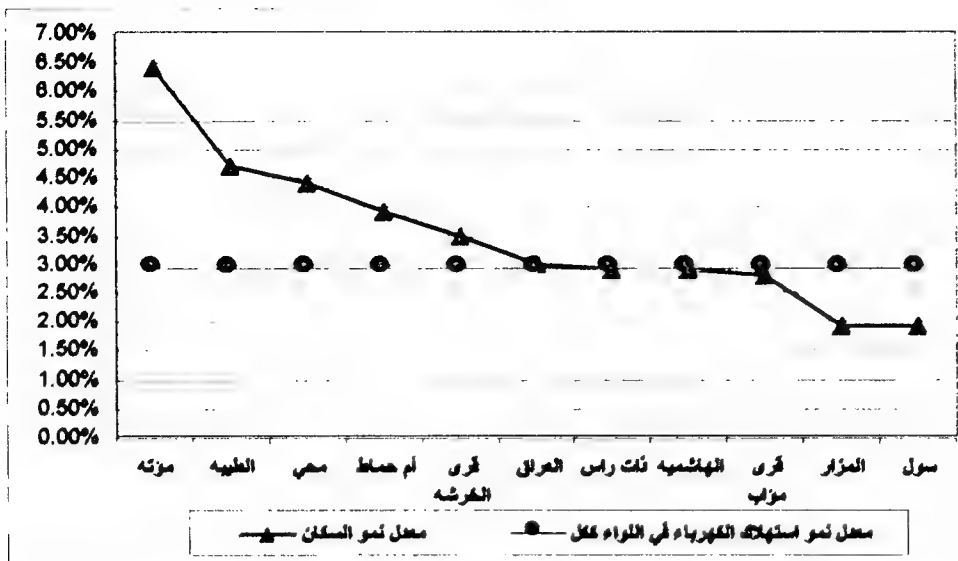
الشكل رقم (43)

مقارنة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو استهلاك المياه في اللواء حسب التجمعات السكانية.

4.4.6. التوقع المستقبلي لبعء الكهرباء

سنشير هنا إلى الزيادة في استهلاك الطاقة الكهربائية على مستوى منطقة الدراسة ككل وذلك لعدم توفر البيانات المناسبة في شركة كهرباء الكرك للتوقع على مستوى كل تجمع سكاني، ونعتمد في التوقع على معدل نمو كمية استهلاك الكهرباء ومقارنتها مع معدل النمو السكاني في اللواء، حيث سنبرز من خلال هذه المقارنة بعض المؤشرات التي نستنتج من خلالها مدى ملائمة كمية الكهرباء لحجم السكان فإذا كان هناك زيادة في معدل نمو السكان تفوق معدل نمو كمية الكهرباء في المنطقة سيدل ذلك على عدم توفر الكميات المناسبة من الكهرباء، أما إذا زاد معدل نمو كمية الكهرباء المتوفرة على معدل نمو السكان في اللواء فنستنتج أن المنطقة لا تعاني من نقص في خدمة الكهرباء.

وعند مقارنة معدل نمو كمية استهلاك الكهرباء في اللواء ككل مع معدل نمو السكان كما في الشكل (44) تبين أن بلدات مؤتة والطيبة ومحي وأم حماط وقرى الخرشه تشهد ضغطاً على شبكة التيار الكهربائي مما يخفض من شدة وقوة التيار الكهربائي الواصل إلى هذه التجمعات السكانية لذلك يجب على الجهات المسؤولة مراعاة معدل النمو السكاني والضغط على الشبكة عند إنشاء وتحديث محولات الطاقة الكهربائية من حيث قدرات هذه المحولات. حيث سيصبح حجم الكهرباء المستهلكة في عام 2009م حوالي 4.87 مليون كيلو واط بمعدل نمو 3.9%، أما في عام 2014م فستكون الحاجة حوالي 5.92 مليون كيلو واط.



الشكل رقم (44)

مقارنة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو استهلاك الكهرباء في اللواء حسب التجمعات السكانية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5. النتائج

1. تبين أن للعوامل الطبيعية أثر في توزيع السكان في لواء المزار الجنوبي.
2. أعلى معدلات الكثافة العامة والفيزيولوجية للسكان تمثلت في بلدة مؤتة.
3. تشير نسبة التركيز السكاني البالغة 31.3% إلى أن لواء المزار يشهد حالة تشتت سكاني.
4. معدل نمو السكان في اللواء أعلى من المعدل العام لنمو السكان في المملكة إذ بلغ 3.7% بينما ارتفع عن ذلك معدل بلدة مؤتة إلى حوالي 6.4% وانخفض المعدل في سول والمزار إلى 1.9%.
5. تشهد بلدة مؤتة هجرة وافدة من داخل وخارج حدود اللواء مثلت ما نسبته 47% من أسر العينة.
6. مجتمع منطقة الدراسة من المجتمعات الفتية إذ بلغت نسبة الأطفال دون سن 15 سنة (34%).
7. ظهور البعد التعليمي في بلدي مؤتة والطيبة نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني فيهما أدى بالتالي إلى ضغط على البعد التعليمي في بلدة المزار.
8. ظهرت علاقات ارتباط قوية وصل أعلاها إلى 0.98 بين حجم السكان وأعداد الطلبة والهيئات التعليمية وعدد المدارس.
9. وجود نقص في خدمة طب الأسنان في معظم التجمعات السكانية في منطقة الدراسة.
10. هناك زيادة سريعة في المساحة العمرانية في بلدة مؤتة.
11. يتوقع أن يبلغ عدد سكان اللواء عامي 2009م و 2014م حوالي (78000) (93970) نسمة.
12. بناءً على التوقعات المستقبلية لعامي 2009م و 2014م فإن عدد الطلبة سيزيد حوالي (1603) طالب وطالبة وسيكونون بحاجة إلى (8) مدارس و

(109) معلم ومعلمة. أما في عام 2014 فسيصبح عدد الطلبة 18612

وسيكونون بحاجة إلى (9) مدارس و(249) معلم ومعلمه

13. بناءً على الزيادة السكانية المتوقعة لعام 2009 فإن اللواء سيكون

بحاجة إلى (2) طبيب عام (6) أطباء أسنان (3) صيادلة. أما في عام 2014

فهم سيكونون بحاجة إلى (2) طبيب عام (13) أطباء أسنان (5) صيادلة.

14. في حال تم تجميع المياه من شبكة التصريف المائية التي وعدت

بإنشائها وزارة المياه والري سيتم تخزين حوالي 5.6 مليون م³.

15. بناءً على معدل نمو المساحات العمرانية فإن المساحة العمرانية

المتوقعة في اللواء ستتضاعف عام 2009م وستصل إلى 25.8 مليون

م². وفي عام 2014 ستبلغ المساحة العمرانية حوالي 26 مليون م².

16. وجود علاقة ارتباط بلغت 0.66 بين معدل نمو السكان ومعدل نمو

المساحة العمرانية.

17. وجود علاقة ارتباط سالبة بلغت -0.43 بين معدل نمو السكان ومعدل

نمو الكادر الصحي.

2.5. التوصيات

1. تكثيف برامج التوعية الأسرية من قبل الجهات المعنية للحد من زيادة معدل

النمو السكاني.

2. ضرورة الإسراع في إنشاء شبكة تصريف مياه الأمطار خاصة في بلدي

مؤتة والمزار.

3. ضرورة اخذ معدل النمو السكاني بعين الاعتبار عند التخطيط للخدمات في

اللواء للحد من ظهور الأبعاد السكانية.

4. ضرورة إنشاء مدارس حكومية جديدة في بلدي مؤتة والطيبة للحد من انتقال

الطلبة للدراسة في المدارس الخاصة في بلدة المزار.

5. توفير عيادات سنوية في جميع المراكز الصحية في اللواء.

6. استحداث مشاريع تنموية صغيرة على مستوى التجمعات السكانية للحد من

الهجرة.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية

- أبو العطاء، محمد(1997). النمو السكاني في دولة البحرين حتى عام 2010 وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، النشرة السكانية، ع 45، ص 3-28.
- أبو صبحه، كايد(1993). نمو السكان وتوزيعهم في مدينة أبو ظبي، مجلة كلية الآداب، الإمارات، ع9، ص 252-289.
- أبو عيانة، فتحى(2002). جغرافية السكن والسكان، دار المعرفة الجامعية للنشر، الإسكندرية.
- الأخرس، محمد(1980). علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، دون دار نشر، دمشق.
- الأشغال العامة في لواء المزار الجنوبي(2004)، مكتب المهندسين، الكرك، الاردن.
- البطوش، نزيه(2000). العلاقة بين التوزيع السكاني والخدمات التعليمية في محافظة الكرك، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الاردن، عمان.
- البلديات على مستوى جميع التجمعات السكانية في اللواء(2004). قسم المالية، الكرك، الاردن.
- الثل، احمد(1992). التعليم العام في الاردن، منشورات لجنة تاريخ الاردن، عمان.
- الجنابي، صلاح(1987). جغرافية الحضر، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، الموصل.
- الحديثي، طه(1988). جغرافية السكان، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، الموصل.
- الحنيطي، مهي(1996). العلاقة بين التوزيع السكاني وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية في منطقة أبو علندا والقويسمه في محافظة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الاردن، عمان.

- الختاتنه، ميرفت (1999). الاتجاهات السكانية في محافظة الكرك (1961-1994)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الاردن، عمان.
- الخفاف، عبد (1986). جغرافية السكان. البصرة: منشورات جامعة البصرة.
- الخفاف، عبد (2001). جغرافية السكان، دار الكندي للنشر، ط1، الاردن، اربد.
- الدباس، إسماعيل (2002) العلاقة بين السكان و التوزيع المكاني لمراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظة البلقاء-الاردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الاردن، عمان.
- الربايعة، احمد (1991). السكان والحياة الاجتماعية في الاردن، منشورات لجنة تاريخ الاردن، الاردن، عمان.
- الرمامنه، وصفي (1998). تغير حجم وتركيب السكان في التجمعات السكانية الرئيسة في محافظة البلقاء (1952-1994)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الاردن، عمان.
- الزعبي، عبدالله (1994). الاحتياجات الأساسية لسكان الاردن حتى عام 2005 وربطها بالعوامل الديموغرافية، منشورات اللجنة الوطنية للسكان، الاردن، عمان.
- السعدي، فاضل (1988). دراسة في جغرافية السكان، منشأة المعارف للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- الشلقاني، مصطفى (1994). طرق التحليل الديموغرافي، منشورات جامعة الكويت، ط2، الكويت.
- الشواور، علي و الحبيس، محمود (1992). جغرافية السكان، دون دار نشر، ط1، الاردن، عمان.
- الشواور، علي و الحبيس، محمود (2003). جغرافيا السكان، دار مجدلاوي للنشر، الاردن، عمان.
- الصرايره، هند (2004). العلاقة بين التوزيع السكاني والتخطيط للخدمات في لواء نيبان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الاردن، عمان.

- الطائي، لطيف(1989).خصائص السكان في محافظة واسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، العراق.
- الطاغي، حصه(2000). جغرافية الخدمات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. الشارقة: منشورات دائرة الثقافة والإعلام، ط1
- الطراونه، سلامه (1999). تقييم الأمكانات الزراعية في محافظة الكرك، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة بابل.
- الكساسبة، صالح(1998). مواقف السكان المحليين تجاه استراتيجيات التنمية الريفية المقترحة في أربعة ألوية بمحافظة الكرك-الاردن، مؤته للبحوث والدراسات، م13، ع4، ص39-85.
- اللجنة الوطنية للسكان(1998). التأثيرات السكانية على التنمية في الاردن، عمان، صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي والتطوعي، الاردن.
- اللجنة الوطنية للسكان(1994). الوضع السكاني في الاردن، مجلة السكان والتنمية، م2، ع1، عمان، ص 1-15.
- اللوزي، سليمان(1989). الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان لواء المزار الجنوبي، مؤته، منشورات جامعة مؤته، الاردن.
- المراكز الصحية على مستوى جميع التجمعات السكانية في اللواء(1994). ملفات المراكز الصحية، الكرك، الاردن.
- حزين، عبدالفتاح(2004).جغرافية السكان، القاهرة:مكتبة الأنجلو مصرية.
- دائرة الإحصاءات العامة(1994). التعداد العام للسكان والمساكن لعام (1952، 1961، 1979، 1994)، مكتبة الإحصاءات العامة، عمان، الاردن.
- سمحه، موسى(1996). جغرافية السكان، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1. الاردن، عمان.
- سمحه، موسى(1988). أساليب التحليل الديموغرافي، منشورات الجامعة الأردنية، ط2، الاردن، عمان.
- سمحه، موسى(1994). التوزيع السكاني في الاردن(1950-1990). مجلة السكان والتنمية، م1، ع1، ص 73-84.

سمحه، موسى و سهاونه، فوزي(2003). **جغرافية السكان**، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، الاردن، عمان.

شركة كهرباء الكرك(2004). **قسم الإنتاج، الكرك، الاردن**.

عباس، عدنان(1991). **السكان والخدمات الصحية، منشورات اللجنة الوطنية للسكان، الاردن، عمان**.

علوان، حسين(1994). **طرق المعاينة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط1، الاردن**.

متصرفية لواء المزار الجنوبي(2004). **الخريطة الإدارية للواء المزار الجنوبي، الكرك، الاردن، عمان**.

محافظة الكرك(2004). **الخريطة الإدارية لمحافظة الكرك، قسم الحاسوب، الكرك، الاردن**.

مديرية الأحوال المدنية لواء المزار الجنوبي(2004). **التقرير السنوي لعام 2004، الكرك، الاردن**.

مديرية تربية لواء المزار الجنوبي(2004). **التقرير الإحصائي التربوي السنوي لعام 2004، قسم التخطيط، مطبعة دار نصار، الكرك، الاردن**.

مديرية تربية لواء المزار الجنوبي(1994). **التقرير الإحصائي التربوي السنوي لعام 1994، قسم الإحصاء والتخطيط، مطبعة دار نصار، الكرك، الاردن**.

مديرية زراعة لواء المزار الجنوبي(2004). **قسم الإحصاء الزراعي، الكرك، الاردن**.

مديرية زراعة لواء المزار الجنوبي(2004). **مشروع إدارة الموارد الزراعية، الكرك، الاردن**.

مديرية صحة الكرك(2004). **التقرير الإحصائي السنوي لعام 2004، قسم الإحصاء الصحي، الكرك، الاردن**.

وزارة الزراعة(2004)، **أطلس الترب الأردني، مديرية التربة، عمان، الاردن**.

ب. المراجع الأجنبية

Barrett, R. Hazel. (1992). **Population Geography**, Longman
Singapore Publishers., Singapore. Clark, J. (1972).
Population Geography, Longman Press, London.
Mid-2003 Population Estimates. (2004). **National Statistics**
England, Population Trends, winter, No 118,
for www.googel.com.

الملحق (أ)
الإستبيان

أخي المواطن..... أختي المواطنة.

تقوم الباحثة بأجراء دراسة حول الأبعاد السكانية في لواء المزار الجنوبي، راجيةً تعبئة هذه الاستبانة بالمعلومات المطلوبة علماً أن المعلومات للأغراض العلمية فقط وستعامل بسرية تامة.

شاكراً لكم حسن التعاون

الباحثة

أبو تعبئة الجدول بالمعلومات المبينة عن أفراد الأسرة.

الرقم	الجنس	العمر	علاقته برب الأسرة

1. مكان السكنا الحالي للأسرة.....

2. مكان السكنا السابق للأسرة إن وجد.....

3. ما سبب تغمر السكنا السابق.

1. أقرب لمكان . 2. أقرب للخدمات. 3. أقرب للمواصلات.

4. الارتباط بالعد 5. الارتباط بالأرض. 6. التقاعد من العمل في المكان السابق.

4. هل ترغب الأسر مكان سكناك الحالي؟ 1. (نعم) 2. (لا)

أين؟..... ولماذا؟

1. توفر فرصة عمل 2. أقرب لمكان العمل. 3. توفر الخدمات. 4. توفر
المواصلات. 5. الارتباط بالعشيرة والأرض.

5. هل هناك أفراد من الأسرة يقيمون خارج مكان السكن الحالي؟ 1. (نعم)
2. (لا)

أ. داخل اللواء: اسم البلدة.....1

ب.. ذكور (العدد)..... 2. إناث (العدد).....

ج. داخل المملكة: اسم المحافظة.....

1. ذكور (العدد)..... 2. إناث (العدد).....

- سبب الإقامة خارج المحافظة.

1. الدراسة 2. العمل 3. أخرى (حدد).....

ج. خارج المملكة: اسم الدولة.....

1. ذكور (العدد)..... 2. إناث (العدد).....

- سبب الإقامة خارج المملكة.

1. الدراسة. 2. العمل. 3. العلاج. 4. أخرى.(حدد).....

- هل تمتلك الأسرة سيارة ؟ 1. (نعم) 2. (لا)